



سَلْطَنَةُ عُكْمَانِ
وِزَارَةُ الْعِلْمِ وَالْهُدَى وَالتَّحْقِيقِ

شرح لأميرت الأفغان

مُؤَلِّفُ
العلامة محمد علي يوسف الحفيس

الجزء الرابع

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م



مَسلطَنَة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

شَهرج لَامِيَّة الأفعال



تأليف
العلامة محمد بن يوسف إطفيش

الجزء الرابع

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



فعلان فعلان فعلان ونحو جلا
رضى هدى وصلاح ثم زد فعلا
مجرداً أو بتاء التانيث ثم فعلا
لة وبالقصر والفعلاء قد قبلوا

الوزن العاشر : فعلان بفتح الفاء وسكون العين نصر : لواه لياناً
بفتح اللام وتشديد الياء وشنه شنتاناً أبغضه ، قال صاحب تحقيق :
المقال ، ولم يجيء غيرهما •

قلت : فالتعبير بأداة التشبيه كالكاف ونحو ومثل في كتبهم
الدال على وجود الغير ، مع أنه لم يوجد نظراً الى الأفراد الذهنية ، لأن
الذهن يجيز وجود أفراد كثيرة مثلها ، ويعنى أنه لم يوجد مثلها
مصدراً ، بل قال أبو العباس : لا يكون فعلان بفتح الفاء وسكون العين
مصدراً ، وإنما فتح اللام في اللين من أجل الياء ، قلت : وجه كون
فتح اللام في ليان للياء أنه أو كسر كان الكسر كالياء ، فكأنه اجتمعت
ثلاث ياءات الآن الياء مشددة فيها ياءان ، قليل : ويقويه ليان بالكسر
في لغة ، وقلة فعلان بفتح الفاء وسكون العين ، وظاهر أبي العباس
الحصر في ليان بالفتح فغيره شنتان ، وقد يجاب بأن الأصل شنتان
بفتح النون أيضاً ، وخفف بالسكون ، وقليل في المسكن إنه وصف
كسكران •

قلت : إنما يصح هذا في بعض المواضع كقوله : (شنتان قوم)
في قراءة السكون لا في كل موضع ، وهي قراءة نافع وابن عامر وعاصم ،
وقرأ الباقر بالتحريك ، وهما شاذان فالتحريك شاذ في المعنى ، لأن
فعلانا بالحركة ما كان لأحركة والاضطراب كالغليان والتسكين شاذ
في اللفظ ، لأنه لم يجيء شيء من المصادر عليه الجوهرى •

فيرد عليه ما على أبي العباس ولشئني بكسر النون مصادر تقرب
من عشرين ، وقيل أكثر ما جاء للفعل من المصادر خمسة عشر مصدراً ،
وتكسر نون شئني وتفتح وليس كسرهما متعيناً كما ظاهر فتح الأقفال ،
فإنه من باب منع وسمع ، والمصدر شئناً بسكون النون متصلة به
النون ، وفتح الشين وكسرهما ، وضمها وشئناً كذلك مع التاء ، فتلك
سنة مصادر مشناً ومثنأً ومثنؤة بضم النون متصلة بها الواو ،
وشئان بالكون وشئان بالفتح فذلك أحد عشر ، وشئاء بالمدغم فتح
الشين وضمها وكسرهما ، وشئاء كذلك مع التاء فذلك سبعة عشر •

وقول أبي عبيد البشنان بدون همزة مثل الشئنان بالهمزة كقول
الأحوص :

وما العيش إلا ما تلذ وشئتهى

وإن لام فيه ذو الشئنان وفنددا

فرد بأنه حذف الهمزة للضرورة أو نقل فتحها للنون فحذفت لالتقاء
الساكنين •

الوزن الحادى عشر : فعلا بكسر الفاء ، وسكون العين وهو كثير مثل
نسى نسياناً ، وحرم حرماناً •

الوزن الثانى عشر : فعلان بضم الفاء وسكون العين وهو كثير
كغفر غفراناً ، وشكر شكراناً ، وكفر كفراناً فهذه اثنا عشر وزناً ساكنة
العين ، أما الثلاثة الأولى فمجردة من الزيادة ، ولذلك بدأ بها ،
والثلاثة الثانية بزيادة تاء التانيث ، والثلاثة الثالثة بزيادة ألف القصر ،
والثلاثة الرابعة بزيادة ألف ونون ، وفي ترتيب هذه الثلاثة
الآخرة في البيت ما مر في ترتيب الثلاثة الأولى •

الوزن الثالث عشر : فعل بفتح الفاء والعين نحو : جلى بكسر اللام
جلى بالقصر أى انحصر شعره عن مقدم الرأس ، وهو أجلى أى بين الجلى
والجلى أيضاً الإثمد ولا شاهد في هذا لأنه اسم ذات لا مصدر ،

والشاهد في أول لأنه مصدر ، وظاهر أبي يحيى تخريج البيت على
الثاني ، أعنى الجأى بمعنى الإثمد والتمثيل به فإن أراد ذلك فقد سها مع
أن فرض كلامه في المصـ دور ، وقد يجاب بأنه لم يرد ذاك ، بل أراد
المصدر وهو الذى فى البيت ولم يفسره بناء على ما تقدم من تفسير
جلا بمطلق الكشف أو الظهور ويؤيده أن الكلام مفروض فى المصادر ،
وهو فى صدد بيانها وعددها وقوله : وأجلى الإثمد زيادة فائدة ، وما
تقدم من أن الجأى انحسار شعر مقدم الرأس أى مطلقاً نصف الرأس أو
أقل ، هو قول ، وقيل : النصف ذكر القواين فى القاموس بأعلى عادته .

وعن بعض أن الجلى انكشاف الشعر من مقدم الرأس الى النصف ،
والجاة أكثر من النصف ، والحلج بفتحتين أقل من النصف ، ومن ذلك
الوزن حلج حلجاً وفرح فرحاً ، وطلب طلباً ، وهو قياس اللزم المكسور
كما يأتى ، وأصل الجلى الجلو ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها
فقلبت ألفاً .

الوزن الرابع عشر : فعل بكسر الفاء وفتح العين ، وهذه الثلاثة
مفتوحة العين كرضى رضى ، أصله رضوا ، تحركت الواو بعد فتح فقلبت
ألفاً ، وسمن سمناً ومغر مغراً ، وكبر كبراً .

الوزن الخامس عشر : فعل بضم الفاء وفتح العين ، ولا يكون
مصدراً إلا معتل اللام ، كما فى تحقيق المقال كهدى هدى ، وسرى
سرى ، والأصل هدى وسرى ، تحركت الياء بعد فتح فقلبت
ألفاً ، وحذفت الألف لالتقاءها مع التتوين بعدها ، وهو ساكن ولو
كُتبت فى الخط على صورة ياء ، وثبتت عند عدم التتوين ، وغيره من
السواكن بعده نحو : هذا هدى بالوقف ، والهدى وهدى الله ،
وهذا المذكور من ثبوت تلك الألف فى المقصور المنون إذا وقف عليه
هو مذهب سيوييه والخليلا فيما نقل ابن الباذش ، وهو مذهب أبى
عمر والكسائى وابن كيسان والسيرافى .

وقال أبو الحسن الأخفش ، والفراء والمازني : إن تلك الألف في الوقف بدل من التنوين في حال الرفع والنصب والجر استصحاباً لحذف الألف الأصلية في الوقف ، وقيل : هي في النصب بدل التنوين ، والألف الأصلية حذفت لالتقاء الساكنين ، وفي غيره الألف الأصلية رجعت لحذف التنوين ، ونقله الأكثرون عن سيبويه ، وعليه قيل : الجمهور ومعظم النحاة وفزارة وبعض قيس يقلبون الألف في الوقف ياء لأنها أبين من الألف ، وبعض طييء يقلبونها واواً لأنها أبين من الياء والألف ، وبعض طييء يقلبونها همزة ، لأن الهمزة أخت الألف ، وهي أبين الحروف كلها ، والقلب في تلك اللغات من الألف الأصلية ، أو من المبدلة من التنوين على خلاف المذكور ، واللغة الفصحى إبقاء الألف بدون قلب ، وتلك الأوزان الثلاثة الآخرة مجردة محركة العين بالفتح .

الوزن السادس عشر : فعال بفتح الفاء وتخفيف العين ، وزيادة الألف بعدها نحو : صاح بفتح اللام صلاحاً فتح الصاد ، ويقال الصلوح بالضم كالقعود ، وأما الصلح بالضم فالسالم يذكر ويؤنث ، وسيأتي فعال بالضم والكسر .

الوزن السادس عشر : فعال بفتح الفاء وتخفيف العين ، وزيادة الألف التاء ، أي عدم الإتيان بها وهو مجرد عن الزيادة نحو : كذب بالفتح كذباً وسرق بالفتح سرقاً ، وخنق بالفتح خنقاً ، ويقال أيضاً : كذبة بالفتح فالسكون ، وكذباً كذلك ، وكذبة بالفتح فالكسر وكذاباً ككتاب ، وكذاباً بالكسر والتشديد ، ويقال سُرقة بفتح السين أيضاً وسرقاً بالفتح فالكسر ، وسرقة وسرقاً بالفتح والسكون .

الوزن الثامن عشر : فعلة بفتح الفاء وكسر العين مقروناً بالتاء ككذب كذبة وسرق سِرقة ، وهذا الوزن والذي قبله مكسورة عينهما فلا يجيء منهما إلا ما فتحت فاؤه .

الوزن التاسع عشر : فعالة بفتح الفاء والعين مخففة ، وزيادة الألف

بين العين واللام ، وتاء التأنيث كظرف ظرافة ، ونظف نظافة ، وخفر خفارة بفتح الحاء ، أى منع ويحمر •

الوزن الموفى عشرين : فعله بفتح الفاء والعين واللام ، وزيادة تاء التأنيث ، وبالقصر أى بعدم الألف بين العين واللام ، لأن الألف يمد معها الصوت ، وإذا لم تكن قصر الصوت نحو ضبعت الناقة ضبعة بفتح بفتح ما عدا التاء أى اشتبهت الفحل ، وغلب غلبة وبرك بركة •

الوزن الحادى والعشرون : الفعلان بفتح الفاء وسكون العين ، وزيادة ألف وتاء التأنيث فى الآخر كرجب رجباء ، ورهب رهباء ، ووقع فى الهلكاء أى المهلكة أى الهلاك ، واعلم أن فعالا بالفتح كذهاب وصلاح هو فعالة بالفتح ، زيدت عليه تاء التأنيث ، وفَعَلًا بفتححتين كطلب وفرح هو فعلة كذلك ، زيدت التاء كالغبة بفتح الغين واللام ، والضبعة بفتح الضاد المعجمة والباء الموحدة ، وبعدها غير مهملة ، والفعل ضبعت الناقة بالكسر للباء ، وسيأتى أن نحو : ظرافة ونظافة مقيس •

الإعراب : فَعْلان وفَعِلان وفَعْلان معطوفات بإسقاط العاطف ، ويمنع تتوين الأولين بالضرورة ونحو معطوف بالواو ، وجلى مضاف إليه ، ورضى وهدى معطوفان على جلا ، أو كل على متلوه ، وذلك لاتفاق هذه الثلاثة فى التجريد وفتح العين ، أولى من عطف رضى وهدى على نحو ، أو على فعل الأول فى البيت الثانى فى الباب ، وصلاح معطوف على هدى المعطوف على نحو ، أو المعطوف على رضى المعطوف على نحو ، أو معطوف على فعل المذكور ، أولا ويجوز خفضه عطفًا على هدى ، أو جل إن عطف هدى على جلى والأول أولى •

وثم حرف عطف للترتيب الإذكري ، أو بمعنى الواو وزد فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً والجملة معطوفة على الجملة فى قوله : فَعَل وفَعِل وفَعْل ، أى هى فعل إلخ أو أعنى بناء على جواز عطف الفعلية الطلبية على الاسمية الخبرية ، أو الفعلية الخبرية ، ويجوز عند بعض أن

تكون ثم حرف استئناف ، وفعلاً مفعول ، زد ، مجرداً حال من فعلاً
وبتاء بإسقاط الهمزة للضرورة متعلق بمنصوب معطوف على الحال ،
أى مثابتاً أو مقروناً بتاء أو متصلاً بتاء ، والتأنيث مضاف إليه •

وثم للترتيب الذكرى ، أو بمعنى الواو ، وفعالة بالرفع معطوف
على المرفوع أو بالخفض عطفاً على المخفوض ، أو بالنصب عطفاً على
مفعول زد ، وبالقصر متعلق بمحذوف ، معطوف على حال فمحذوف أى
ثم فعالة مقروناً بالألف ، أو ملتبساً به أو كائناً به ، وكائناً أو ملتبساً
بالقصر ، أو متعلق بمحذوف حال من محذوف معطوف على فعالة ، أى
وفعلة كائناً بالقصر أو نعت أى وفعلة الكائن بالقصر •

والفعلاً بالرفع والنصب والخفض على حد ما فى فعالة ، أو
بالرفع على الابتداء ، وجملة قد قبلاً من قد التى هى حرف تحقيق ،
وفعل ماض مبنى للمفعول ، ونائب مستتر خبره ، والجملة استئنافية
استئنافية نحويّاً أو معطوفة على زد ، أو على الجمله فى قوله : فَعَلَّ
وَفِعِلَّ وَفُعِلَّ •

وأما على عطف الفعل وحده فجملة قد قبلاً حال منه ، لأن المراد
به اللفظ فذكر ، ولو كانت فيه الألف التأنيثية فى الأصل ، وكذا يقال
فى الأخبار ، ويجوز أن يكون فعالة مبتدأ وبالقصر متعلق بحال محذوفة
على محذوفة كما مر ، والفعلاء معطوف على فعالة ، وجملة قد قبلاً
من قد وفعل ونائب خبر فالألف نائب لا للإطلاق ، أو بالقصر متعلق
بمحذوف معرفة نعت لمبتدأ محذوف ، أو نكرة حال منه على قول ،
والفعلاء معطوف عليه ، وقد قبلاً خبره كذلك أى وفعلة الكائن أو كائناً
بالقصر والفعلاء •

مقبولا فعـالة وفعالة وجيء بهما
مجريدين من التاء والفعول صلا

ثم الفعيل وبالتا ذان والفعلا
أو كينونة ومشبه شغلا

الوزن الثاني والعشرون : فعالة بكسر الفاء وزيادة الألف بين العين واللام ، وتاء التانيث آخرأ نحو : كتب كتابه ، وسفر سفارة ، وخفر خفارة أى حمى ومنع ودري دراية •

الوزن الثالث والعشرون : فعالة بضم الفاء وزيادة الألف بين العين واللام والتاء آخرأ نحو : دعب دعابة بدال مهملة ، أى مزح ، وخفر خفارة بضم الخاء ، ويقال : أيضا خفارة بالفتح فهو مثلث الفاء ، وهذان الوزنان هما فعالة المفتوح المذكور قبل ، غير أنه وقع التغيير في الفاء بالكسر والضم ، ويجوز أن يكون فعالة أول البيت بالضم ، والذي بعده بالكسر •

الوزن الرابع والعشرون : فعال بكسر الشاء وزيادة بعد العين والتجريد من التاء ، نحو : آب إياباً وشرذ شراداً ، وكتب كتاباً إذا أريد به المصدر •

الوزن الخامس والعشرون : فعال بضم الفاء وزيادة الألف بعد العين والتجريد من التاء نحو : صرخ صراخا ، وسأل سؤالا ، ومزح مزاحاً ، وبكى بكاء والى الوزنين أشار بقوله : وجيء بهما مجريدين من التاء ، وهما فعال بالفتح كصلاح ، غيرت الشاء بالكسر والضم وسيأتى قياس هذه الثلاثة أعنى فعال بالكسر والضم ، وفعالة بالضم ، والبكاء بالمد الصوت الذى مع الدموع وخروجها ، قاله الجوهري ، وقال

الخليل : بالمد ما كان معه موت وبالقصر ما لم يكن معه ، وقد أطلت ذلك في النحو .

الوزن السادس والعشرون : الفعول بضم وزيادة الواو بعد العين : كخرج خروجاً وقعداً قعوداً ودخل دخولاً ، ومنه مضى مضياً بضم الميم وكسر الضاد وتشديد الياء ، أصله مضوياً بوزن قعود قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء كما مر وسيأتى أنه مقيس .

الوزن السابع والعشرون : الفعيل بفتح الفاء وزيادة الياء بعد العين نحو : سهل سهيلاً ، وذمل ذميلاً بإعجام الذال لنوع من البسر ، ويأتى أنه مقيس ، وإلى الوزن والذي قبله أشار بقوله : والفعول صلا ، ثم الفعيل أى وصل الفعول والفعيل بمـ قبلهما من فعال وفعالة بضم الفاعين وكسرها ، لأن زيادة حرف المد فيهما قبل الآخر .

الوزن الثامن والعشرون : الفعولة بالضم وزيادة الواو بعد العين والتاء آخرأ وهو الفعول بالضم بزيادة التاء عليه في الجهلة ، لا في مادة واحدة صعب صعباً ، وسهل سهلاً ، ويأتى أنه مقيس .

الوزن التاسع والعشرون : الفعيلة بفتح الفاء وزيادة الياء بعد العين والتاء آخرأ نحو : نم نميمة ، ونصح نصيحة ، وفضح فضيحة ، وهو الفعيل زيدت التاء .

الوزن الموفى ثلاثين : افعلان بفتح والعين ، وزيادة الألف والنون آخرأ كجال جولاناً أى طوافاً ، ولع لمعاناً ، وخفق قلبه خفقاناً ، وهو كثير مقيس ، بخلاف افعلان بفتح الفاء وسكون العين ، ومنه شنىء شئنناً بفتح الشين والنون .

قال سيبويه : ما جاء من المصـادر على فُعْلان بفتح العين لم يتعد فعله إلا شذوذاً نحو : شئنئ شئنناً قال : ولا نعلم غيره .

قلت : فأشار بقوله : نحو الى الأفراد الذهنية ، ولا يقـال أصله
التعدي بحرف الجر ، فحذف كما في حذرت أصله حذرت منه ، لأنه
لو كان مثله لجاء الوصف منه على فعل بفتح الفاء وكسر العين كحذر ،
لكنه جاء على فاعل كعام فهو عالم ، وتقوى ذلك أنه في المعنى كابغض
وأبغض يتعدى ، فكذا ما بمعناه ، كما أن الرفث لما كان بمعنى الإفضاء
عدي بالي كما يتعدى به الإفضاء قاله في تحقيق المقال .

الوزن الحادى والثلاثون : فيأولة بفتح الفاء وزيادة الياء وحذف
العين ، وزيادة الواو والتاء إحدى اللامين نحو : بان بينونة ، فالباء
فاء الكلمة والياء زائدة ، وعين الكلمة محذوفة وهى ياء بان ويين ، والنون
الأولى زائدة ، والواو زائدة ، والنون الثابتة لام الكلمة ، وهى نون
بان ويين ، والنون الأولى زائدة ، والواو زائدة ، والنون الثانية لام
الكلمة ، وهى نون بان ويين ، وهذا أولى من كون الزائدة هى الثانية ،
والأولى لام الكلمة ، ومثله صار صيرورة ، الصاد فاء والياء زائدة ،
والعين ياء محذوفة ، والواو والراء الأولى أو الثانية زائدتان ، ومثله :
دام ديمومة ، الدال فاء والياء زائدة والعين ، واو محذوفة والواو إحدى
الميمين زئدتان ، ومثل هذا كينونة ، فالأصل فيعلولة بفتح الفاء والعين
وزيادة اياء بعدها ، والواو وإحدى اللامين ، وذكر العين فالأصل
بينونة وصيرورة بتشديد الياعين ، فالأولى الساكنة المدغمة زائدة هى
ياء فيعلولة ، والثانية المفتوحة المدغم فيها هى عين الكلمة ، والأصل
ديمومة وكينونة بتشديد الياء والفتح كذلك ، وأصل هذا الأصل
ديومونة وكيونونة بفتح الواوين الأولين وقد سبقهما ياء ساكنة فقلبتا
ياعين ، وأدغمت الياءان فى الياعين ، ثم حذفوا الياء التى هى عين أو
بدل عن الواو التى هى عين لزوما فى يائى العين وواوياً كذا ظهر لى
وهو الحق ان شاء الله .

وقال الناظم فى التسهيل : وزن بينونة وديمومة بالسكون فعـلولة
بفتح الفاء وسكون العين ، بناء على أن الياء هى عين الكلمة فى اليائى ،

وبدل من عين الكلمة وهي الواو في الواوى ، فإنما أبدلت ياء في الواوى للتخفيف ، أو أراد أن الأصل فيعلوله بزيادة الياء ، فالأصل بينونة وديمومة بتشديد الياء ، حذفت الزائدة الساكنة ، وبقيت المتحركة التى هى عين أو بدل عين ، وسكنت للتخفيف .

وقال الكوفيون : الأصل فعطونة بضم الفاء فتحوها في ذوات الياء لتسلم من القلب واوا كبينونة ، ثم فتحوها في ذوات الواو حملا عليها ، وقلبت الواو ياء كديمومة ، أصله دومومة ، وفي بعض نسخ التسهيل فيعولة وهـ وباطل .

الوزن الثانى والثلاثون : فعل بضم الفاء والعين والتجريد من ازيادة نحو : شـ-غل شُعْلا بضمتين ، وحلم الغلام حلما بضم الحاء والملام ، قيل ولا يجىء مضموم العين إلا مضموم الفاء المصادر الثلاثة .

الإعراب : فعالة وفعالة بالرفع والنصب والخفض عطفاً على ما مر ، أو بالرفع على الابتداء لمحذوف أى ، وفعالة وفعالة كذلك ، والجملة مستأنفة أو معطوفة على أحد الجمل ، والواو للاستئناف أو للعطف على جملة فعالة وفعالة كذلك ، وجىء أمر مستتر الفاعل وجوباً سكن الهمزة فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، أعنى عين الكلمة ، فأبدلت الهمزة لسكونها بعد كسرة فهى ياء جىء في البيت ، فوزنه فـلـ بكسر فسكون ، وبهما متعلق يجىء أى بفعاله وفعالة ومجردين حال من مجرور الباء ، ومن التاء متعلق بمجردين ، وأسقط الهمزة للضرورة .

والواو للعطف والفعول مفعول صيلا قدم للوزن والروى ، وصلا فعل أم مستتر الفاعل وجوباً ، والألف بدل نون التوكيد الخفيفة ، أو هى الفاعل خطاباً للواحد بخطاب الاثنين ، والفعيل معطوف على الفعول بثم التى للترتيب الذكري ، أو بمعنى الواو وجملة الفعل والفاعل معطوفة على إحدى الجمل أو مستأنفة استئنافاً نحويّاً كالاستئنافات المذكورة .

وبالتاء متعلق بمحذوف خبر ، وسقطت الهمزة للضرورة على ما مر ، وذان مبتدأ اسم إشارة للثنين اللذين هما الفعول والفعال على صورة المثنى ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحويّاً معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه ، والفعال بالنصب عطفاً على الفعول أو الفعيل ، أو الفعيل ، أو على مفعول زد أو بالرفع أو الجر عطفاً على ما رفع ، أو جرّ على حد ما مر .

والكاف اسم مضاف لبيئونة معطوف على المرفوع ، أو المنصوب أو المجرور على حد ما مر ، وأو بمعنى الواو أو لتتويع ، أو الكاف جارة والاستقرار هو المعطوف ، أى وثابتاً كبيئونة ، أى ووزناً ثابتاً كبيئونة ، ومثبه بالرفع أو النصب أو الخفض على حد ما مر ، أو بالنصب عطفاً الكاف الاسمية أو استقرار الحرفية الجارة أو على الفعيل أو الفعول على ما مر بيانه ، وإذا نصب كتب بالألف بعد الهاء وشغلا مفعول مثبه أى ووزن مثبه شغلا .

وفُعلِلَ وفَعُولٌ مع فَعَالِيَةٍ
كَذَا فُعَيْلِيَّةٌ فُعْلَةٌ فَعَلَى

مع فَعَلُوتٌ فُعَلَى مع فُعْلِنِيَّةٍ
كَذَا فُعُولِيَّةٌ والفتح قد نقـلا

ومَفْعَلٌ مَفْعِلٌ ومَفْعَلٌ ومَفْعَلٌ
لأنَّه فيها وضم قـل ما حمل

الوزن الثالث والثلاثون : فَعَلٌ بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام
مخففا كساد سَوَّدَدَا بضم السين وسكون الواو سكونا ميتـاً ، وعاطت
اناقة عُرُوطًا ائْتَهت الفحل ، بزيادة إحدى اللامين •

الوزن الرابع والثلاثون : فَعُولٌ بفتح الفاء وضم العين ، وزيادة
الواو بعدها نحو : قبل بكسر الباء قبولا بفتح القاف ، وقد تضم ، وولع
به ولوعا ، ووقدت النار وقوداً بالفتح ويضم الوقود أيضاً ، ويكون
الوقود بالفتح أيضاً لنحو الحطب •

الوزن الخامس والثلاثون : فَعَالِيَّةٌ بفتح الفاء والعين وزيادة الألف
بعدها ، وكسر اللام وزيادة الياء مفتوحة خفيفة ، والتاء لكره كراهية ،
وطمع طماعية ، وفهم فهامية ، وعلن الأمر علانية ، وعبق به الطيب
مباقية •

الوزن السادس والثلاثون : فَعِيلِيَّةٌ بضم الفاء وفتح العين وزيادة
الياء ساكنة بعدها على صيغة المصغر ، لا مصغر كما قد يتوهم من
من بعض العبارة وكسر اللام ، وزيادة مشددة بعدها ، والتاء كولدت
المرأة وليدية أى ولادة •

الوزن السابع والثلاثون : فعلة بضم الفاء والعين ، وتشديد اللام
إحدى اللامين زائدة ، وزيادة التاء نحو غلبة بضم الغين واللام
وتشديد الياء أى غلبة بفتحهن والتخفيف •

الوزن الثامن والثلاثون : فعلى بفتح لفاء والعين واللام ، وزيادة
الألف نحو : جمز جمزى ومرط مرطى ، أى أسرع ، وجمزت الفاقة
ومرطت أسرع •

الوزن التاسع والثلاثون : فطلوت بفتح الفاء والعين وضم اللام ،
اللام ، وزيادة الواو والتاء للمبالغة : كرجب رغبوتا ، ورهب رهبوتا ،
ورحم رحموتا ، وملك ملكوتا ، وجبر جبروتا ، أى رغبة ورهبة ورحمة
وملكا ، وجبرا •

الوزن الموفى أربعين : فعلى بضم الفاء والعين وتشديد اللام وإحدى
اللامين زائدة الألف كغلبة غلبى بضم الغين واللام ، وتشديد الباء بعدها
ألف أى غلبة •

الوزن الحادى والأربعون : فعَلَنِيَّة بضم الفاء وفتح
العين ، وإسكان اللام وكسر النون الزائدة ، وفتح الياء خفيفة زائدة
بعدها تاء زائدة كسحف رأسه سحفية ، بضم السين وفتح الحاء
وسكون الفاء وكسر النون وفتح الياء حلقه وباء بلهنية كذلك ، وجعلهم
الجوهرى فى ضياء الطوم وصاحب القاموس وصفين لا مصدرين ، وجل
سيبويه النون أصلا فى سحفية ، فتكون الكلمة رباعية زيدت فيها
فيها الياء خامسة ، قال : وتلحق أى الياء خامسة فيكون الحرف أى
اللفظ على مثال فعلية ، أى بضم الفاء وفتح العين وتشديد اللام مكسورة
بعدها ياء مفتوحة خفيفة وتاء ، وذلك نحو سَلَحْفِيَّة وسَحْفَنِيَّة
وما تحقنا من بنات الثلاثة الباهمنية والقلسنية ، ولا نعلمه جاء وصفاً ،
والهاء يعنى تاء التانيث لازمة كما لزمّت واو فمحدودة أ ه •

وتراه جعل البلهنية ثلاثياً زائد النون ، والسفحنية رباعياً أصليها ،
والحق ما مر من كون النون زائدة ، وعليه الفارسي بدليل سقوطها
في الاشتقاق والتصريف ، قالوا سحفت رأسه حلقه قال زهير :

تأوبنى ذكـر الأحبـة بعدما

هجمت ودونى قلّة الحزن فالرمل

فأقسمت جهداً بالمنازل من منى

وما سحفت فيه المقاوم والقمل

وروى وما سحقت بالقاف ، وترى سيبويه قال : لا نعلمه جاء
وصفاً ، وقد مر أن القاموس وضياء اللغوم جملاه وصفاً ، فرجل
سحفنية مطروق الرأس ، وممن نص على أنه وصف أبو على الفارسي في
الإيضاح ، بل أنكر بعضهم أن يكون مصدراً وعليه صاحب التحقيق
مستدلاً بأن أبا على جعله وصفاً .

قلت : استدلال باطل من باب إقامة الدليل على مذهب الشخص
بمذهب مثله ، وهو باطل لعدم حجة وفي بعض نسخ الإيضاح سحفنية
بالخاء المعجمة .

الوزن الثاني والأربعون : فعولية بضم الفاء والعين وزيادة الواو
وبعدها وكسر اللام وزيادة الياء ، بعدها مشددة مفتوحة والتاء نحو :
خصه خصوصية بضم الخاء .

الوزن الثالث والأربعون : فعولية كذلك غير أن الفاء مفتوحة كخصه
خصوصية بفتح الخاء ، وإليه أشار بقوله : والفتح قد نقلا ، وقد بسطت
الكلام على خصوصية بالفتح والضم ، وعلى خاصة في النحو .

الوزن الرابع والأربعون : المفعل بفتح الميم الزائدة والعين وسكون

الفاء والتجريد من التاء نحو : دخل مدخلا ، أى دخولا ، ومنه مرضى أصله مرضى تحركت الياء بعد فتح فقلبت ألفا •

الوزن الخامس والأربعون : المفعل بفتح الميم زائدة وسكون التاء وكسر العين والتجريد من التاء ، أى عدم الإتيان بها فيه ، وكذا فى مثله كوعد موعداً أى وعداً ، ومنه مكيد أى كيد أصله مكيد بكسر الياء نقل كسرهما للكاف •

الوزن السادس والأربعون : المفعل بفتح الميم زائدة وسكون الفاء وضم العين والتجريد من التاء كهلك مهلكا أى هلكا •

الوزن السابع والأربعون ، والثامن والأربعون ، والتاسع والأربعون : مفعلة بفتح الميم الزائدة والعين وسكون الفاء ، وزيادة التاء كرضى مرضاة ، أصله مرضوة تحركت الواو بعد فتح ، وقلبت ألفا مجمدة بفتح الميم الثانية ، ومفعلة بفتح الميم الزائدة وسكون الفاء ، وكسر العين وزيادة التاء كمكيدة أصله مكيدة نقلت كسرة الياء للكاف ، ومحمدة بكسر الميم الثانية ، ومفعلة بفتح الميم الزائدة وسكون الفاء وضم العين وزيادة التاء كهلك مهلكة وإلى هذه الثلاثة أشار بقوله : ويتا التأنيث فيها أى فى مفعل ومفعِل ومفعَل ، وقل مفعِل ومفعلة بضم العين ، وإليه أشار بقوله : وضم قل ما حملا أى قل حملة وروايته عن العرب ، فتلك تسعة وأربعون وزنا مقيس وغير مقيس ، لا ثمانية وأربعون كما زعم صاحب فتح الأقفال ، وذكر الناظم فى غير هذا النظم أو زاناً ذكرها وازيد عليها فأقول •

الوزن الموفى خمسين : فاعل بزيادة الألف بوزن اسم الفاعل كبطل باطلا ، أى بطلا ، ونال نائلا أى نيلا ، وهذا النوع يكتب بالهمزة مما أعلت عينه كاسم الفاعل مما أعات عينه من الثلاثى كحال قائل ، ومن ذلك فلج فالجاً من فلج بالبناء للمفعول أى أصابه الفالج أى استرخاء أحد شقى البدل لانصباب خلط بلغمى تنسد منه مسالك

الروح ، ومن ذلك عند بعض قم قائماً أى قياماً ، وعليه صاحب المصباح ، وقوله : كفر بالنأى من أسماء كاف أى كفاية ، والحق أنه اسم فاعل أى شىء كاف ، ومن ذلك طال طائلاً بمعنى فضل فضلاً ، أو قدر قدرة أو غنى غنى أو وسع سعة •

الوزن الحادى والخمسون : فاعلة بزيادة الألف والتاء كطلال طائلة ، أى فضلاً أو قدرة ، أو غنى أو سعة وخان خائنة ، أى خيانة ، ومنه قاوا باقية ، وخرج عليه : (فهل ترى لهم من باقية) أى بقاء ، وعافية وخاصة وطاغية وخرج بعض عليه : (فأهلكوا بالطاغية) أى بالطغيان ، وكاذبة أى قالوا ومنه : (ولا تزال تطع على خائنة) أى خيانة ، (لا تسمع فيها لاغية) أى لغواً (والعاقبة للمتقين) أى العقبى (ليس لوقعتها كاذبة) أى كذب (ليس لها من دون الله كاشفة) أى كشف •

الوزن الثانى والخمسون : مفعول بزيادة الميم مفترحة أولاً والواو بين العين والملام ، وهذا الذى بعده أكثر من اللذين قبله ، ومنه كذب مكذوباً أى كذباً ، ويسر ميسوراً أى يسر - اراً وقيل لا يكون ميسوراً لا اسم مفعول •

الوزن الثالث والخمسون : مفعولة كذلك بزيادة التاء نحو : سار ميسورة أى يساراً ، وقيل لا يكون إلا اسم مفعول لمؤنث ، واختلف في المفتون في الآية فقليل : مصدر بمعنى الفتنة أى بأيكم الفتنة أى الجنون كالمعقول بمعنى العقل ، والمجاود بمعنى الجاد ، وقيل : اسم مفعول أى بأيكم المجنون ، أى يأكم هو المجنون أى بالذى هو المجنون ، أو الباء زائدة ، وأى استفهامية أو موصولة وعلى الاستفهام الباء زائدة في المبتدأ وهو مذهب سيوييه ، وقيل : الباء ظرفية أى في طائفة منه المجنون أو الجنون ، أو للإلصاق أى بأيكم الجنون أو بأى طائفة الجنون ، أى خالطها المجنون بأن كان منهم ، وقد نقل في المصباح

عن بعض عن سعيويه أنه ينكر مجيء المصدر على مفعول ، ويأوله ما
أوهم ذلك ، ومن مفعولة بمعنى الفعل عندهم كذب مكذوبة أى كذباً .

الوزن الرابع والخمسون : فعلا بضم الفاء والعين ، وزيادة
الألف والتوية ، بعد اللام ككذب كذاباً .

الوزن الخامس والخمسون : فعالة بفتح الفاء وزيادة الألف بعد
العين ، وزيادة التاء وتشديد اللام : كدعر دعاره دعاره بتشديد الراء
أى ساء خلقه .

الوزن السادس والخمسون : تفعة بفتح التاء الزائدة في أوله ،
وسكون الفاء ، وضم العين وزيادة التاء آخرأ نحو : هلك تهلكة ، وأما
بكسر العين فمصدره فعل بتشديد العين من المعتل اللام قياساً ، ومن
الصحيح قليلاً سماعاً على ما اشتهر : كركى تركية بتخفيف الياء ،
وتتم تكمة على ما يأتى .

وفى الكشاف عن القارسي فى المسائل التى ألفها فى حاب عن
أبى عبيدة رضى الله عنه : التهلكة والهلاك وأحد والهلك قال الفارسي
فدل هذا من قول أبى عبيدة على أن التهلكة مصدر .

قال الزمخشري : ومثله ما حكاه سعيويه التضره والتسرة أى
بفتح التاء وضم الضاد المعجمة والسين نقلا من الراء بعدهما
الأصل تضره وتسرة بضم الراء الأولى ، وسكون ما قبلها نقت ،
ضمتها للساكن قبلها فأدغمت قال : ويجوز أن يكون أصلها التهلكة أى
بكسر اللام كالتجربة والتبصرة ونحوها ، على أنها مصدر هلك أى
هالك الثلاثى فأبدلت من الكسرة ضمة ، كما جاء الجوار بالضم فى
الجرار بالكسر ، قلت : يؤيده وروده بكسر اللام .

الوزن السابع والخمسون : تفعله كذلك لكن بكسر العين نحو :
هك بتخفيف اللام تهلكة بكسر اللام .

الوزن الثامن والخمسون : تفعله كذلك بفتح اللام كهك تهلكة بفتح اللام ، فالتهلكة مثلث اللام كما في القاموس •

الوزن التاسع والخمسون : تفعل بضم القاء ازائدة وسكون الفاء وضم العين ، وزيادة الواو بعدها كهك تهلوكا بضم الثاء وسكون الهاء وضم اللام •

الوزن الموفى ستين : فيعولية بفتح الفاء وزيادة ياء ساكنة بعدها ، وضم العين وزيادة الواو بعدها ساكنة ، وزيادة الياء مفتوحة بعد اللام مكسورة والقاء آخر نحو : كع كيوعوية •

الوزن الحادي والستون : فعيلي بكسر الفاء والعين المشددة ، وإحدى العينين زائدة ، وزيادة الياء ساكنة بعد العين وألف بعد اللام كهجر في نومه أو مرضه هجيري بكسر الهاء والجيم المشددة بعدها ياء ، وبعد الراء ألف كحثة حثيثي ، وخلف خليفي •

الوزن الثاني والستون : هعلاء كذلك نكن بزيادة همزة يوزن الألف كهجيرا بالمد وخصه حصيصا •

الوزن الثالث والستون : افعيلي بكسر الهمزة والعين وسكون الفاء ، وكسر العين وزيادة الياء بعدها والألف بعد اللام كاهجيري ، ومعنى هذه الأمثلة الثلاثة أنه تكلم بهجز •

الوزن الرابع والستون : افعلاء كذلك لكن بزيادة همزة بعد الألف نحوهم اهجيرا أي أعد عادة أي جول لنفسه عادة •

الوزن الخامس والستون : أفعولة بضم الهمزة الزائدة والعين وسكون الفاء وزيادة الواو بعد العين والقاء بعد اللام نحو هجر أهجرة بذلك المعنى •

الوزن السادس والستون : فعليا بكسر الفاء واللام ، وسكون العين وتشديد الياء زائدة بعدها ألف زائدة كهجر يا وقد تستعمل هذه الألفاظ غير مصادر بمعنى الشأن والعادة ، بل هو الكثير .

الوزن السابع والستون : فعليا كذلك لكن بزيادة الهمزة بعد الألف وتخفيف الياء ككبر كبرياء ، ويستعمل الكبرياء اسما أيضا .

الوزن الثامن والستون : فعيل بكسر الفاء والعين وإحدى العينين زائدة ، وزيادة الياء ساكنة كهجر هجيراً أى جعل عادة وكثيراً ما يستعمل اسما غير مصدر .

الوزن التاسع والستون : فعل كذلك لكن بعدم زيادة الياء كهجر هجيراً أى هاجر الى القرى .

الوزن الموفى سبعين : فعلاء بضم الفاء وفتح العين ، وزيادة ألف وهمزة آخر : كخال خيلاء .

الوزن الحادى والسبعون : فعلاء كذلك لكن بكسر الفاء كقلوا .

الوزن الثانى والسبعون : مفعولاء بفتح الميم زائدة وسكون الفاء وضم العين ، وزيادة الواو بعد العين والألف والهمزة بعد اللام كحلب محلويا ، وشاخ مشيوخاء أى صار شيخاً ، وقيل جمع شيخ وشاخ بالحاء المهملة مشيوخاء أى اختلط اختلاطاً .

الوزن الثالث والسبعون : فعلة بفتح الفاء والعين المشددة وإحدى العينين زائدة كالتاء .

الوزن الرابع والسبعون : فعولة بفتح الفاء وضم العين مشددة كذلك ، وزيادة الواو بعدها والتاء بعد اللام كسيوطه بالسین والياء

المثناة تحت أو بالصاد المهملة والموحدة ، وصار زيد الماء صيورة
حصره .

الوزن الخامس والسبعون : فعول كذلك لكن بعد التاء آخر
كصير صير زيد الماء صيورا حصره ، ويستعمل الطيور والصميرة
بمعنى الماء الذى يحضر عنده .

الوزن السادس والسبعون : فعلى بضم الفاء وفتح العين مشددة
إحدى العينين زائدة ، وزيادة ألف بعد اللام كسمه سُمهى أى كذب
كذباً ، أو بطل باطلا ، ويستعمل اسماً .

الوزن السابع والسبعون : فعلى بضميتين وتشديد العين ، وبعد اللام
ألف زائدة نحو حذر بالتخفيف حُذرى بضم الحاء والذال المعجمة وتشديد
أراء بعدهما ألف .

الوزن الثامن والسبعون : فعلى بضم الفاء وفتح العين مشددة ،
وسكون الياء زائدة وبعد اللام ألف زائدة كخلط بالتخفيف خليطى ،
ويكون بعد التشديد وبعد اختلط .

الوزن التاسع والسبعون : فعلاء بكسر ألف وزيادة ألف بعد العين
وألّف وهمزة بعد اللام كقص قصاصاً أى قصاصاً .

الوزن الموفى ثمانين : فعلاء كذلك لكن بضم الفاء كبركوا براكا ،
أى بروكا ، وهو أن يبركوا إبلهم وينزلوا عن خيلهم ، ويقاقتوا وبرك
الأمر بركاء أى اشتد .

الوزن الحادى والثمانون : فعلة بكسر الفاء وفتح العين وزيادة التاء
آخر كخدم خِدْمة أى سار .

الوزن الثانى والثمانون : تفعّال بكسر التاء وهى زائدة ، والفاء

وتشديدا العين وزيادة ألف بعدها كنقمة وتتقام بكسر التاء والنون
وتشديد القاف •

الوزن الثالث والثمانون : فيعول بفتح الفاء وزيادة الياء بعدها ،
وضم العين وزيادة او او كهنم هينوماً أى تكلم كلاماً لا يفهم ، ويستعمل
أيضاً غير مصدر •

الوزن الرابع والثمانون : تفعال التاء الزائدة وسكون القاء ،
وزيادة الألف بعد العين : كقطع ثقطاعاً على أنقول ، بأن مثل هذا هو
من الثلاثى للمبالغة ، والناظم على أنه من الرباعى المشدد •

الوزن الخامس والثمانون : تفعال كذلك لكن بكسر التاء كيان
تبياناً على القول أيضاً بأنه من الثلاثى كذلك ، وقيل : من بين بالتشديد •

الوزن السادس والثمانون : ففعل بضم الفاء والياء ، وسكون اللعين
بينهما والياء والعين وزائدة كهنف هنيغاً بضم الهاء والياء وسكون
النون بينهما أى اشتد جوعه •

الوزن السابع والثمانون : فيعل كذلك لكن بفتح الياء كهنف هنيغاً
بفتح الياء •

الوزن الثامن والثمانون : افعل نمـو : هاغ أهنيغ أى حسن حاله ،
أو نكح نكاحاً أو أكل أكلاً أو شرب شرباً •

الوزن التاسع والثمانون : علة بكسر العين وفتح اللام مخففة ،
وحذف الناء وزيادة التاء عوضاً عنها : كوعد عدة •

الوزن العاشر والتسعين : علة كذلك لكن بفتح العين كوسع مسعة بفتح
المسين •

الوزن الحادى والتسعون : علة كذلك لكن وهو بضم العين شـمـاذ

وصل صلة بضم الصاد ، لكن هذه الثلاثة أصلها فعل بفتح الفاء
وسكون العين •

الوزن الثانی والتسعون : فعال بالكسر والتشديد ككذب كذاباً
بتخفيف الفعل وتشديد المصدر •

الوزن الثالث والتسعون : فعال بالضم والتشديد ككذاب •

الوزن الرابع والتسعون : فعلا بضم الفاء والعين كالكذبان بضم
الكاف والذال •

الوزن الخامس والتسعون : نحو : كذبذبان بالتخفيف •

الوزن السادس والتسعون : نحو : كذبذبان بالتشديد للذال الأولى
على اقول ، بأنهما مصدران ، هذا ما ظهر لى عاجلاً ومن تأنى
وجد أكثر •

الإعراب : فعل معطوف على ما مر على حد أخواته ، وكذا
فعل ومع متعلق بمحذوف حال من فعول أو منه ومن غيره ما يصاح
وفعالية مضاف إليه ، وكذا ظرف استقرارى خبر لفعالية ، والإشارة
الى فعالية أو إليه وغيره بالتأويل بما ذكر ، والجملة مستأنفة استئنافاً
نحوياً أو فعل أو فعول مبتدأ وكذا خبر ، والجملة مستأنفة •

وفعالية معطوف على حد ما مر ، وفعاة وفعل معطوفان ، ومع
متعلق بمحذوف حال من فعلى أو منه ، ومن غيره مضاف لفعول ،
وفعل معطوف على فعول أو على ما قبله ، ومع متعلق بمحذوف حال
من فعلى أو منه ومن غيره مضاف لفعليته ، وكذا فعولية مبتدأ وخبره أو
كذا خبر لفعلى أو غيره مما يصاح ، وفعولية معطوف والواو للاستئناف
أو للحالية أو للعطف على الجملة ، والفتح مبتدأ وجملة قد قبل من قد ،
وماض مبنى للمفعول ، ونائب مستتر خبره ومفعول وما بعده معطوفات ،

وحالها محذوف أى خالية عن التاء ، وبنا بإسقاط الهمزة للضرورة متعلق بمحذوف حال معطوف على تلك الحال ، أى متصلة أو كائنة لتا أو حال من محذوفات معطوفات بالواو ، أى ومفعلة ومفعلة ومفعلة متصلات أو كائنات بتا أو نحو ذلك •

والتأنيث ضاف إليه وفيها أى فى مفعل ومفعل ومفعل متعلق بمحذوف حال من التا مؤكدة ، والواو للحال أو للاستئناف ، وضم مبتدأ ونو نكرة لسبق ، واو الحال أو لكونه نائباً فى المعنى وقل ماض وما مصدرية ، وحمل مستقر النائب جوازاً فى تأويل مصدر فاعل قل ، والجملة من الفعل وانفاعل خبر ضم والرباط المستقر فى حمل والهاء فى قولك قل حمله أى روايته عن العرب ، ويجوز جعل ما كافة فلا فاعل لقل على ما زعم كثيرون وشهروه وجملة حمل خبراً ويجوز جعل قل متحتملاً لضمير ضم خبراً وما مصدرية ، والفعل بعدها فى تأويل مصدر بدل اشتمال من مستقر قل •

فائدة : واعلم أنه لا يصح أن يكون ألف فعلا فى آخر البيت الأول رويًا ، ولو كان تغير إطلاق ، وكان جزء كلمة بل وصلًا ، لأن هذه القصيدة لامية ، وهكذا حيث كان الألف فى هذه القصيدة بعد اللام بعضاً من الكلمة كالألف فضلاً ، فلو جعل رويًا لزم الإجازة بالزأى أو بالراء وهو مقابلة ، روى بحرف بعيد عن مخرجه كاللام مع الألف ، ولا يقال إن الألفات بعد اللام فى القصيدة هذه رويات ، لأن ألف الإشباع وألف الضمير والمبدلة من نون التوكيد الخفيفة لا تكون رويًا ، وقول صاحب تحقيق المقال إن مقابلة حرف بآخر غيره تسمى مطلقاً إجازة بازأى أو براء وإكفاء سهو ، لأن الإكفاء مقابلة حرف بما يقرب إليه مخرجا لا بحرف مطلقا •

فعل مقيس المتعدى والفعل لغى

ره سوى فعل صوت ذا الفعّال تلا

شرع يذكر الأوزان المقيسة من ذلك وهى عشرة وذكر تسعة :

الأول : فعل بفتح افاء وسكون العين وهو مصدر مقيس فى
انفعل الثلاثى المتعدى لواحد أو أكثر مفتوح العين أو مكسوره ، والأكثر
فى المفتوح التعدى ، وفى المكسور اللزوم ، وأما المضموم فلا يتمدى
على ما مر بيانه وسواء فى المفتوح التعدى ، والمكسور المتعدى ، أن
يكونا صحيحين أو معتلين أو مضاعفين أو مهموزين ، فقياس مصدرا
لكل فعل بفتح فسكون ، فالمفتوح التعدى : كضرب ضرباً وكتب كتباً
بسكون القاء ، وقتل قتلاً ، وكوعد وعداً ، وقال قولاً ، وباع بيعاً
الأصل : قول وبيع بفتح الواو والياء قلبتا ألفاً لتحركهما بعد فتح ،
ورمى رمياً ، وثقفا قفراً ، وكرد رداً أصله ردد بفتح الدال الأولى سب
فتحتها فأدغمت فى الدال بعدها ، وكأكل أكلاً والمكسور المتعدى ، كفهم
فهماً وشرب شرباً ، بفتح الشين ، ولقم لقمّاً ولحس لحساً وكوطى
وطئاً ، وخاف خوفاً أصله خوف بكسر الواو قلبت ألفاً لتحركها بعد
فتح ، وفننى داره بكسر النون فنياً لزم فناءها ، وكمس مساً أصله
مسس بكسر السين سلب كسرهما فأدغمت فى السين بعدها ، وكأمن أمناً ،
وسواء فى المفتوح المتعدى أن لا يدل على صناعة أو يدل عليها .

وقال ابن قاسم وتبعه البليدى والحفنى : إذا دل على صناعة
فقياس مصدره فعالة بكسر الفاء ، ومثاوا بعبّر الرؤيا عبارة والأولى
التمثيل بحاك حياكة ، وخاطا خياطة ، وحجم حجمة ، وفى تمثيلهم بعبّر
نظرنعم هو شبيه بالصناعة وسواء فى المكسور المتعدى أن يفهم عملاً
بالفم أو لا يفهمه كما هو ظاهر إطلاق الخلاصة ، وهذا النظم ،
وظاهر إطلاق القدماء كسيرويه والأخفش ، وقيده الناظم فى التسهيل

بأن يفهم عملاً بالفهم كشرّب شرباً ، ولقم لقمّاً ، ولحس لحساً وسرط
سرطاً ، وطلع باعاً ، ولعق لعقاً ، وطعم طعماً ، وقضم قضمّاً ، وخضم
خضمّاً ، ولقف اللقمة لقفّاً ، فيكون قياساً مطرداً وإن لم يفهم عملاً
بالقم ، فإن قليلاً غير قياسى نحو : حمد حمداً ، وسمع سمعاً ، وفهم
فهماً ، وجهل جهلاً .

وقد يجيء على فعل بكسر الفاء وسكون العين : كحفظ حفظاً
وآلف ألفاً ، وعشق عشقاً ، وفرك فركاً ، وعلم علماً ، وفقهن فقهاً
وعلى فعل بضم الفاء وسكون العين : كشرّب شرباً بضم الشين ، ولبس
لبساً ، وثكل ثكلاً ، وعدم عدماً ، وغنم غنماً ، وعلى فعلة بضم الفاء
كصحب صحبته ، وفتحها كرحم رحمة ، وعلى فعول بالضم كركب
ركوباً ، وشهد شهوداً ، ولزم لزوماً ، وعلى فعال بالضم نحو قربه
قرباناً وعلى فعال بالفتح : كحَقّق لاحقاً وضمن ضماناً ، وعلى فعالة
ككره كراهة ، وعلى فعيل كيقن يقيناً ، وتقييد اطراد فعل بالفتح
غالبسكون بأن يكون المكسور المتعدى عملاً بالفهم غير ظاهر ، وإن جرى
عليه الناظم في التسهيل حيث قال : ومن فعل المفهم عملاً بالفهم ،
وإنما لم يمثل سعيويه والأخفش إلا بما أفهم عملاً بالفهم ، لأن له
مزيه ، لأنه جاء على القياس ، ولم يشذ منه شيء إلا نادراً لا لأن ما
لم يفهم عملاً بالفهم لا يقاس فيه فعل ، وهذا هو الحق فاعرفه ،
ولم يشترط أحد في المفتوح المتعدى أن يكون عملاً بالفهم .

واختلف في معنى القياس في باب المصادر فقال سيبويه والأخفش
والجمهور : معناه أنه إذا ورد فعل ولم ندر كيف تكلم العرب بمصدره
فإننا نسلّك به باب المطرد ، وأما ما سمع منهم فلا يستعمل على غير ما
سمع ، وافق القياس أم خالفه ، فلا نقول علم علماً بفتح عين المصدر ،
ولو كان هو القياس لو رודה لو مكسورة هذا هو الصحيح ، وعليه
المرادى والتباعه .

وقال الفراء : يجوز القياس وإن ورد السماع بخلافة ، فيجوز أن نقول علم علم عكماً بالفتح وطلب طلباً بسكون اللام ، وظام ظلماً بفتح الظاء ووردت بكسر العين ، وفتح اللام وضم الظاء ويرده أنه قياس في معرض النص ، وهذه المسألة شبيهة بمسألة المضارع من فعل المفتوح الخالي من جانب الفتح ، وانكسر ففيهما ما مرّ فيهما ، وقيل إن القياس في مصادر الثلاثي لا يصح وأن المرجع فيها إلى السماع وإن لم يسمع توقف فيه ، واستدل قائله بكثرة اختلافها ، وعدم انضباطها •

الوزن الثاني : الفعول بالضم وهو مقيس في الفعل الذي هو غير متعد إذا كان مفتوحاً ، واليه أشار بقوله : والفعول لغيره أى لغير المعدي لا مطلقاً ، بل للمفتوح غير المعدي بدليل أن المكسورة تكلم عليه في قوله : وما على فعل استحق مصدره الخ ، والمضوم تكلم عليه في قوله : وقس فعالة أو فعولة الخ وسواء في المفتوح اللازم أن يكون صحيحاً : كقعد قعوداً ، وجلس جلوساً ، ووقف وقوفاً وسكن سكناً ، أو معتلاً كوصل أى انتهى وصولاً ، وغاب غيبوباً ، ومضى مضياً بالتشديد أصله مضوياً بسكون الواو ، قلبت ياء وأدغمت في الياء ، وكسر مـ قبلها ، وغدا غدواً بالتشديد أصله غدوا بسكون الواو الأولى ، أدغمت في الثانية مضاعفاً : كمر مروراً أصل مرّ مرراً بفتح الراء الأولى ، أسقط فتحها وأدغمت في الثانية ، أو مهموزاً كأفل أفولا وقد علمت أنه قيل : يقاس فيما لم يسمع ، وقيل : مطلقاً وقيل : لا يقاس مطلقاً لأن ذلك الخلاف في مصادر الثلاثي مطلقاً •

وقال ابن الحاج : إن فعولا يقل في معتل العين ، أى أثقل الضمة على حرف العلة بعدم حرف العلة ، وهو واو فعول ، بل قياسه الفعل بالفتح فالسكون كصام صوماً ، وعاد عوداً ، وآب أوباً ، وحان حيناً أى هلاكاً ، وغام غيماً ، وحاضت حيضاً ، وخام خوماً أى جبن •

قلت : الحق معه في كون فعول قليلا في المعتل ، لكن لا أسلم أن مصدر المعتل محصور في الفعل بالفتح فالنسكون ، بل الفعل كثير كما مثل ، ويكثر الفعّال بالكسر أيضا : كآب إياباً ، وصام صياماً ، وقام قياماً ، والفعالة بالكسر أيضاً كناح نياحة ، والأصل صواماً وقواماً وأواباً ونواحاً ، قلبت الواو ياء لانكساء مـ ا قبلها •

وورد على غير قياس في المفتوح اللازم الفعل بفتح الفاء والعين : كهرب هرباً ، وسمر سمرأ ، وغلط غلطاً ، وغلّت غلتاً ، والفعل بالفتح فالنسكون كقصد قصداً أي عدل ، وعدل عدلاً ، ومكر مكرأ ، والفعل بالضم فالنسكون كمكث مكثاً ، وهجر في كلامه هجرأ ، ورشد رشدأ ، وعلى فعلة كذلك كخطب خطبة ، والفعل بالكسر فالنسكون : كصدق صدقاً ، وعنق عتقا ، وقسط قسطاً ، والفعل بضم الفاء والعين وعدم الواو كنسك نسكاً ، وحلم حلماً ، والفعل بفتح الفاء وكسر العين وعدم الياء ككذب وكذباً وغير ذلك وإنما يقاس الفعول فيها لم يدل على صوت كما أشار إليه بقوله : سوى فعل صوت •

الوزن الثالث : الفُعّال بالضم وهو مقيس في المفتوح اللازم الدال على الصوت ، كما أشار إليه بقوله : ذا الفعّال تلا أي هذا اللازم المفتوح الدال على صوت مصدره الفُعّال بضم الفاء وفتح العين خفيفة كصاح صياحاً ، وناح نواحاً ، وخار العجل خواراً ، ونهق الحمار نهاقاً ، وجار جواراً ، وصار يصور صوراً ، وحدا الإبل حداء أي تغنى خلفها ، ومكا مكاء ، ودعا دعاء ، وثغت الشاة ثغاءً ، ورغى رغاء ، وصرح صراحاً ، وصرخ صراخاً ، وبغمت الطيبة بغاماً ، ونبح الكلب نباحاً •

وظاهر البيت أن الفعول مطرد في المفتوح اللازم مطلقاً ، ولو دل على امتناع أو داء ، أو تغلب لأنه لم يستثن إلا ما دل على صوت ، وأما ما لم يدل عليه فإن قياسه الفعول ، ولو كان له قياس آخر كالفعّال بالكسر لما دل على امتناع ، ولعل مراده استثناء ما دل على

صوت ، وما دل على امتناع ، ونحوهما اتكالا على قوله بعد : وقد
كثا الفعيل في الصوت الخ ، والمراد بالصوت صوت الحيوان مطاقاً
لا صوت غيره ، وقيل صوت الحيوان وغيره ، سواء وكثر الفعيل
فيما دل على صوت .

الإعراب : فعل خبر مقدم ، ومقيس مبتدأ والمعدى مضاف
إليه ، ومقيس أصله مقيوس ففعل فيه ما سبق في نحو مقول ومبيع ،
وإضافته محضة ، ولو كان وصفاً لأنه لم يوصف لمعموله فهو معرفة
لإضافته للمعدى ، والمعدى معرفة ، وهما نعتان لمخوفين ، أى المصدر
المقيس في الفعل المعدى فعل ، وهذا لكون المحل موضوعاً للكلام على
القياس أولى من جعل فعل مبتدأ ، ومقيس خبره وتوهم أبو يحيى أن
فعلاً نكرة وأجاز جعله مبتدأ ومقيس خبره فقال والمسوغ للابتداء
بالنكرة لا يخفى عليك ، والوجه الأول أولى لغير ما وجهه . . .

قلت : أراد والله أعلم بالمسوغ التتويع والتقسيم ، وأراد بالوجه
الأول كون مقيس مبتدأ وفعل خبره ، وما في قوله لغير ما وجه زائدة
أى لغير وجه واحد ، بل لوجهين مثلاً أحدهما أن الكلام على القياس
لا على مجرد الوزن ، فإنما يناسب هذا جعل مقيس مبتدأ وفعل
خبره ، والآخران : مقيس معرفة كما مر ، وفعل نكرة فيما توهم
والمعرفة أولى بالابتداء ، ولكن ليس الأمر كما توهم من أن فعلاً
نكرة ، بل علم جنس لنحو ضَرَبَ وأَكَلَّ ووَعَدَ ، والاسم-مان
المعرفان الواقعين مبتدأ وخبراً يحكم بابتداء المتقدم منهما ، تساوت
رتبتهما أو اختلف على المشهور ، ففعل مبتدأ ومقيس خبره ، ويحكم
بابتدائية غير المشتق وإن تأخر عند بعض ففعل مبتدأ أيضاً ، ومقيس
خبره ، ويجوز جعل كل منهما مبتدأ وخبراً فيجوز الوجهان .

والتحقيق عند ابن هشام أن المبتدأ ما كان أعرف أو كان هو
المعلوم عند المخاطب ، وإن علمهما وجهل النسبة فالمقدم مبتدأ وإن

كانا نكرتين لهما - المسوغ جاز جعل إحداهما مبتدأ والآخر خبراً مطلقاً ، وإن كان أحدهما معرفة المبتدأ إن تقدم ، وإن كان المقدم نكرة لا مسوغ لها فهي الخبر اتفاقاً ، وإن كان لها مبتدأ فهي الخبر عند الجمهور ، والمبتدأ عند سيبويه ، وبسط ذلك في النحو ، وجملة المبتدأ أو الخبر في البيت مستأنفة ، والواو لعطف الجملة والفعول مبتدأ ولغير متعلق بمحذوف خبره وياء للشطر الأول وراءه للثاني ، والهاء مضاف عائدة للمحذوف ، وسوى حال من غير بناء على أن إضافته لفظية أو أنها لفظية تلبيد التخصيص ، وبسطت ذلك في النحو هذا مذهب الناظم .

وأما على مذهب بعض فنصبها أعنى سوى على الاستثناء على حد ما نصب عليه بعد إلا وعلى مذهبه جمهورا البصريين وسيبويه ، فهي ظرف وبسط ذلك في النحو ، وفعل مضاف إليه سوى ، وصوت مضاف إليه فعل ، وذا مبتدأ إشارة لفعل صوت ، والفعال مبتدأ ثان ، وتلا خبره فعل ماض وفاعل مستقر رابط ، والمبتدأ وخبره خبر المبتدأ الأول ، والرابط محذوف أي تلاه تبعة قيل هذا نسب الكتاب ، وأغلب استعمالاً ، ويجوز كون الفاعل مفعولاً مقديماً للوزن والروى لتلا .

وتلا ماض فاعله مستقر عائداً لذا ، والجملة خبر ذا ، والرابط هو المستقر ، والمعنى متقارب ، ويجوز كون ذا مفعولاً مقديماً لتلا للوزن والروى ، والفعال مبتدأ وتلا خبره ، وفيه تقدّم معمول الخبر الفعلي وهو جائز كما مر ، والجملة مستأنفة فلا محل لها ، وفي بعض النسخ جلا بدل تلا ، وأعرابه كما مر وعليه قول صاحب فتح الأقفال ، واقتصر على أن الفاعل مفعول جلا .

قلت : يزعم على هذه النسخة الإيطاء وهو عيب ، وذلك أنه قد ذكر جلا آخر البيت الثالث لهذا البيت ، ولا يقال لعل الناظم مذهبه أن لا إيطاء بعد ثلاثة أبيات ، لأن هذا المذهب أن يفصل ثلاثة أبيات بين البيتين اللذين كررت فيهما الكلمة ، والله أعلم .

وما على فعل استحق مصدره

ان لم يكن ذا تعـد لونه فعلا

أى والفعل الذى على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين اذا كان لازما حق مصدره أن يكون على وزن فعل بفتح الفاء والعين ، وهو الرابع سواء كان صحيحا كفرح فرحاً ، وعطش عطشاً ، وغرث غرثاً أى جاع أو معتلاً كرجع وجعاً ، وعور عوراً ، وحول حولاً ، وعمى عمى أصله غمى تحركت الياء بعد فتح فقابت الفاء وحذف الألف للتنوين بعدها ، وجوى جوى كذلك ، والجوى الحرقعة من عشق أو حزن أو وجـع الجوف ، أو مهموزاً كأشر أشراً أو مضاعفاً كشل شلاً •

وظاهر اطلاق النظم والخلاصة والكافية أنه سواء لم يدل على لون أو دل عليه ، أو لم يدل على حرفة أو ولاية ، أو دل على احدهما أو لم يكن فيه علاج ، ووصفه على فاعل ، أو كان كذلك ونص في التسهيل على أن الغالب في الدال على لون فعلة بضم الفاء وسكون العين والغلبة أماراة القياس ، كما أن عدمها أماراة عدمه ، وقد صرح الشيخ خالد بأن القياس في الدال على اللون الفعلة بالضم والسكون نحو : حمر حمرة ، وخضر خضرة ، وصفر صفرة ، وكدر كدرة ، وسمر سمرة ، وأدم أدمة ، وشهب شهبه ، وزرق زرقة ، وكهب كهبة ، وهى لون بين الزرقة والحمرة ، أو سواد أو لون الغبار ، وقيل بياض فيه كدرة ، وهذا حكاة الحفنى عن التصريح ، وإيس فيه في هذا الباب ، وصرح به القاموسى •

وقهب قهبة أى بياض فيه كدرة ، ودهم دهمة ، وغبر غبرة ، وصرح في التوضيح بأنه ان دل على حرفة أو ولاية فقياسه الفعلة بكسر الفاء ، ومثل بولى عليهم ولاية •

قال خالد : وعاد بعلى لتصحيح التمثيل أما اذا تعدى بنفسه نحو ولى أمرهم فليس قياسه الفعلة ، والكلام في القاصر لا في

المتعدى ، ولم يمثل للحرفة استغناء بتمثيل الولاية ، لأن الولايات في معنى الحرف لكنه لم يكتف بذلك في فعل المفتوح ، بل مثل لهما .

قلت : ما ذكره في التوضيح من أن المكسور الدال على حرفة أو ولاية فقياسه الفعالة ، وإن سلمه الشيخ خالد وصاحب تحقيق المقال لا أساسه لأنه معروف في فعل المفتوح اللازم ، وأما ولى عليهم ولاية فنادر ، فالأولى إطلاق الخلاصة عن قيل عدم الدلالة على الحرفة والولاية ، ويأتى بعض كلام في قوله : والفعالة دع احرفة بأن محله ومراده في المفتوح اللازم ، فقد أطلق هنا كالخلاصة .

وأما ما دل على علاج ووصفه على فاعل فقياسه عند ابن الصاج انفعول بالضم كقدم وقدوماً ، وصعد في الجبل صعوداً ، أو أزف أزوفاً - قرب ، وعسل به عسولاً لزمه ، ولصق به قال ابن الصاج ، وهذا مقتضى قول سيوييه ، وقد غفل عنه أكثرهم أ هـ .

وما ذكره القاضى من أن قياس المكسور اللازم فعل بفتح الفاء والعين هو الكثير القياسى ، وقد يجىء على فعالة بضم فسكون غير دال على لون كرجب رغبة ، ورهب عنه رهبة ، وعلى فعل بفتح فسكون كمهد عهداً ، وأمن أى اطمأن ، وعلى فعل يكسر فسكون كحنث حنثاً ، وربح ربحاً ، وأثم إثماً ، وعلى فعل بالضم فالسكون كلبث لبثاً ، وجهد جهداً ، وشهد شهداً ، بضم الشين ، وبخل بخلاً ، وحزن حزناً ، وعلى فعلة بفتحتين كنجب نجبة ، وعجل عجلة ، حيث فتحت العين والجيم ، وعلى فعل بكسر ففتح كسمن سمناً وكبر كبراً ، وشبع شعباً ، وعلى فعل بفتح فكسر كضحك ضحكاً ، بكسر الحاء وعلى فعال بفتح كحرب حراباً ، ونشط نشاطاً ، ونفذ نفاداً ، وفعالة كذلك كمقنع قناعة ، وشقى شقاوة ، وسعد سعادة ، وفعالة بالضم كسل سلالة ونفس نفاسة وشرس شراسة ، حيث ضمت أوائلها ، وفتتح أيضاً وعلى فعولة بالضم نحو لزج لزوجة كل ذلك شاذ غير مقيس .

وصرح في فتح الأقفال بعدم قياس نحو سعد صعيداً ، وهو خلاف مذهب ابن الحاج ، وأكثر ما يوجد الفعل بفتحتين فيه الأعراض ، وفهم من قوله : ان لم يكن ذا تعد أنه كان ذا تعد لم يكن قياسه الفعل بفتحتين ، بل الفعل بالفتح والسكون •

الإعراب : الواو لعطف الجملة على جملة فعل مقيس المعدي ، أو على قوله : والفعول لغيره ان استؤنف قوله : ذا الفعال تلا ، وان عطف فالعطف على فعل مقيس المعدي أو على ذا الفعال تلا ، أو للاستئناف ، وما مبتدأ موصولة أو نكرة موصوفة ، وعلى فعل متعاق بفعل محذوف هو وفاعله صلة ما أو صفتها ، واستحق ماض و مصدر فاعله ، والهاء مضاف إليه ، والجملة خبر المبتدأ ، والرابط الهاء •

وان حرف شرط جازم لجملة لم ومجزومها ، ويكون مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر عائد الى فعل وذا خبره بمعنى صاحب مضاف الى تعد ، وقيل بتنازع ان ولم في المضارع ، وهو مردود بسطته في النحو ، وأصل تعد تعدى بضم الدال وتحريك الياء ، قلبت واواً لا نضمام ما قبلها ، ولزم كون آخر اسم معرب عربي مختوماً بواو متحرك ما قبلها ، فقلب الضمة كسرة والواو ياء لانكسار ما قبلها ، حذفت الياء لوقوعها ساكنة قبل التنوين ، وذلك لأن تفعل بتشديد العين مصدره التفعّل بتشديد ما مضمومة ، وتعدى بوزن تفعل ، فعلاية خفض تعد في البيت كسرة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ، وكون مفعول استحق مضاف لاسمه ، وفعل لا بفتح الفاء والعين خبره •

ويجوز بناء استحق للمفعول ومصدره نائب وكونه بالرفع بدل احتمال من مصدر ، وجواب ان محذوف لدلالة ما تقدم عليه مع ما تأخر على حد زيد ان لم تقم قائم فزيد مبتدأ ، وقائم خبره ، وان لم تقم جرابه محذوف لدلالتهما ، وجملة الشرط والجواب المقدر مستأنفة معترضة •

وقس فعالة أو فعولة لفظ-

ت كالشجاعة والجاري على سهلا

يعنى أن فعل بضم العين له مصدران متقيسان أحدهما فعالة بالفتح وهو الخامس كشجع شجاعة ، والآخر الفعولة بالضم وهو السادس كالمصدر الجارى على سهل وهو السهولة ، يقال سهل سهولة ، ومعنى كونهما متقيسيتين أنهما إذا وردا من لفظ واحد استعملتا جميعا ، وإن لم يرد واحد منهما فى لفظ فقس أحدهما فيه فعالة أو فعولة كما أشار إليه بقوله : وقس فعالة أو فعولة ، قيل قيسهما جميعاً فيه ، وإن ورد أحدهما دون الآخر اقتصر على الوارد ، ولا يستعمل غيره وقيل : يستعمل وقد غمت مما سبق أن ضمهم من يقول لا يستعمل واحد منهما إذا عدم جماعه مطلقاً .

وقال ابن الناظم : إنما يقاس الفعالة فى المضموم الذى وصفه على فمحل فقط ، أو على فعل وغيره : كشجع فهو شجيع شجاعة ، وملح ملاحه فهو مايح ، وظرفه ظوافة فهو ظريف ، وكرم كرامة فهو كريم ، وقبح قباحة ، ونظف نظافة ، والفعولة فيما كان وصفه على فعل يفتح فسكون : كسهل سهولة فهو سهل ، وصعب صعوبة فهو صعب ، وحزن المكان حزونة فهو حزين .

وهو أعنى قول ابن الناظم صحيح اختاره صاحب تحقيق المقال وأبو يحيى ، وأما نحو سمح سماحة فهو سمح ، وجلد جلادة فهو جلد وشهم شهامة فهو شهم مما ورد مصدره على فعالة ووصفه على فعل بفتح فسكون ، فلا يقدح فيما ذكره ابن الناظم لأنه قليل فلا يقاس ، فبطل اعتراض فتح الأقفال به ، وطاهر كلام سيبويه أن فعولة غير متقيس ، وصرح به ابن عصفور ذكره صاحب تحقيق المقال ، فظاهر سيبويه قياس الفعالة مطلقاً وحده لكثرة ، وأغلبه

كالجنابة والنجابة والنقابة والنقشابة والصلابة والسماحة بالجيم ،
والسماحة بالحاء المهملة ، والصراحة والصباحة والفصاحة والملاحاة ،
واوقاحة والبلادة ، والجلادة والطهارة ، والنضارة والنظافة ، والقذارة
والنجاسة ، والفراصة والرخاسة أى النعومة ، والشجاعة والشناعة ،
والوساعة واليبلاغة ، بدال مهمة وعين معجمة ، والرصافة والسخافة ،
والنحافة والكثافة ، واللطافة والجماقة ، والبسالة والجزاة ، والردالة
والجزامة ، والجرامة والسهمامة ، والصرامة والضخامة ، والألامة
والحضانة ، والهجانة والرفاهة ، والفراهة والنباهة وغير ذلك .

- - - ووقلت : الفعولة باننسبة للفعالة كالعروبة والصعوبة ، والجمعودة
والنزورة ، والسهولة والخشونة .

وقال الزجاجى وابن عصفور : ان القياس فى فعل بالضم الفعل
بضم افاء وسكون العين ، كالحسن والقبح ذكره ابن هشام فى
التوضيح ، والمرادى والأشمونى والسيوطى فى جمع الجوامع ، ولم
يصرح بالزجاجى وابن عصفور ، بل عبر بقبيل ، وذكره صاحب تحقيق
المقال ، ونسبه لابن عصفور وهو خلاف ما قال سيبويه ، لأنه قال :
القياس افعالة ، وهما قالا : القياس بالضم فالسكون ، بل قال
ابن عصفور : القياس الفعل بالضم ، فالسكون ، وجاء فعالة وفعال
بافتح ، وشذ فعولة وفعل بفتح فسكون أ ه .

والفعل بالضم والسكون أولى بالقياس من الفعولة لكثرة مثل فى
فتح الأقفال بالبطء والرحب ، والتقرب والخبث ، والفسح والقبح ،
والبعد والعقر ، والعقم والغزر ، والعسر واليسر ، والفجر والنزر ،
أى انقلة ، والصغر والكبر ، والكثرة والبؤس ، والفحش والرخص ،
والبغض والعرض ، والغلظ والوسع ، والسحف والضعف ، والظرف
والعنف ، والاطف والحمق ، والخزق والسحق ، والعمق والسلك ،
والثقل والنصل ، والشراء والقدم ، والضخم والعظم ، واللوم والثن ،
والجبن والحسن ، والرزق واليمن ، والنبه والنزه ، والصرم والسرعة ،

والمكنة والهجنة بقاء التانيث في الثلاثة * وكبر إنما يضم بمعنى العظم ونحوه حساً أو معنوياً لا في معنى كثرة السن ، فإن هذا مكسور •

ويجىء المصدر بكثرة أيضاً على فعل بكسر ففتح : كالقصر والصغير والغلظ والعرض ، والكبر والثقل ، والضخم والعظم ، والقدم والبطن ، وفعل بفتح الفاء والعين كالأحب والخطر والشرف والوطف والفضنك ، والكرم والسفه •

وقد يجىء على فعل بفتح فسكون : كخفض عيشه خفضاً ، وعى فعلة بالضم فالسكون كالبهجة والكثرة ، وبالفتح فالسكون وعلى فعالية كالفراية والرفاهية ، وعى فعل بالكسر فالسكون وغير ذلك ، ولأم فعلت للشطر الأول وتاؤه للأخر •

الإعراب : الواو للاستئناف النحوي أو للعطف ، وقس فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، وفعالة مفعول به ، وفعوأة معطوف عليه ، ولفعلت متعلق بقرس ، وأو بمعنى الواو ، وللتخفيف أو للإباحة ، وكالشجاعة متعلق بمحذوف خبره أو لا يتعلق ، أى وذلك كالشجاعة والجارى معطوف على الشجاعة ، أى والمصدر الجارى وعلى سهل متعلق بالجارى ، أى الجارى على ما يقتضيه سهل بانضم •

ويجوز أن يقرأ والجائى من جاء يجىء •

وما سوى ذاك مسموع

• • • • •

أى ان غير ما ذكر من فعل بفتح وسكون للمتعدي ، وفعل
بالضم للمفتوح اللازم الذى لا يبدأ على ص-وت ونحوه مما يأتى ،
وفعل بفتح الفاء والعين للمكسور اللازم ، وفعالة وفع-ولة
للمضموم مسموع مقتصر فيه على ما ورد من كلام العرب ،
ولا يقاس وذلك فى غير ما يذكره بعد من قوله : وقد كثر الفعل إلخ
فمن المسموع من المفتوح المتعدي فعل بفتح الفاء والعين : كطلب
طلباً ، وجلب جلباً ، وفعال بالكسر ، كنكح نكاحاً ، وحجب حجاباً ،
وفعل بالضم كورد وروداً وجحد جحوداً ، وشكر شكوراً وقالوا جحداً
بالبفتح والسكون على القياس ، وفعل بكسر الفاء وسكون العين
كذكر ذكراً •

وقالوا ذكراً بضم الذال ومن المسموع من المكسور المتعدي فعل
بكسر الفاء ، وسكون العين كعلم علماً وحفظ حفظاً ، وفعل كلزم
لزوماً ونهكه المرض نهوكاً ، وفعل بفتح الفاء والعين كعمل عملاً
وفعل بضم الفاء وسكون العين كوده ودأ ، وشرب شرباً ، ومن المسموع
من المفتوح اللازم فعل بفتح وسكون العين كعجز عجزاً وهذا الليل
هذءاً ، ومات موتاً •

وفعال بالبفتح كالذهاب ، وقيامولة كالشيخوخة ، وفعل بضم الفاء
وسكون العين كمكث مكثاً ، وحكم حمأ ، وفعلان بضم الفاء وسكون
العين كشكر شكراناً ، ورجح رجحاناً ، وفع-لان بكسر الفاء وسكون
العين مثل له فى تحقيق المقال : بلواه اياناً ، وهو سهو لأنه متعد ،
ومن المسموع من المكسور اللازم فعل بفتح الفاء وسكون العين :
كبئس بأساً ، ويئس يأساً ، وفعال وفعالة بالبفتح كسلام وسلامة ،

وسـام وسئامة ، وسقام وسقامة ، وضطة بفتح الهماء : كحار حيرة ،
وغار غيرة ، وفعلول كقنط قنوطاً ويئس يئوساً •

وفعلوت بفتح الفاء والعين كالرغبوت ، وفعل بكسر الفاء وفتح
العين كرضى ، وفعل بالضم والسكون كازهد والبخل والسخط •

وزعم ابن قاسم أن رضى وسخط متعديان على التوسع باسقاط
الخالص ، وهو باطل لأن المتعدي بالتوسع لازم ، نعم يقتديان
بتضمين معنى قبل وكره ، ومن المسموع من التضمين فعل بكسر للفاء
وفتح العين كالصغر ، وفعل بالتضم والسكون عند الناظم وغيره
كالصن •

وفعلة بفتح الفاء وضمها كالكرة والسرعة ، وفعل بفتح الفاء
كالضعف ، ويقال أيضاً : الضعف بالضم ، وقيل الأول في الرأي والثاني
في الجسد ، وعليه الزبيدي والمشهور أنهما لغتان في الجسد ،
وقد تصرف العين والفاء بالفتح ، بل لغة وفعل بفتح الفاء والعين
كالضعف بفتح الضاد والعين والكررم والشرف والظرف ، وقد تقدمت
تلك الأوزان مع غيرها من المحفوظ الذي لا يقاس •

الإعراب : الواو للاستئناف أو للعطف ، وما مبتدأ موصولة
أو موصوفة ، وسـوى خبر محذوف أى هو سوى ، وحذف صدر
صلة الموصول مع أنه غير أى أطول الصلة بالإضافة لاسم
الإشارة ، وبكاف الخطاب ، ولو جمعت سوى ظرفاً تعلقت بفعل محذوف
هو وفاعله صلة أو صفة ومسموع خبر مبتدأ •

وقد كثر الـ . . .

فـ في الصوت وانداء الممض جـ

معناه وزن فعال فليقتس ولـ ذى

فـراد أو كقرار بالفعال صـ

فعالة لخصال والفعالة دـ

لصرفة أو ولاية ولا تـ

الوزن السابع : الفـعل من المفتوح اللازم ، وقد تحقق عندهم
أنه كثير مقيس في الصوت والكثرة ، من علامات القياس غالباً ، وذلك في
صوت الحيوان مطلقاً ، قال بعض : وصوت غيره نـ و صرخ
صريخاً ، وصل صهيلاً ، وصر اقلم صريراً ، وإليه أشار بقوله : وقد
كثر الفـعل في الصوت ، فالدال على الصوت له مصدران : هذا والفعال
بالضم كما مر في قوله : ذا الفعال تلا ، فصوت الحيوان كالصريخ
والصهيل ، والضجيج والعجيج ، والضغيب لصوت الرجل يخفقى
فيفزع غيره بالصوت ، كصوت الوحش ، ولصوت الأرنب والذئب ،
وصوت تقلل الجردان في قلب الغرس ، وصوت الرجل اذا صات
كالأرنب أو الذئب .

وقيل : هـ ذا ضغب بفتح فسكون ، ونق الضفدع والعقرب
والدجاجة والهرة نقيقاً ، وأن أنيناً ، وحن حنيناً ، ورن رنيناً ، وآل
آليلاً ، وهو الكلب هريراً ، وفحت وفخت وكشت الأفعى فحيحاً وفخياً
وكشيشاً ، وزار الأسد زئيراً ، ونهق الحمار نهيقاً ، وشهق
شهيقاً ، ونعق بغنمه نعيقاً صاح وزجر ، ونعق الغراب أيضاً صاح
بالعين المهملة ، ونعق بالمعجمة نعيقاً صاح ، وكذا نعب بالنون والمهملة
والموحدة ، وقيل نعق بالذون والمعجمة والثقف في الخير ، ونعب
بالنون والمهملة والموحدة في الشر ، ونعب الغراب وغيره ، أو نعب
الغراب أو غيره بمعنى مدعقه ، وحرك رأسه في صياحه ، وشخر
شخيراً ، ونخر نخيراً ، وسحل الحمار والبغل سحلاً ، وزفر
الحمار والظبي زفيراً ، وهدر البعير هديرأ ، ونثم الظبي نثيماً .

وصوت غير الحيوان كصر القلم صريراً ، وزفرت النار زفيرا ،
وطن الطست طنينا ، وأزت القدر أزيذاً ، وقصف الرعد قصيفاً •

قليل : وإنما قال وقد كثر الفعيل في الصوت لأنه قد سبق أن
قياس فعل الصوت الفعـال بالضم ، وهما مقيسان أحدهما وهو غير
مفيد وجهاً •

قلت : والأولى أنه قال ذلك ليفيد بالتصريح أن الفعيل كثير في
الصوت وبالإشارة أنه مقيس لتبادر القياس من الكثرة ، كما أن
الفعال بالضم مقيس ، وقد يجتمع فعيل وفعال في الصوت كنعب نعباً
ونعيباً ، ونعق نعاقاً ونعيقاً ، وأزت القدر أزازاً وأزيذاً ، وصرخ
صراخاً وصريخاً •

وزعم بعض أنه لا يقال إلا صراخ ، وقد ينفرد فعيل كصهل
صهيلاً ، وصخذ الصرد صخيداً صات ، وقد ينفرد فعال كبغم الغبى
بغـاماً ، وضبح الثعلب ضباحاً ، فحيث وردا من افظ واحد فذاك ،
وان ورد أحدهما لم يستعمل الآخر ، بل يقتصر على الوارد ، وان لم
يرد واحد استعمل واحد منهما فقط ، وقيل : يستعملان جميعاً ،
وقيل لا يستعمل ما لم يرد ، وكثر الفعيل في السير أيضاً كرحل
رحيلاً ، وذمل ذميلاً ، ودب دبيباً وهب هبيباً ، وهف هفيفاً ، ومل
مليلاً ، وخب خبيباً ، وقطف قطيفاً ، وهو مقيس فيه أيضاً •

وقد قرنه مع الصوت في الخلاصة إذ قال : وشمل سيرا
وصوتا الفعيل : كصهل ، ويقاس الفعال بالضم فيما دل من المفتوح
اللازم على داء ، كما يقاس فيما دل منه على صوت كسعل سعالاً
وعطس عطاساً ، ومشى بطئه مشاءً ، وتمثيل صاحب فتح الأقفال ،
وصاحب تحقيق المقال وغيرهما من شراح النظم والخلاصة : يزكم
زكاماً مع أنه يلزم البناء المفعول ، فلا يعلم أنه فعيل بالفتح ،
إنما هو نظر إلى أصله المقدر لكن يرد أنه لو لم يكن متعدياً لم
يبن للمفعول •

والكلام في اللزوم فبطل تمثيلهم به اللزوم المفتوح الدال على داء ، ولا يقال أن بناء اللزوم للمفعول مسموع قاسه كثير ، لأننا نقول : هذا متعدد قطعاً لأنه يكون نائبه المفعول به أو ضمير ، لا خصوص الظرف ونحوه نحو : زكم زيد ، وزيد زكم وزكمت ، بل ظاهر القاموس أنه نطق به مبنياً للفاعل متعدياً قال : وزكمه فهـ و مزكوم ، فلا يقال : انه لما لم ينطق بالأصل جعل كاللزام .

والجواب أنه على صورة المبنى للمفعول ، ومعناه معنى ما بنى للفاعل ومرفوعة فاعل لا نائب أو نائب صورة ، وتسمية فقط ، ومثله تنجست الناقة ونحوه مما لزم البناء للمفعول ، وجعل بفتح العين حملاً على النظائر وإيثاراً للأخف ، وإلى فعال في الداء أشار بقوله : والداء المضم جلا ، معناه وزن فعال فليقس أى والداء الموجه أظهر مصدره وكشفه وزن فعال بالضم ، فليقس فيه فعال بالضم ، والداء الضرر ، والمض بضم الميم الأولى وكسر الثانية وتشديد الضاد اسم فاعل أمض أى أوجع ، وجلا بمعنى كشف وأظهر .

ولم يرد بمعناه مصدره ، فقد رأيت أن الأفعال بالضم اشترك فيه ما دل على صوت ، وما دل على داء ، وينفرد بفعيل ما دل على صوت عما دل على داء ، أو ينفرد به أيضاً ما دل على سير عما دل على داء ، وينفرد الدال على داء بفعال بالضم عما دل على سير .

للوزن الثامن : الفعل بكسر الفاء وهو مقيس في المفتوح لللزام الدال على الفرار ، ونحوه من الامتناعات : كفر فراراً ، ونفر نفاراً ، وشرذ شراداً ، وأبق إياقاً ، وجمع جماحاً ، وقمص قماصاً ، وحرن حراناً ، وحلات الناقة حلاء ، وربما قيل خلا الجمل خلا .

وتمثيل صاحب فتح الإقفال بأبي إياء فيه نظر ، لأن أبي متعدد يقال : أبيت الشيء كرهته ، والكلام في اللزوم .

ويجاب بأن المراد أبى اللزوم وهو الذى بمعنى لمتنع ، وهو مراد الناظم فى الخلاصة لا المتعدي ، وهو الذى بمعنى كره ، وكلاهما مصدره انفعال بالكسر قياسا فى اللزوم ، وشاذا فى المتعدي ، والى انفعال بالكسر فى الفرار والامتناع أشار بقوله : ولذى فرارا وكفرار بالفعال جلا ، أى ولصاحب فرار ، ومثل فرار انكشاف لمعناه بالفعال بالكسر ، فلذى هو بكسر اللام جارة ، والذال المعجمة وبعدها ياء بمعنى صاحب ، وجلا مصدر أصله المد قصر للضرورة والروى ، فلا يبطاء بينه وبين جلا فى البيت قبله ، لأن الأول فعل بمعنى كشف وأظهر ، والثانى اسم مقدر فيه حرف زائد فى انطق على الأول بمعنى كشف ، وأظهر أو انكشف وظهور ، وأيضا يجوز كسر جيمه بأن يكون بمعنى الكشف والبيان ، فيختلف اللفظان ، ويجوز أن يقرأ لذى بفتح اللام والذال المهملة بعدها ألف ، أى عند .

وقعالة بالفتح هو مقيس فى الفعل الدال على الخصاة ، سواء كان مضموم العين أو مفتوحها ، أو مكسورها : كظرف ظرافة ، وقطن فطانة ، وغبا غباوة ، وغوى غواية ، وسعد سعادة ، ورجع عقله رجاجة ، وبلد بلادة ، وبرع براءة ، ورقع رقاعة ، وهذا الوزن قد تقدم أنه مقيس فى المضموم وهو دال على الخلطة ، وذكر هنا أنه يقاس فى الدال على الخلطة مطلقا ، فما هنا عام ، وما مر خاص ، فلا تكرر ويجوز أن يريد الدال على الخلطة من المفتوح اللزوم المتكلم فيه ، فيكون من جملة ما استثناه من اللزوم المفتوح المقيس مصدره على فعول ، وبقي عليه المكسور للدال على خلطة اللزوم على هذا ، وأن يريد المفتوح والمكسور اللزومين الدالين على خصال ، وعلى كل حال لا تكرر لقوله فعالة لخصال ، مع قوله وقس فعالة أو فعولة لفعلت ، فقوله فعالة لخصال أفاد ما لم يعده قواه وقس فعالة إلخ .

وقد صرح الناظم نفسه في التسهيل بما يدل على أن المراد هنا أن الفعالة قياس في الدال على الخصلة مطلقا ، ذكر فيه أن الغالب أن يعنى بفعالة وفعولة المعانى الثابتة ، ومثل في الشرح بالفطانة والبراعة والجهالة ، وفعلها غير مضموم ، فبطل ادعاء ابن الناظم أن قوله : فعالة لخصال اعادة محضة مع قوله : وقس فعالة إلخ إذ قال : ان أفعال الخصال هي ما حقه أن يبنى على فعل بالضم من نحو : ظرف وكرم ، وشرف وأبق ، وقد تقدم أن فعل بالضم يجيء مصدره قياسا على فعالة وفعولة ، فقوله هنا : فعالة لخصال اعادة محضة أم .

وتبع أبو يحيى ابن الناظم أو كاد يتبعه حيث قال : وأما قوله فعالة لخصال فليس فيه كبير فائدة .

الوزن التاسع : الفعالة بكسر الفاء وهو مقيس في المفتوح اللازم الدال على الحرفة أو على الولاية ، فالحرفة : كتجر تجارة ، وسفر بينهم سفارة ، وسعى سعاية ، والولاية كأمر أماراة ، وخفر خفارة ، ووزر وزارة ، ونقب نقابة ، وعرف عرافة اذا تكلم على القوم ، وأبل إهالة اذا قام بمصالح الأبل ، هذا مراده بقوله والفعالة دع لحرفة أو ولاية ولا تهـلا دع بمعنى اترك ، ولا تهـلا معناه لا تقسین ما ذكرته لك أو لا تجبنن ، وحيث ورد ذلك في المتعدى الدال على حرفة أو ولاية فغير قياسى كبخر بخارة ، وخط خياطة ، وكتب كتابة ، وحاك حياكة .

وظاهر الهمع أنه مقيس في المتعدى أيضا حيث مثل به أيضا كالكتابة والخياطة ، بل مثل بهذين اللفظين وباللزم ، ويجوز حمل كلام الناظم هنا عليه ، وعليه حمله أبو يحيى وصاحب التحقيق ، وصرح به ابن عصفور .

الوزن العاشر : فعلا بفتح الفاء والعين وهو مقيس في المفتوح

الآل على التقلب اذا كان لازما ، ولم يذكره هنا وذكره في الخلاصة
نحو جال جولانا ، ودار دورانا ، ورجف رجفانا ، وعلى غليانا ،
وطاف طوفانا ، ونزا نزوانا ، وقد علمت اشتراك السير والصوت في
الفعيل ، والصوت والداء في الفعال بالضم .

فوائد :

الأولى : ذكر الناظم القياس غير مرة فنقول : رآته لغة تقديرا
شيء على مثال شيء آخر ، ومنطقا لفظ مركب من قضيتين أو قضايا
يستلزم لذاته قولاً آخر هو القضية الكلام المفيد ، والقول الآخر
النتيجة ، فالمركب من قضيتين نحو هؤلاء بلداء ، وكل من هـ و بليد
لا يدرك العلم ، فهاتان قضيتان اذا سلمتا ائزم لذاتيهما قول آخر
يسمى النتيجة ، وهو أن هؤلاء لا يدركون العلم ، وهو القياس البسيط ،
لأنه فيه قياس واحد ، والمركب من قضايا نحو هؤلاء لا يعرفون
فرائضهم ، وكل من لا يعرف فرائضه كافر ، وكل كافر النار أولى به ،
فهذه ثلاث قضايا يلزم عنها لذاتها قول آخر يسمى النتيجة ،
وهو أن هؤلاء النار أولى بهم ، وهـ و القياس المركب ، لأن فيه
قياسين ، وكذا حيث كان فيه قياسات .

والحق عندي وعند الشيخ سعيد قدورة أن القياس بسيط
دائما فما يسمونه مركبا ، هو قياسات كل منهما بسيط ، ولكن طويت
النتيجة أو أكثر بيانها في المثال : هؤلاء لا يعرفون فرائضهم ، ومن
لا يعرف فرائضه كافر ، فهؤلاء كفار ، وتقول : هؤلاء كفار ، وكل كافر
النار أولى به ، فالنار أولى بهم . ؟

والقضية الواحدة لا تسمى قياسا وكذا المفرد والمركب غير المفيد ،
وكذا قياسا الاستقراء والتمثيل ، فانهما لا يستلزمان قولاً آخر ،
فهما كلا قياس ، وخرج ما يستلزم قولاً آخر لا لذات قضاياه
وهو قياس المساواة نحو : هؤلاء مشابهون لأبي جهل في الجهل ،

زيد مثابه لعمره ، وعمره مثابه لبكر ، فانه يلزم أن زيدا مثابه
لبكر ، لكن لا لنفس القضايا المذكورة ، بل لأن المساوى لشيء مساو
لما سواه ذلك الشيء ، وخرج ما استلزم قولاً هو احدى القضيتين ،
لا قولاً آخر ، فلو أريد القياس مطلقاً لأسقط من الحد قولنا :
لذاته ، وقولنا : آخر ، وبسط ذلك في المنطق .

والقياس في الأصول الحلق مجهول هو الفرع كالبقية المسكر
بمعلوم هو الأصل كالخمر في حكمه كاللتصريح ، لمساواة الوجه-ول
الذي هو فرع للمعلوم الذي هو أصل في علة حكمه كالاسكار عند الملحق
بكسر الحاء كالمجتهد مثلاً ، وهو شامل للقياس الصحيح والفاسد ، وإن
خص بالصحيح فأسقط قولنا عند الملحق فلا يتناول إلا الصحيح ،
لاتصريف المساواة إلى ما في نفس الأمر وبسطه في الأصول .

الثانية : ذكر الناظم الصوت ، ويطلق بالمعنى المصدري ، فيكون
مصدراً ، وبالمعنى الذي هو ذات فيكون غير مصدر ، والمراد صوت
الحيوان وغيره فنقول : الصوت الهواء المتكيف ، بل المتصفق بين قارع
ومقروع ، أو قالع ومقلوع ، عنيفين ، فهو أعم من اللفظ ، ويقول
القوم : الصوت كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير
لتموج الهواء ، وانقرع والقلم ، ويقول الحكماء : كيفية في الهواء
بسبب تموج المعاول للقرع الذي هو أساس بعنف ، أو للمقنع الذي هو
انفصال جعنف ، بشرط مقارعة المقروع للقارع ، أو المقلوع للقالع ،
في الصلابة لا كالقطن ، فانه إذا صودم لا يخرج صوت ، وكذلو
مزق لا يخرج له صوت إذا كان رطباً ، وكثرة فصلت ، وتموج الهواء
هو أن يدفع الهواء المتكيف بالصوت ما بعده ، وهكذا إلى أن
يصل الصماخ ، والكلام على غير ذلك بسطته في النحو .

الثالثة : ذكر الناظم دع بمعنى اترك ، وله المضارع ولا ماضى
له ، ولا وصف ولا مصدر كذا قتلوا ، وكذا قتلوا في ذر بمعنى اترك ،

ونقول . المراد أن ذلك كله موضوع لكه لم يستعمل إلا المضارع والأمر ، ولما أتوا غيرهما استغناء بمادة التوك ونحوها ، هذا مرادهم .

قلت : الحق أنه سمع الماضي واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر ، قال أنس بن زغم : ليت شعري عن خيلاني ما الذي غاله في الحب حتى ودعه ، فنطق بـماضي د ع على وزن وعد ، وفي الحديث : « شر الناس من ودعه الناس لقاء شره » فنطق بـماضيه ، وقرأ عروة ومجاهد : « ما ودعك ربك » بالتخفيف فنطقا بـماضيه ، وقال خفاف بن بدنة :

إذا ما استحمت أرضه من سمائه جرى

وهو مودوع وواعد مصدق

فنطق باسم مفعوله ، وقال الشاعر :

وتم ودعنا آل عمرو وعامر

فرائس أطراف المثقفة السمر

فنطق بالماضي ، وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم : « ليتتهن أقوام عن ودعهم الجمعات » فنطق بالمصدر ، وفي القاموس ودعه كوضعه ، وأنهم ما نطقوا بـماضي ذر ولا بمصدره ، ولا باسم فاعله ، أو قيل وذرت بالكسر شاذاً .

وصرح الجوهري وابن القطاع أن ماضي ذر وذر بالكسر إلا أنه أميت ، والجمهور يرون أنه وذر بالفتح لكنه أميت ، وأنه حمل يذر على يدع ، والأصل أن يكون فعل بالفتح كودع وترك إذ هما بمعنى ، والأصل التوافق حتى يوجد ما ينسخه ، وورد مودوع في غير الضرورة .

فبالحديثين والقراءة تعلم أن الماضي والمصدر كنحوهما لا يختصان

بالضرورة ، وأن توهمه البعض ، وكذا كلام القاموس في ودع ، وكذا قول أبى حيان : استغنوا عن ودع بترك في الفصيح ، ولكنه سمع ولم يخصه بالضرورة ، ولحل مراد من قال أماتوا الماضى والمصدر ونحوهما ، من دع أنه قليل ما ينطقون بغير أمره ومضارعه .

الإعراب : الواو للاستئناف أو للعطف على احدى الجملة على حد ما مر ، وقد حرف تحقيق ، وكثر ماض والفعيل فاعله ، ولامه الساكنة للشطر الأول ، وفاء بعده للثانى ، وفي الصوت متعلق بكثير أو بمحذوف حال من الفعيل ، والواو كذلك .

والداء مبتدأ والمض نعته وجـ لا ماض ، ومعناه مفعول به ومضاف اليه ، ووزن فاعل لجلا في البيت قبله ، غفى ذلك تضمين ، والجملة خبر ، وفعال مضاف اليه ، والفاء للعطف على الجملة أو على الخبر أو للاستئناف أو للربط لجواب شرط محذوف ، على خلاف في مثل ذلك كله ، واللام لام الأمر ، ويقس مضارع مبنى للمفعول مستتر النائب جوازا ضمير عائد الى فعال أو الى وزن .

وأما هاء معناه فعائدة الى الداء ، والواو كالواوين المذكورتين ، ولذى جار ومجرور أو لى بالفتح والاهمال ظرف ، وعلى كل حال متعلق بمحذوف خبر ، وفرار مضاف اليه ، والكاف اسم معطوف بأو على فرار ، وفرار مضاف اليه أو حرف جر متعلق بمحذوف نعت لمحذوف أى أو معنى كمرار ، والمراد هنا بفرار الثانى فرار الأول ولو كانا نكرتين .

وبالفعال متعلق بالخبر المحذوف أو بجلاء بعده ، وقدم للوزن والروى لضرورة ، أو بناء على جواز تقديم معمول المصدر مطلقا أو ان لم يصل الى الفعل ، وحرف المصدر ، ويسهل ذلك أن المعمول هنا ظرف ، وحلا مبتدأ أصله .

قال صاحب التحقيق : جلاء بيلكسر ، والمد ويجوز أن يتعلق
بالفعال بمحذوف حال من جلاء ، أو خبر المبتدأ ، ولذى متعلق بجلاء
أو بمحذوف حال منه ، أو من ضمير الاستقرار أو بالخبر .

وزعم أبو يحيى أن جلاء آخر البيت الثانى فعل ماض فاعله مستتر
عائد للمصدر ، ويلزم عليه الايطاء وفعاله الخصال مبتدأ ، وخبر
معطوف بواو محذوفة أو مستأنفة ، وإذا جعلنا الواو بعده للعطف
على ما قبله لا للاستئناف صح جمعها معترضة بين المتعاطفين ، ولا بعد
ولو ادعاه أبو يحيى ، إلا إن راعى أن العطف فى دع عطف على طلب
على خبر بعييد .

والفعالة مفعول دع قدم للوزن ، ودع فعل أمر مستتر الفاعل
وجوباً وحرفة أى صنعة متعاق بدع ، وولاية معطوف بأو على حرفة
واو بمعنى الواو ، والواو للاستئناف أو للعطف على جملة دع ،
ولا ناهية وتهـ لا مضارع ، ونون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفاً ،
والفاعل مستتر وجوباً أو تهـ لا مضارع ففتح للروى ، والوزن وألف اطلاق
أو فعل وفاعل خطاباً للاثنتين أو للواحد بخطاب الاثنتين .

لمرة فعلة وفعلية وضعوا

لهيئة غالباً كمثية الخيـلا

يعنى أنه يدل على المرأة من الفعل بوزن فعلة بفتح الفاء وسكون العين ، سواء كان الفعل مفتوحا أو مكسورا ، متعديا أو لازما ، صحيحا أو معطلا أو مضاعفا أو مهموزا كضرب ضربة ، ووعد وعدة ، وأكل أكلة ، ورد ردة ، وجلس جلسة ، وفرح فرحة ، فتك التاء دالة مع البنية على الوحدة ، لأن المصدر المطلق اسم جنس صالح للتقليل واكثر ، فيؤتى بالتاء دالة على الوحدة كما يفرق بين الجماعة والمفرد بالتاء في نحو : شجر وشجرة ، ولكن لو تركت التاء وجيء بما يدل على المرة جاز : كخرج خروجا واحدا ، وضرب ضربا واحدا ، وقعد قعودا واحدا ، لكن قصدوا الاختصار ، فدلوا بفعلة ووضعوا للدلالة على الهيئة فعلة بكسر الفاء وسكون العين ، وزيادة التاء والهيئة الحالة المخصوصة انتهى يكون عليها الفاعل عند مباشرة الفعل ، وان شئت فقل الهيئة النوع كما قال الجاربردى •

والمراد بالفاعل الفاعل النحوى بلا مدلول الفاعل النحوى ، فلا يردد نحو : مات مودة في المرة ، وميتة في الهيئة : كضرب ضربة بكسر الضاد أى نوعا من الضرب ، وجلس جاسة أى نوعا من الجلوس •

وان قلت : ما فائدة الاتيان بالتاء وكسر الأول للدلالة على الهيئة ، وقد علم أن كل ما وقع فهو قد وقع على هيئة ؟

قلت : نعم يازم من وقوع الشيء كونه على هيئة مخصوصة ، لكن دلالة على الهيئة بدون كسر الأول وزيادة التاء وسكون الثانى على الوزن المذكور دلالة التزام ، ودلالته على الهيئة بكونه على فعلة بكسر الفاء ، وسكون العين دلالة لفظ ، وهى المرادة وهى الأصل ، وشرط ذلك كله أن يكون الفعل ثلاثيا مكسورا أو مفتوحا ، تاما متصرفا غير

كائن مصدره المطلق على صيغة الهيئة أو المنرة ، وغير كائن بالتاء ، وأن يكون دالا على فعل الجوارح الحسية لا على الفعل الباطنى كالعلم والجهل والجبن والبخل ، ولا على الصفة الثابتة كالحسن والظرافة .

وسواء في الهيئة أيضا أن يكون الفعل صحيحا أو معطلا أو مضاعفا أو مهموزا ، لازما أو متعديا ، مفتوحا أو مكسورا ، وإذا كانت زيادة في المصدر المطلق أسقطت في المرة والهيئة فتقول في الهيئة ، من الخروج والصهيل : خرجة وصهلة بإسقاط الواو والياء ، وكسر الأول ، وفي المرة كذلك لكن بفتح الأول ، وأما غير الثلاثى فيدل على مرتبة بالتاء كإكرامة وانطلاق واستخراجة ، ويبقى على حاله ، وإن كانت فيه التثنية دل على المرة بغير التاء نحو : أقام إقامة واحدة ، وخرج خرجة واحدة ، وقد تحذف الزوائد فيؤتى بفعل ، وأما الهيئة فلا تبني له صيغة من غير الثلاثى ، بل يدل عليها بقرينة نحو انطلق انطلاقا حسنا ، وشذ بناء فعله من غير الثلاثى للهيئة نحو : اختمر خمرة ، وتعمم عمة ، وانقلب نقبة ، وتقمص قمصة .

وأما المضموم فلا تبني له فاعلة للمرة ، وفعلته للهيئة فلا يقال ظرف ظرفة بفتح الظاء المرة ، أو بكسرها للهيئة ، لأن المضموم يدل على الصفة الثابتة ، فلا يصلح ذلك فيه ، ولا يقال أيضا ظرافة واحدة في المرة ، ولا ظرافة حسنة في النوع والهيئة ، وأما الفعل الناقص فلا تبني منه صيغة المرة ، ولا صيغة الهيئة ، فلا يقال من كان الناقصة ونحوها من الفواقص : كان كونة ولا صار صيرة ، كما لا يقال

أيضا : ألمسى امساءة ، وأضحى اضحاءة ، ويجوز امساء حسنا ،
واضحاء حسنا ، وقيل : يجوز امساءة واضحاءة .

قلت : الحق جواز ذلك كله عند من قال : ان الناقص يدل على
الحدث والزمان ، ومنعه عند من قال : يدل على الزمان فقط ، وأما الذي
لا ينصرف كنعم وبئس وليس ، فلا تبني منه صيغة المرة ولا صيغة
الهيئة ، لأن بناءهما منه تصرف ، وأما ما كان مصدره المطلق على صيغة
المرة ، فانما يدل على المرة منه بقرينة كمصدر رطم وعام ،
فانه رحمة وعيمة بصيغة المرة مطلقا ، فلا يدل على المرة بنفسه ،
بل بقرينة مثل أن يقال : رحمه وحممة واحدة ، وعام عيمة واحدة ،
والعيمة شهوة الابن مع فقدته وعدم التمكن منه ، فالفتحة والسكون
في مرته ، هما الفتحة والسكون في مصدره المطلق ، لأنه ليس ذلك بناء
للمرة منه ، بل أبقى على حاله ، ودل على المرة بشيء آخر .

وقد يقال : انهما غيرهما في مصدره المطلق ، وأن ذاك بناء للمرة ،
لكن التبس ببناء مصدره المطلق فجاء بقرينة وكذلك يبقى على حاله الذي
هو كحال صيغة المرة ويدل على الهيئة بقرينة فتقول : رحمة حسنة ،
أو رحمة واسعة ، ونحو ذلك وعيمة شديدة ونحو ذلك ، بفتح
الأول وسكون الثانى ، هذا ما زعمه صاحب فتح الأقفال تبعاً
لغيره .

والحق أن الموضوع على صيغة المرة يكسر أوله للدلالة على الهيئة
فتقول : رحمه رحمة ، وعام عيمة بكسر الأول أى نوعاً من الرحمة
ونوعاً من العيمة كما قاله ابن قاسم ، صاحب الآيات البيئات ، وأما ما كان

مصدره المطلق على صيغة الهيئة فانما يدل على الهيئة منه بقرينة كمصدر حام ونشد ، فانه مطلقا على فعلة بكسر الفاء فيقال في الهيئة حماء حمية حسنة ، أو حمية المريض ، ونشده نشدة حسنة ، أو نشدة النفيس ، أو نشدة الضالة ، فكسره وسكونه حال الهيئة هما حال الاطلاق ، لأنه لم يبين بناء جديدا للهيئة ، وقيل غيرهما وبنيا لها بناء جديدا ، ودل عليه بقرينة ، وكذلك يبقى على حاله من الكسر اذا أريدت المرة ، ويدل على المرة بقرينة فتقول : حماء حمية واحدة ، ونشده نشدة واحدة ، بكسر الأول كذا زعم صاحب فتح الأقفال .

والحق أنه يفتح أوله المكسور للمرة فيقال حمية ونشدة بالفتح أى حمية واحدة ، ونشدة واحدة ، كما لابن قاسم صاحب الآيات البينات ، وأما ان كان المصدر على فعلة بضم الفاء ، فانه يبقى على ضمه ، ويدل على الهيئة والمرة بمقرنية نحو : ضرب ذرية واحدة ، أو ذرية عظيمة ، وكذا في نحو الكدرة والصفرة بضم الأول وسكون الثانى ، كذا قال الأشمونى وغيره وهو مقتضى فتح الأقفال ، وليس بشئ والحق أنه ترال الضمة وتجعل بدلها الفتحة في المرة والكسرة في الهيئة كما صرح ابن هشام ، لأن الفتح والكسر دليلان ، وان لزم القاء المصدر المطلق ، ولم يكن على صيغة المرة أو الهيئة كالشجاعة والسهولة والنظافة والكتابة والكرامة ، أبقى على حاله ، ودل على المرة أو الهيئة بقرينة مثل كرامة واحدة ، وكتابة واحدة ، أو حسنة كذا قال صاحب فتح الأقفال تبعا لغيره .

قلت : فيه أن المضموم لايجاء منه بصيغة المرة أو الهيئة ، ولا بما

يدل عليها كالواحدة والحسنة ، وأجاز بعضهم المجيء بما يدل عليها ، وأجاز بعضهم فيه وفي غيره كالكثابة أن تبني منه الصيغتان بحذف الزوائد فتقول : كرمة وكتبة بفتح الأول في المرة ، وكسره في الهيئة لا تبني الصيغتان من فعل الباطن ، فلا يقال جهلة وعلمة ، وجبنة بالفتح في المرة والكسر في الهيئة ، بل يبقى مصدره على حاله ، فيدل على المرة والهيئة بقريئة ، وام يشترط بعضهم الفعل الظاهر ، وأجازهما في الباطن .

واعلم أن الأصل في مصادر الثلاثي فعل بفتح الفاء وسكون العين لأن المرة الواحدة فعلة قاله الفارسي ، وقد علمت أن المرة من غير الثلاثي بانتهاء فيما لم تكن فيه التاء كاستخراج واستخراجة ، واعلم الآن أنه إن كان لغير الثلاثي مصدران أو أكثر فإن التاء إنما تلحق الأغلب استعمالا سواء كان مقيسنا أم سماعيا ، نص عليه سييويه والشاطبي والسيوطي ، عن سييويه والصبان عن الشاطبي ، وإن استوى القياس والسماعى في الاستعمال بأنه لم يكن أحدهما أغلب لحقت القياسى ، وإن كان القياسى أغلب فبالأولى تلحقه وقول الشاطبي ، أو قياسى وسماعى ، لحقت القياسى محله ما إذا استويا في الاستعمال بدليل كلامه قبل ذلك ، بأنها تلحق الأغلب استعمالا ، فليس ظاهره أنها تلحق القياسى ، لو كان غير أغلب كما توهمه الصبان ، وكذا صرح بعضهم بأنها تلحق القياسى ، ولو كان غير أغلب .

قال أبو حيان : ظاهر إطلاق النحويين أن بناء فعلة من الثلاثي الذى له مصدر ينتصب توكيدا مقيس ، وقال فى البسيط : وقد قسم المصدر غير المعرف الى مقيّد بالاضافة أو بالصفة ، أو بالوحدة

أو بالكمية ، ثم قال : وأما الوحدة فما هو بالهاء نحو : قتلة
وضربة من غير لفظه ، نحو : ضربته مرة ، وأيس لحوق هذه الهاء
قياسا ، فلا تقول فهمة ولا علمة أ ه .

فظاهر هذا أن دخول هذه الهاء للدلالة على الوحدة لا ينقاس
إلا إن عني أنه لا تدخل على لفظ المصدر الذي لذلك الفعل ،
فلا تقول : بعد بعدة ، ولا علم علمة ، بضم الباء وكسر العين
أما أن يبنى على فعلة بفتح الفاء وسكون العين ، فإنه يجوز أ ه
كلام أبي حيان .

وما ذكرنا من أن المرة من الثلاثى على فعلة بالفتح والهيئة على
فعلة بالكسر هو الغالب : كمشى مشية الخلاء بكسر الميم وضم الخاء
وفتح الباء ، وقد تفتح الخاء وتكسر ، وقصره الناظم لضرورة الوزن
والروى ، وهى مشية فيها ثثن وتكسر يصحبها عجب وكبر ، ولذا كرهت
في المشرع إلا في حرب العدو ، وتقول : انه لحسن الجلسة والقعدة
والركبة بالكسر الهيئة ، قال صلى الله عليه وسلم : « ان الله كتب
الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فأحسنوا القتل » والمراد بها نوع
من الفعل لا حقيقته من حيث هى ، وشذ في المرة والهيئة أتى اتيانة ،
ولقى لقاء ، وغزا غزاة ، وقام قيامة ، والقياس أتية ولقية
وغزوة وقومة بالفتح في المرة والكسر في الهيئة ، والى ذلك أشار
بقوله غالبا كذا لصاحب فتح الأقفال مرجعا لقوله غالبا الى المرة
والهيئة .

والحق أن اتيانة ولقاء وغزاة وقيامة انما هى للمرة ، وأما الهيئة

فبقرينة نحو اتيانة سريعة ، ولقاءة حسنة ، فقوله غالبا راجع
اما للمرة وحدها محترزا به عن لقاء واتيانة المرة ونحوهما ،
واما للمرة والهيئة محترزا به عن نحو لقاء واتيانة ، وعما بنى على
صيغة المرة والهيئة ، لأنه لا يدل عليه بالصيغة المذكورة للمرة
أو الهيئة ، بل بقريضة كما مر .

تنبيه : ما دل على مرة بفعلة ، أو هيئة بفعلة فنعتة بما يدل
على المرة والهيئة تأكيد : كضرب ضربة واحدة بالفتح ، وقعد قعدة
حسنة بالكسر ، كذا قيل وهو حق إلا في الهيئة ، فان القعدة مثلا
بالكسر انما يدل على مطلق نوع من القعود ، والحسنة يدل على قعود
خاص ، فلا تأكيد .

وأما مثل رحمة واحدة ، فالنعت فيه للتأسيس ونحو : وعد
تبنى منه الفعلة على وعدة بالفتح للمرة والكسر للهيئة ، أو تحذف
واوه وتعوض عنه التاء ، ويدل على المرة والهيئة بقريضة كوء عدة
واحدة ، وعدة حسنة ، واعلم أنه اذا أريد الدلالة على الهيئة باللفظ
بغير تعيين الهيئة جىء بفعلة بالكسر كالجاسة بالكسر ، وان أريد تعيينها
نجت بنحو الوصف نحو جلسة حسنة ، والاضافة كجلسة الخيل .

الإعراب : الواو للاستئناف أو للعطف ، وفعلة بفتح الفاء مبتدأ
ولامة متعلق بمحذوف خبر قدم للوزن أوله ولاحصر الاضافى نظرا
الى الهيئة ، وان قدر الخبر كون عاما فحذفه واجب أى كائن أو ثابت
لمرة ، أو خاصا فجاء أى مرضوع أو وضع لمرة بدليل
وضعوا بعده والتذكير باعتبار اللفظ والاسم والوزن ، ويجوز التانيث

نقول : ثابتة وموضوعة مثلا باعتبار اللفظة والكلمة والزنة ، ويجوز
نصب فعلة بوضعوا محذوفا جوازا لدلالة ما بعده عليه ، ولمرة
متعلق به ، وهذا ولى لموافقة قوله وفعلت ، وضعوا الهيئة بالنصب
فيكون عطفاً لفعلية على فعلية •

وأما اذا جعل لمرة فعلة مبتدأ وخبر فعطفت الفعلية على الاسمية ،
لأن فعلة بعده مفعول لوضعوا هو المعطوف ، وأخر للوزن أوله
وللحصر الاضافى نظرا الى المرة ، ويضعف جعل فعلة مبتدأ مرفوعا ،
ووضعوا خبره ، والرابط محذوف أى وضعوه أو وضعوها •

ولهيئة متعلق بوضعوا ، وغالبا نعت لمصدر محذوف أى وضعها
غالبا ، أو منصوب على تقدير الخافض ، أى فى غالب اسما أو مصدرا
وبحالا من فعلة ، ويقدر مثله لفعلة الأول وتذكيره اذا جعل حالا باعتبار
الوزن أو اللفظ أو الاسم ، وكمشية الخيلا جار ومجرور متعلقا
بمحذوف خبر لمحذوف ، أى ذلك كمشية الخيلاء ، وأصله أن مشيته
مجرور بالكاف للخيلا •

فصل

يتضمن ابنية ما زاد على ثلاثة احرف

وفي بعض النسخ : فصل في مصادر ما زاد على الثلاثي ،
وفي بعض يتضمن ما زاد على ثلاثة أحرف ، وفي بعض النسخ :
فصل في ابنية ما زاد على الثلاثي ، ففصل خبر المحذوف ،
ويتضمن مضارع مستتر الفاعل جوازا ، والجملة صفة فصل ، وأبنية
مفعول به وما مضاف اليه ، وزاد ماض مستتر الفاعل جوازا ، والجملة
لصلة ما أوصفتها وعلى ثلاثة متعلق بزاد ، وأحرف مضاف اليه .

والمزيد على الثلاثة : اما رباعي حروفه كلها أصول ، واما رباعي
زيخت في أوله همزة قطع ، أو زيد في وسطه حرف من جنس عينه ،
أو زيد في آخره حرف للاحاق بالرباعي المجرد : كترمس وخبس
وزهنج ، أو زيد فيه ألف بين الفاء والعين .

واما خماسي حروفه لأصول أربعة أو ثلاثة ، ويكون مبدوءا بالهمزة
ومبدوءا بالتاء .

واما سداسي ولا يكون إلا مبدوءا بهمزة الرصل .

فأما الرباعي المبدوء بهمزة القطع الصحيح العين فمص-دره
أفعال بكسر الهمزة وسكون الفاء ، سواء كان صحيح الفاء أو معتلها ،
وصحيح اللام أو معتلها ، ومضاعفا أو غير مضاعف مهموزا أو غير

مهم-وز- ، والذي عينه حرف طة محرك مثل الصحيح نحو أعظم
اعلاما ، وأكرم اكراما ، فالذي غاؤه واو أو همزة قلبت ياء لسكونها
بعد الكسرة نحو : أو-دا ايعادا ، وآمن ايماننا ، وتقول من عور
وحول وصيد بتحريك حرف العلة : اعور اعوارا وأصيد اصيادا
وأحول إحيوالا •

وتقول في أحول أى أتى عليه حول : أحول إحيوالا ، وتقلب
اللام المعقل همزة لتطرف حرف العلة بعد ألف زائد ، نحو : أحياء
أله أحياء أصله أحياء بياء بعد ألف زائدة ، قلبت همزة لثلاث
الياء محلا للاعراب جره ورفع ونصبه ، ونحو : أبداه مزيد بدا يبدو ،
تقول في مصدره أبداء أصله ابدا وبالواو بعد ألف زائدة ، قلبت همزة
كذلك قال الناطم فابدل الهمزة من واو وياء آخر أثر ألف زيد ، ومن هذا
القلب قضاء وبناء ، أصلهما قضى وبنى بالياء ، ودعاء وسماء أصلهما
دعوا وسموا بالواو ، وذلك أن ألف أفعال زائدة على الماضى ، وأما همزته
فهمزة الماضى •

وقيل : أن الواو والياء قلبتا ألفين اتحركهما بعد فتح ما قبل
الألف والألف حاجز غير حصين ، مع أنهما في مضنة التغيير ، وهى الطرف
فاجتمع ألفان ، فان حذفت الأولى فاعت المد وقاتت علامة المصدر ،
بل بعض علامته أو الثانية فانت لام الكلمة فتعين التحريك والقلب ،
فقلبت الثانية همزة لا الأولى ، لأن الأولى يفوت حكمها وهو المد ،
ولان التغيير فى الآخر أولى ، ولأن حرف الاعراب يحرك تقديرا
فلا بعد فى تحريكه لفظا ، بل هو الأصل ، ولأن فى تحريكه تحصيل

لظهور الاعراب الذى يحصل به الفرق بين المعانى ، والمضاعف يفك
نحو : أعد اعدادا ، وأصر اصرارا .

ومثال المهموز آمن ايمانا واسأل استئلا وأوطأ ايطاء ، فهمة
المصدر الأخيرة اذا كانت فى آخر فعلاه هى التى فى آخر فعله ،
وشذ آذى بمد الهمة أى فعل الأذى ، وصاحبه أذى واذاة واذية ،
والقياس ايذاء ، قال فى القاموس : ولا تقل ايذاء .

قال الطبري : واعترض بأنه جاء فى كلام الثقات واستعملهم
بمنزلة نقلهم وروايتهم كما ذكره جمع محققون أ ه ، فقد علمت أن
قياس الماضى الرباعى المبدوء بهمة قطع زائدة أن يكون مصدره على
افعال بكسر الهمة ، وما لم يكن عاينه شاذ ، وكذلك ما لم يكن على
القياس الآتى لغيره من الأفعال شاذ ، وأما المبدوء بهمة الوصل
ولا يكون إلا خماسيا أو سداسيا فأشار اليه بقوله :

بكسر ثاثة همز الوصل مصدر فع

ل حازه مع مد ما الأخير تلا

أى الفعل الماضى الحائز لهمة الوصل المبدوء بها خماسيا
أو سداسيا يكون مصدره بكسر الحرف الثالث للهمة ، مع زيادة حرف
المد الذى هو الألف قبل الحرف الآخر صحيحا أو معتلا ، أو مضاعفا
أو مهموزا ، لكن فى العمل السداسى عمل آخر سيأتى
أن شاء الله .

وهمزة الوصل المذكورة مكسورة فان وقع بعدها واو أو همزة قلبت ياء ، ويفك تضعيف الآخر ، وتقلب اللام المعتلة بالواو أو بالياء همزة لتطرفها بعد ألف زائدة ، أو لما مر نحو : انطلق انطلاقا ، واستخرج استخرجا ، والذي عينه حرف علة محرك مثل الصحيح نحو : اعتور اعتوارا ، واستحوذ استحوذا ، ومن المضاعف اسمعد اسمعدا أي امتلا غيظا واسمعدت أنامله اسمعدادا تورمت ، واعتد اعتدادا ، واختص اختصاصا ، وتقول : اعتلى اعتلاء أصه اعتلوا بالواو قلبت همزة لتطرفها بعد ألف زائدة على حد ما مر .

ويعلم من كسر الثالث أنه ان كانت بعده ألف قلبت ياء ، سواء كانت زائدة نحو : احمار احمرار ، أو اطلولى اطيلاء أو عن أصل كأنقاد انقيادا ، واختار اختيارا ، وانما نبه على كسر الثالث ولم ينبه على كسر همزة الوصل ، لأنه معلوم أنها مكسورة إلا ما خص ، ولأن الاتيان بها للتوصل الى الابتداء بالساكن يقتضى كسرهما لما مر ، ولأن كسرهما في الفعل دليل على كسرهما في المصدر حيث لم ينبه على تغييرها ، والكسر في الثالث انما سرى منها فكسره تبع لها ، والساكن بينهما حاجز غير مصون

ولم ينبه الناظم على أن الثاني مسكن مع أنه مسكن ، ولا بد لأنه ذكر أنك تكسر ثالث همزة الوصل في الفعل ، وتريد فيما قبل آخره مدة ، والباقي تتركه كما هو في الفعل ، فمعلوم أن الثاني في الفعل ساكن ، فليكن في المصدر ساكنا على حاله ، ولأن المجيء بهمزة الوصل انما هو لسكون الثاني ، وانما يذكر ما يقع به التغيير لا ما هو في الماضي والمصدر سواء ، وانما لم ينبه على قلب

الواو والهمزة ياء بعد الهمزة ، لأنه معلوم من سكون الثانى بـ د
الهمزة المكسورة ، ولم ينبه على قلب الواو والألف والهمزة ياء بـ د
الثالث ، لأنه قد نبه على كسر الثالث ، وكسره يستلزم القلب ، فقد
دل على ذلك بالالتزام ، هذا ما ظهر لى وهو أولى ان شاء الله من قول
صاحب التحقيق أنه لم ينبه على القلب ، لأن الانقلاب لم يلحقه
التغيير به ، لادلالة على المصدرية ، وانما هو لموجب تصريحى بدليل
قولك : انطلاق واقتدار أ ه .

ولم ينبه على فك التضعيف فى الآخر ، ولو كان لازما ، لأنه قد
قال : مع مد ما الأخير تلا ، والفصل بحرف المد مثلا بـ بين المثنيين
مانع من الادغام ، فقد نبه عليه بالالتزام ، هذا ما ظهر لى وهـ و
ان شاء الله أولى من قول صاحب التحقيق ان فك الادغام أمر لهم
توجيه المصدرية ، وانما هو عارض ، وهو حيلة الألف المزيـدة
فلم ينبه عليه ، ولو كان ما ذكره صاحب التحقيق فى الموضعين راجعا
الى ما قبله .

قال : والدليل على أن التغيير اللازم له لكونه مصدرا انما هو
الأمران المذكوران فقط ، يعنى حيلة الألف فى الفك ، والموجب
التصريفى فى الادغام ، قولك انطلاق واقتدار وهذا واضح أ ه .

وأطلق فى المد ولم يبين أنه بالألف ، لأن ما قبل الآخر فى الماضى
مفتوح ، وحيث ذكر انه يمد ما قبل الآخر علم أنه يمد بالألف ضرورة
أنه مفتوح ، وحيث لم ينبه على تغيير فيه علم أنه باق على فتحه ،
وانما زيادة التاء لزوما فلم ينبه عليها ، لأنها تأتى فى العمل العين ،

ولا يخفى أن قواه في الخلاصة : مد وافتحا ، أولى من قوله هذا مع مد ما الأخير تلا ، لدلالته بالمطابقة على أن المدة ألف ، وهنا بالانترام ، ودلالة المطابقة أصل وأولى لوضوحها .

قال أبو يحيى : أطلق هنا وفي الخلاصة والتسهيل ، وينبغي أن يقيّد كلامه بأن لا يكون الفعل المبدوء بهمزة الوصل أصله تفاعل ولا تفعل ، نحو : اطيّر واطاير ، قلت : ومنه إدراك في النمل والأعراف ، الأصل تطير وتطاير ، وتدارك أبدلت التاء طاء وأدغمت في الطاء ، ودالا وأدغمت في الدال ، وذلك بعد سكونها وجيء بهمزة الوصل إسكون الأول ، فوزن اطيّر افعل بتشديد العين ، ووزن اطاير وإدارك : افاعل ، فمصدر اطيّر اطيّر ، بكسر الهمزة وفتح الطاء مشددة وضم الياء مشددة كالتعلم ، ومصدر اطاير وإدارك اطاير وتدارك كتجاهل ، كالذي قبله لا اطيّر ولا إدراك ، وإن أوهمه الاطلاق هذا ما ذكر أبو يحيى بزيادة وإيضاح مني .

وقلت الجواب : أن المراد بقوله : حازه اشتمل على همز الوصل ، وكان همز الوصل جزء منه ، ومعدوداً في وزنه ، وأو كان زائدا بخلاف همز الوصل في اطيّر واطاير ، وإدارك فإنها ليست جزءاً من الفعل ، ولا معدودة في وزنه ، فإن وزن ذلك تفعل وتفاعل ، ثم رأيت الدماميني ذكر ما قلت .

قال في شرح التسهيل : المراد بهمزة الوصل المفتتح بها أصالة ، والهمزة فيما ذكر جلبت لعارض ، ورأيت لأصاحب التحقيق ما يقوى ما قلته ، فالحمد لله ، ويفتح ما قبل الأخير في ذلك .

قال : ومعنى حازه انه اجتلب لسكون غير عارض ، لا لسكون عارض للإدغام ، كتطاير وتطير ونحوهما ، فانه يقال فيهما بعد الإبدال والإدغام اطاير واطير ، وفي المضارع يطاير ويطير ، كما يقال يتطاير ويتطير ، وفي المصدر اطاير واطير ، كما يقال تطاير وتطير ، فهذان فعلان افتتحا بهمزة الوصل ، ولا كسر في الثالث ، ولا مدة قبل الآخر ، وكان قوله : حازه يعطى الاختصاص والاستبداد به ، وأما العارض فليس فيه اشتراك ، فكيف بالاستبداد أ ه .

قلت : وهو ظاهر الا قوله إن المصدر اطاير واطير بضم ما قبل الآخر ، وتشديد الأول وإثبات الهزة الوصلة فمشكل ، ولو صرح به الشيخ خالد فانه إنما يرجع بالمصدر الى الأصل ، فتسقط الهزة فيقال في مصدر طير : تطير كالتعلم ، وفي مصدر اطاير كادارك تطاير ، وتدارك كتجاهل بضم ما قبل الآخر ، وعدم الإدغام وعدم الإتيان بالهمزة تأمل .

واعلم أن كلام الناظم شامل لنحو اقشعر واطمان ، وهو صحيح ، فان مصدرها اقشعرار واطمئنان ، لكن سينبه أن مصدريهما يجيئان أيضاً : قشعريرة وطمأنينة ، فبطل ما يتوهمه صاحب فتح الأقفال ، ويأتى في محله .

الإعراب : بكسر متعلق بمحذوف خبر ، وثالث مضاف إليه . كسر ، وهمز مضاف إليه ثالث ، والوصل مضاف إليه همز ، ومصدر مبتدأ ، وفعل مضاف إليه ، وعينه الشطر الأول ، ولامه للثاني ، وحاز ماض مستتر الفاعل جوازا ، والجملة نعت فعل ، والرابط الضمير

المستتر ، والهاء مفعول به عائد لهماز الوصل ، وتأخير ذاك المبتدأ عن التجار والمجرور واجب لاتصال المبتدأ بما اتصل بالمتصل بالضمير العائد الى ما اتصل بالمجرور لذى هو متعلق الخبر ، فلو قدم المبتدأ لزم عود الضمير الى متأخر لفظاً ورتبة ، فكان الضمير المتصل بالمبتدأ عائداً الى بعض الخبر ، أو الى الخبر ، وبسطت ذلك في النحو .

ومع متعلق بمحذوف حال من كسر ، وعين مع مفتوحة لا ساكنة ، ومد مضاف اليه مع ، وما مضاف اليه من إضافة مصدر لمفعوله بعد حذف فاعله ، والأخير مبتدأ وهمزته غير معدودة ، وبعد خاء وياء .

وتلا ماض مستتر الفاعل جوازا والجملة خبر ، والرابط مستتر ، والمبتدأ والخبر صلة ما أوصفتها ، والرابط محذوف أى تلاه ، فضمير تلا للأخير والهاء لما أى مع مد حرف تلاه الأخير أو الحرف الذى تلاه الأخير ، أو الأخير مفعول لتلا قدم للوزن والروى ، وتلا ماض فاعله ضمير مستتر عائد لما ، والجملة صلة أو صفة ، والرابط هو المستتر أى ما تلا حرفا آخر .

واضممه من فعلا التا زيد أوله

واكسره سابق حرف يقبل العلا

أى واضمم ما الأخير تلا أى الحرف الذى قبله الآخر من الفعل الصحيح الآخر ، الذى زيدت فى أوله التاء المعهودة فى الزيادة ، سواء كانت للمطاوعة أو غيرها ، وذلك تفعله تفاعل وتفاعل وملحقاتها ، إذا كان اللام صحيحاً كتدحرج تدحرجاً ، وتجمل تجملاً ، وتشيطن وتبطر تشيطناً وتبيطراً ، وتمسكن تمسكناً ، وتغافل تغافلاً ، وتجورب تجورباً ، وتقلنس تقلنساً ، وترهوك ترهوكاً ، وتعفرت تعرفتاً ، وتعلم تعلماً ، بضم ما قبل الآخر فى المصدر وهو الحرف الرابع فيه كما قال فى الخلاصة وضم ما يربع فى أمثال قد تعلمنا ، وإبقاء ما عدا ذلك الحرف المضموم على حاله فى الفعل الماضى ، كما يدل عليه بكونه عنه ولو كان فيه تغير لبنه عليه ، وإما ضم ما قبل الآخر لأنه أو فتح لالتبس بالماضى ، ولو كسر لالتبس ومضارع الرباعى المبدوء بالتاء المسكن آخره ، لأن أوله واو كان مضموماً والضم فارق بينه وبين المصدر ، لكن ربما ذهل عنه ، وهذا على حد ما مر .

وما ذكره الناظم من ضم ما قبل الآخر هو الغالب ، وقد يكسر الأول والثانى ، ويفتح ما قبل الآخر ، ويزاد بعدة ألف نحو : تجمل تجملاً بكسر التاء والجيم وفتح الميم وزيادة ألف بعدها ، وقد ذكره الناظم فى قوله : ومن يصل تفعال تفعل الخ ، ويأتى الكلام عليه هنالك إن شاء الله .

وجاء مصدر تفاعل شذوذاً على تفاعل بكسر العين ويفتحها ، حكى
أبو زيد : تفاوتت تفاوتاً بضم الواو وكسرها وضممتها ، وأما ما زيدت في
أوله التاء زيادة معتادة ، وكان آخره معتلاً ، فإنه يكسر ما قبل الآخر
في المصدر نحو : تسلقى تسلقياً ، وترامى ترامياً ، وتدعى تداعياً ، وتوانى
توانياً ، وتوالى توالياً ، وتعدى تعدياً ، وتدلى تدلياً ، وتدانى تدانياً ،
وتقلسى تقلسياً ، وتجبى تجبياً ، وتراعى تراعى ، وسامى تسامياً
بكسر ما قبل الآخر ، وإبقاء الآخر ياء إن كان ياء ، وقلبه ياء إن كان
واواً وإلى ذلك أشار بقوله : واكسره سابق حرف يقبل اللام ، أى
واكسر ما قبل الآخر حال كونه سابق حرف يقبل اللام ، وهو الواو
والياء ، فإنهما يقبلان اللام من قلب وإسكان ، وحذف ونحوهما ،
وكذا الألف لكنها ساكنة ، وتحريكها يكون بالقلب واواً أو ياء ، وذلك
أن آخر الفعل المعتل الآخر إما واو أو ياء ألف منقلبة عن إحدىهما ،
وسواء كان الآخر معتلاً غير معتل ، أو معلاً .

وما ذكرته أولى من قول صاحب التحقيق ، أن مراده بحرف
يقبل اللام الواو أصالة كالتداعى والتسامى ، فإنهما من الدعوى
والسمو أو عروضاً كاترامى والتوالى ، فإنهما من الرمى والتولى ،
وإنما كسر ما قبل الآخر ، لأنه لو ضم لبقيت الواو إن كانت آخراً ،
وقلبت الألف أو الياء ياءً والانضمام ما قبلها ، فيقال من دعاً يدعو
التداعى بضم العين ، وقلب الألف واواً وهى أصلاً فتسلم لوقوعها
بعد ضمة ، ويقال الترامى بضم الميم ، وقلب الألف واواً ولو كان
أصلها ياء لانضمام ما قبلها ، أو قل قلبت الياء واواً لانضمام ما

قباعها ، فيلزم عدم النظر في الأسماء العربية المعربة ، لأنه ليس في كلام العرب اسم عربي معرب آخره ، واو لازمة قبلها ضمة .

فإن أدى إليه قياس رفض بقلب الضمة كسرة والواو ياء فيكون منقوصا كالتداعى والتراعى بكسر ما قبل الياء ، وكذا التعدى ، والأصل التداعو والترامو ، والتعد وبضم ما قبل الآخر على قياس نظيره الصحيح : كالتغافل والتدحرج ، فثقل تحريك الواو بحركات الإعراب ، مع أن ما قبلها متحرك مضموم ، ولا سيما تحريكها بالضمة والكسر فحذفت حركة الواو فسكنت متطرفة فقلبت الضمة كسرة ، فالواو ياء لانكسار ما قبلها ، أو قلبت الواو ياء فالضمة كسرة اتناسب الياء ، والصحيح الأول ، وإذ لك قالوا في جمع ظبي ، ودلوا ظب أول بالكسر والتنوين والأظبي والأولى بالكسر ، وإثبات الياء والأصل أظبي بضم الباء ، فتقلب الياء واوا لانضمام ما قبلها ، وأدلو بضم ما قبل الواو فقلبت الضمة كسرة والواو ياء ، والأصل الضم على قياس نظيره الصحيح ككلب وأكلب ، ولذلك إذا رخم ثمود بحذف الدال ولم ينو المحذوف ، بل جعل ما قبل في منزلة الآخر قيل يا ثمي بقلب الواو ياء ، والضمة كسرة ، لأن الواو هذه نزلت كالآخر ، فقد علمت أن الأصل في المصدر المبدوء فعلة بقاء زائدة زيادة معتادة ضم ما قبل آخره إذا اعتل آخره ، ولكن أبدلت الضمة كسرة ، فمصدر المبدوء بالتاء الزائدة مضموم ما قبل آخره تحقيقا في الصحيح الآخر كالتدحرج ، وتقديرا في معتله كالتراعى والتعدى .

حتى إن صاحب التحقيق قال : وكان ينبغي للمصنف أن لا يذكر قوله : والكسوة ، لأن الكسر عارض ، والأصل الضم ولذا لا يعد في

المصادر مثل التفاعل والتفعل بكسر العين ، أى ولو كانا هما وزنا نحو
التراعى والتعدى فى ظاهر اللفظ .

وقوله فى التسهيل : وان لا يكن صحيح الآخر خلف الكسر الضم
إشارة الى هذا ، ولكن ذكره فى النظم والتسهيل احتراسا لئلا يتوهم
القاصر من قوله مثلا وضم شمول الضم للصحيح والمعتل ، ولذلك
لم يذكره فى الخلاصة ، بل قال : وضم ما يربع فى أمثال قد تظلمما ،
أى وضم الحرف الرابع فى نحو تظلمما ، من كل فعل مبدوء بتاء
زائدة معتادة ، ولو لم يكن من المضاعف الذى هو باب تظلمم ، وذلك
لأن المبدوء مضموم رابع مصدره مطلقا لفظا أو تقديرا ، وقد يقال
مراده بأمثال تظلمم أمثاله فى الزيادة المذكورة ، وصحة الآخر .

وأما الفعل فلا يمنع من كون آخره واوا قبلها ضمة ، بل كثير
فيه كيدعو ويدنو ، فلو سمي بالفعل الذى هو كذلك فقليل : تنقلب
الواو ياء والضممة كسرة ، قلت : ويجوز بقاؤها لأنه حكاية ، ويجب
أن سمي به مع الضمير المستقر ، لأن الاسم (ح) الجملة والواو وسط ،
لأن الضمير بعدها ، وبالأولى تبقى ان سمي به مع ظاهر فاعل أو غيره ،
والاسم العجمى لا يمنع من كون آخره واو مثل ، وعياها حمو بأشباع ،
الضم عند السلف ، أما تسمية أهل هذا الزمان بحم بدون أشباع
فلا واو فيه فتنبه ، ومن العجمية سمندو بواو بعد الدال ، قال
أبو الطيب :

فان يقدم فقد زرنا سمندو

وان يحجم فموء - - - - - الخايج

وأما المبنى أصالة لا عروضاً فلا مانع من كون آخره واو قبلها ضمة مثل هو بضم الهاء ، وهاء ضربته بالاشباع ولو لم تكتب الـ واو فيه وضربت بالاشباع ، وضربتكم بالاشباع ، وضربتموه ونلزمكموها ، فان الهاء ضمير والهاء والميم ، والكاف والميم ضمير وآخرهما واو ، أو الضمير الهاء والكاف والميم زائد ، والواو لا شاهد فيه ، وقد يقال الواو زائد في ذلك فلا شاهد فيه ، فان الكلام في الذي هو جزء الكلمة ، ولو كان زائد لا في الذي هو زائد عن الكلمة للاشباع أو لبيان الحركة أو نحوهما ، وان لم تكن الواو لازمة جاز مثل الأسماء الخمسة حال الرفع ، ويخرج بهذا أيضاً الواو بعد الهاء والميم المذكورة ، فانها لا تلزم لكن اذا كان حذفها لساكن قبلها أو بعدها كلا حذف .

وأما ان كان قبلها سكون فلا مانع كدلو ، هذا مراد من أطلق كصاحب فتح الأقفال أنه ليس في كلامهم اسم آخره واو قبلها ضمة أو أراد بالاسم الاسم المعهود الحاضر الذي تكلم عليه مثل : التسلى والتوالى والأفسد كلامه وبطل ، وقد بسطت ذلك في باب النداء .

وهاء ضممه واكسره عائدة لما من قوله ما الأخير تلا ، على نوع استخدام ، والمراد بالتاء التاء المعهودة زيادتها بخلاف تاء ترمس ونصره ، مما لم يعهد زيادتها ، فان مصدره ترمسة أو تراملسا كدحرجة ودحراج ، على ما يأتي ان شاء الله .

الإعراب : الواو للاستئناف أو لعطف الجملة الطلبية الفعلية على الخبرية الاسمية ، واضمم أمر مستتر الفاعل وجوبا ، والهاء مفعول

به ، ومن فعل متعلق بمحذوف حال من الهاء ، سواء جعلت للتبعيض
أو للظرفية أو للابتداء ، أى آتياً من فعل ، أو متعلق باضمم ، والياء
للظرفية ، وفى الكلام مضاف محذوف أى من مصدر فعل قاله
أبو يحيى .

قلت : غير متعين لجواز أن يكون المعنى اضممه من فعل ، فيكون
مصدراً فانك اذا ضمته من لفظ الفعل كان الفعل مصدراً والتاء مبتدأ
قصر ضرورة ، وزيد ماض مبنى للمفعول فيه ما فى بيع ، والنائب
مستتر جوازاً عائداً للتاء ، والجملة خبر وهو الرابط ، وأول ظرف متعلق
بزيد أو بمحذوف حال من الضمير ، أو هو حال غير ظرف ، والهاء
مضاف إليه ، وجملة المبتدأ والخبر نعت فعل ، والرباط الهاء ، والراء
حرف عطف ، واكسر فعل أمر وفاعله مستتر وجوبا ، والجملة معطوفة
على اضمم ، وانهاء مفعول به ، وسابق حال من الهاء ، وحرف
مضاف إليه ، ويقبل مضارع فاعله مستتر جوازاً عائداً لحرف ، والجملة
نعت حرف ، والعائد المستتر والعائد مفعول يقبل .

لفعلل ايت بفعلان أو فعللة

أى لفعلل وما ألحق به مصدران مقيسا أحدهما : فعلال بكسر
الفاء وسكون العين ، والآخر فعللة بفتح الفاء واللامين وسكون العين ،
والمراد بفعلل الرباعى المجرد ، وبالمالحق به ما كان على وزنه واحد
حروفه زائد ، وقد مرت أوزانه فى باب أبنية المزيد ، فالمجرد :
كدحرج دحراجا ودحرجة ، وقال الصيمرى : لم يسمع دحراج ، بل
سمع دحرجة ، وكسرهف سرهافا وسرهفة ، أى أحسن الغداء وانعم-م
قال الشاعر :

حتى اذا ما آض ذا أعرف

سرهفة ما شئت من سرهاف

وسبرح سبرحة وسبراحا وسرحت الناقة والأرض سرتاحا ،
وسرحة حسنت ، وكرمت ، وقيل : هاء سرهف وتاء سرتح زائدتان ،
وفى الصحاح سرعفته بالعين المهملة بدل سرهفته ومقتضاه ، أن الهاء
أصل بدل عن العين والمالحق : كعذيط عذيطا وعذيمة ، وخبلس خلباسا
وخبلسة ، وسنبس سنباسا وسنسة ، وحوقل حيقالا وبحوقلة ، وجورب
جيرابا وجوربة ، وسلقى سلقاء وسلقاء ، وهـرول هروالا وهرولة ،
وقنس قلناسا وقلنسة ، وزهزق زهزاقا وزهزقة ، وهلقم هلقاما
وهلقمة ، ورهمس رهماسا ورهمنة ، وقطرن قطرانا وقطرنة ، وترمس
ترماسا وترمنة ، وكلتب كلتابا وكاتبة ، وجلط جلماطا وجلمطة ،
وغلصم غلصاما وغلصمة ، وبيطر بيطارا وبيطرة ، وسنيل سنبالا

وسنبلة ، وزملق زملاقا وزملقة ، ويرنا يرناة ويرناء ، وتابل بالهمزة الساكنة بعد التاء تيبالا وتأبلة ، ومدرع مدرعا ومدرعة ، وجلبب جبيبة وجلبابا ، وفي كون بعض ذلك ملحقا بالمجرد الرباعي خلاف مر .

قال أبو حيان : تبعا للصميري لم يسمع فعال في شيء من الملحق إلا في حرقل ، وتعلم من كون فعال مكسور الفاء أنه إن تلاها همزة أو ألف أو واو قلبت ياء السكون بعد كسرة كتأبل تبيد-الا يقلب الهمزة ياء ، وحوقل حيقالا ، بقلب الواو ياء ، لانكسار ما قبلها كما فعل في ميزان وميعاد ، أصلهما موزان وموعاد بكسر الميم وسكون الواو ، قلبت ياء لسكونها بعد كسر ، وإن كان آخره همزة بقيت همزة كيرنا يرناء ، وإن كان الفاعل واوا وياء قلبت همزة لتطرفها بعد ألف زائدة على ما مر كسلقى سلقاء .

وتعلم من كون فعلة مفتوح الفاء أنه إن تلاها همزة أو واو أو ألف بقيت كما هي كحوقل حوقلة ، وتأبل تأبلة بالهمزة ، أو تقلب الهمزة ألفا وحيث سمع فعال وفعلة جميعا في لفظ واحد ، فذاك وإن سمع أحدهما اقتصر عليه .

وقال بعض من قال : إن المقيس أحدهما وهو فعلة أنه يستعمل المقيس ، ولو سمع غيره ، وإن لم يسمع أحدهما استعمل أحدهما مطلقا ، وقيل هما جميعا وقيل فعلة وما مر أن فعلا وفعلة مقيسان جميعا هو ظاهر النظم والتسهيل والايضاح ، وهو صريح مذهب بعضهم

كما حكاه السيوطي ، قال : والأصح أن فعلا سماعي لا قياسي ،
وأن المقيس هو فعلة .

قلت : كون المقيس فعلة فقط هو مذهب سيبويه والجمهور ،
وهو المشهور ، وصريح الخلاصة حيث قال :

فعلال أو فعلة لفعلا

واجعل مقيسا ثانيلا أولا

قال خالد : كلام الخلاصة مقيد بقيد دحرج ، لأنه لم يسمع
دحراج ، بل دحرجة ونحو قل من الملحق لأنه لم يسمع فيه فعلال
إلا في حوقل ، وإنما قال الناظم في الخلاصة وغيره : أن المقيس فعلة
فقط ، لأنه المطرد في الرباعي المجرد والملحق به بخلاف الفعلال ،
فانه لم يسمع في الملحق إلا في حوقل كما مر عن الصيمرري وأبي حيان ،
وقيل : فعلال لا يقاس إلا في المضاعف : كرلزل زلزالا ، ووسوس
وسواسا ، ونحوهما مما هو على طريقتهما في التضعيف ، صرح في
التسهيل بأن مصدر فعل والملحق به بزيادة هاء التأنيث آخره ، وبكسر
أوله وزيادة ألف قبل آخره ، وإنما أعاد الباء في قوله : وبكسر ليعلم
أنه شروع في مصدر آخر .

وفي قوله بعد ذلك : وربما ورد كذلك مصدر فوعل اشكال لأن
لوعل من الملحق ، وقد دخل في قوله : فعل والملحق به ، وكان الحق
أن يقول : ومصدر فعل والملحق به فعلة قياسا ، ويأتي فعلة على
فعلال كثير أو قد يلحق به فوعل .

قلت : مما ورد فيه قوله :

يا قوم قد حوِّلت أو ونوت

وبعد حيقال الرجال الموت

هذا ولا يخفى أن فعلا لا وفعللة إنما هما في الحقيقة وزنان للرباعى المجرد : كدحرج ، وأما جعلهما وزنين للملحق فإنما هو نظر إلى الوزن الطبيعى ، وهو موافقة اللفظين في عدد الجروف والسكون ، والحركة من غير نظير إلى زيادة الحروف وأصالتها .

وأما الوزن التصريفى فإنما هو توفيق اللفظين في ذلك ، وزيادة الحروف وأصالتها فوزن حيقال بالنظر إليه فيقال : وحوقة فوعدة لا فعلا وفعللة ، وهكذا والوزن العروضى مقابلة المتحرك بالمتحرك ، والساكن بالساكن ، ولو اختلفت أنواع الحركة والسكون ، وقد يجىء مصدر ذلك على فعلى بافتح والقصر : كقهقر قهقرى ، وعلى فعلا بضم الفاء ، وسكون العين وضم اللام الأولى وفتح الثانية وبعدها ألف فهمة كقرفص قرفصاء أى قعد على قدميه ، وأمس الأرض أليته أو يجاس على أليته ، ويلصق بطنه بفخذه فقط ، أو يتأبط كفئه أيضا .

ويكثر في المضاعف الذى على وزان زلزل وللم فعلا ولا يقاس ، وإنما يقاس فيه فعالة ، وقيل يقاسان جميعا على حد ما مر وهو ظاهر اطلاق من أطلق قياسهما كزلزل زلزالا وزلزلة ، وصاصل صلصالا وصلصلة ، وللم لاما وللمة ، ووسوس وسواسا ووسوسة ، بفتح أول فعللة وكسر أول فعلا ، وأجازوا فيه الفتح

في المضاعف الذي الكلام عليه تحقيقا للثقل الحاصل بالتخفيف ، بل هو مطرد صرح به السيوطي والأشموني تبعاً لابن هشام وغيره ، والكسر هو الأصل ، وليس في العربية فعلاً بالفتح مصدراً لفعال إلا في المضاعف ، وإنما فتح تشبيهاً بالتفعال بفتح التاء ، وشذ حوقل حوقلاً بفتح الحاء ، ونذر كسر التاء كما يأتي ان شاء الله .

وسواء فتح الفعلاً أو كسر يكون مصدراً لكن الأكثر في المفتوح ، كما لابن هشام والدمايني أن يعنى بالمفتوح اسم الفاعل وبالمكسور المصدر فتقول : انشيطان وسواس تفتح الواوي موسوس ، والطين صلصال بفتح الصاد أي مصلصل ، والدار زلزال بفتح الزاي أي مزلزلة ، ولا يكون المكسور وصفاً .

وقال بعضهم : أن المفتوح لا يكون إلا وصفاً والمكسور مصدر قطعاً ، وهو مذهب الناظم فيما ذكر عنه السيوطي في الأشباه والنظائر ، ذكر عنه أن المطرد فعلاً بالكسر في المصدر ، وأن الفتح نادر في قولهم : وسوس الشيطان وسواس ، ووعوع الكلب وعواعا ، وغطط السهم غطاطا التوى في مروره ، وأن غير ذلك من المفتوح متعين للوصفية المقصود بها المبالغة ، وأن تجويز الزمخشري الفتح في المصدر الذي لم يسمع فتحه قياساً على ما سمع ، يرد بأن النادر لا يقاس عليه ، وظاهر الكشاف في سورة الزلزلة أن الزلزال بالفتح ليس مصدراً ولا وصفاً ، بل اسم وضع موضع المصدر ، وأن الوسواس كذلك تسمية للشيطان بالمصدر ، أو مصدر وصف به مبالغة ، أو يقدر مضاف أي صاحب الوسوسة .

وحكى بعضهم عن الزمخشري : أن الوسواس بالفتح اسم لما يوسوس به الشيطان مثلاً ، والأظهر في (إذا زلزلت الأرض زلازلها) بالفتح في قراءة أنه مصدر كالمكسور أو اسم لتزلزلها ، ولا يصح أن يكون وصفاً لأنه مفعول مطلق ، والوصف لا يكون مفعولاً مطلقاً إلا أن قيل : بأنه من ندور وقبوع الوصف مفعولاً مطلقاً ، وممن قال : بأن المفتوح وصف وأنه اسم فاعل صاحب التحقيق ، قال : والغالب في المفتوح كونه اسم فاعل نحو : (من صلصال كالفخار) و (من شر الوسواس) وفحل قبقاب أى هادر ، وماء سلسال مطرد الجرية ، ورجل وزواز أى خفيف ، وأسد قضااض أى كاسر ونضناض قال :

جاوزت من حيلة نضناض

وأسد في غيلة قضااض

وحمار وهواه للذى يوهوه حول عانته شفقاً عليها .

قال أبو علي : وما كان منه مضاعفاً مثل : قلقته وزلازته فقد تفتح أوائل المصادر منه نحو : القلقال والزلال ، والأصل الكسر ، ألا ترى أنهم لا يفتحون الأول من سرهاف ونحوه ، ونقول : وجه فتح الأول أنه لما تماثلت الحروف قصدوا المماثلة في الحركة ففتحوا الأول كما فتحوا الحرف الثالث الموافق له ، هذا ويظهر لى أن الفعل بالفتح يكون اسم الفاعل كقوله تعالى : (من صلصال كالفخار) و (من شر الوسواس) ومصدراً كقراءة : (إذا زلزلت الأرض زلازلها) بالفتح ، واسما غير مصدر ولا وصف ، وشذ مجيء مصدر فعال على فعليل بفتح الفاء تخفيفاً لزيادة التضعيف ، قال الشاعر :

وزلزلن الفؤاد فـكـاد شوقا
يطير به لهن الزازليل

وقال ابن أبي ربيعة :

وان سجت هاجت لك الشوق سجعها
وان قرقرت هاج النوى قرقريرها

الإعراب : لفعلك متعلق بايت ، وقدم للوزن والحصر وايت
بسكون الياء سكونا حيا ان فتحت اللام قبله للحكاية ، وسكونا ميتا
إن كسرت لعدم الحكاية ، ولا ينون للوزن ، وايت فعل أمر وهمزته
محذوفة لأنها همزة وصل في الدرج ، وفاءه مستتر وجوبا ،
أصله إأت بهمزتين مكسورة فساكنة ، قلبت الثانية ياء كما مر ،
وحذفت الأولى لأنها للوصل وهي في الدرج وبفعلال متعلق بايت ،
وفعللة معطوف على فعلال وجملته ايت مستأنفة أو معطوفة بواو
محذوفة .

.

وفعل اجعل له التفعيل حيث خـلا

من لام اعطى للحاوية تفعلة

ألزم وللعار منه ربما بـذلا

()

أى اجعل لفعل بتشديد العين اذا صحت لامه التفعيل مصدرا
بزيادة التاء أولا والياء بعد العين ، وهذه الياء عوض عن الحرف
المزيد في الماضى حتى شدد ، وقد مر الخلاف في الزائد قيل : العين

الأولى ، وقِيلَ : الثانية ، وقيل : بجوازهما نحو : كلم تكليما ، وسلم
مسليما ، وطهر تطهيرا ، ووعد توعيذا ، ووجد توحيدا ، وكسر
تكسيرا ، وحول تخويلا ، وضر تصيرا ، وتمم تتميما ، وعلم تعليما ،
وكذب تكذيبا ، وكرم تكريما ، وقُدس تقديسا •

قال صاحب التحقيق : الياء عوض عن التضعيف أ هـ ، وذلك غالب ،
وقد يكون مصدره أعنى مصدر فعل المشدد الصحيح اللام تفعلة بفتح
التاء وسكون الفاء وكسر العين ، ولا ياء بينها وبين اللام ، وفي آخره
تاء معوضة عن ياء التفعيل وإم يعوض حرف من حروف العلة ، لأن
التاء زيادتها أكثر ، وقبولها للحركات أقوى من قبول حرف العلة ،
والى ذلك أشار بقوله : وللعارى منه ربما بذلا ، أى قليلا ما يعطى
فعل بالتشديد ، وتصحيح اللام مصدرا على وزن تفعلة ياسقاط الياء
بين الم-ين واللام أى ويبذل التفعلة لفعل المشدد العارى من لام
اعتل نحو : بصر تبصرة ، وذكر تذكرة ، وجرب تجوبة ، وفريق
تفرقة ، الأصل تبصيرا وتذكيرا وتجربا وتفريقا ، وكذا تتم تتمة
بسكون التاء الثانية ، وقد تنقل إليها كسرة الميم الأولى فتدغم
في الثانية فيقال : تتمة بكسر التاء الثانية ، وتشديد الميم ، والأصل
تتميم فحذفت الياء فى ذلك كله ، وعوض عنها التاء آخرها حملا على
المعتل لأنك تفعل فى المعتل كذلك نحو : زكى تركية ، بفتح الياء خفيفة
هى لام الفعل كما يأتى •

فقد بان لك أن أصل التفعلة فى الصحيح والمعتل اللام التفعيل ،
أسقطت الياء وعوض عنها التاء هذا ما يظهر من كلام ابن هشام
وغیره ، بل هو كالصريح فى كلام ابن هشام •

وقال ابن قاسم صاحب الآيات البيّنات ، عن ابن الحاجب : الأولي أن يكون مصدر المعتل على زنة تفعلة من أول الأمر ، لا أنه كان تفعيلا ثم غير ، لأن ذلك تعسف بلا ضرورة ، ذكر ابن قاسم ذلك في حاشية الأسموني •

وأجاب الصبان : بأن الصامل على ذلك رجوعهم الى تفعيل في الضرورة أ •

وأما التفعلة في الصحيح ، فالحق عندي أن أصله التفعيل كما مر لكثرت ، وإلى كون مصدر فعل المشدد المعتل اللام تفعلة كما مر أشار بقوله للحاوية تفعلة ألزم أي ألزم لفعل المشدد الحاوي للام المعتلة ، أي المشتتل على اللام المعتلة تفعلة كوصى توصية ، وسمى تسمية ، وزكى تركية ، ونزى تنزية ، وورى تورية ، تغطية ، وعدى تعدية ، وقوى تقوية ، بفتح الياء خفيفة وهى لام الكلمة ، والأصل أن يكون ذلك كله بتشديد الياء وعدم القاء ، فتكون الياء الساكنة المدغمة عوضا عن التضعيف والياء المفتوحة لام الكلمة ، حذفت اياء الساكنة وعوض عنها القاء في الآخر ، وليس من ذلك صلى تصلية كما زعم في فتح الأقفال ، لأنه لا يقال تصلية لأنه لم يسمع ، وإنما سمع صلاة على غير قياس ، وإنما يقاس ما ذكر حيث سمع وحده أو مع غيره أو لم يسمع شيء أصلا ، وأما حيث لم يسمع وسمع غيره فإنه يقتصر على ما سمع ، وقد يجاب بأنه بنى على قول من يجوز القياس مع سماع غيره ، أو بأنه لم يرد صلاة الشرع ولا الصلاة بمعنى الدعاء ، بل صل للحم تصلية ، أو ندوه ، وقد يجىء مصدر فعل المشدد المعتل اللام على تفعيل حملا على

الصحيح ، وهذا لم يذكره الناظم في النظمين الا أنه أشار اليه وإلى غيره مما خالف قياسه بقوله في الخلاصة ، وغير ما مر السماع عاداه كقوله :

وهي تنزى دلوهـا تنزياً
كما تنزى شهـة صبيـا

بتشديد ياء تنزى الياء الساكنة المدغمة ياء التفعيل ، والثانية المفتوحة لام الكلمة ، والقياس تنزية بياء هي لام الكلمة مخففة مفتوحة ، وتاء عوضاً عن ياء التفعيل ، ولكن قال : تنزى بالتشديد حملاً على ما هو بمعناه ، مثل حرك تحريكا ، واعلم أن المعتل الفاء أو العين أو المهموز هما مثل الصحيح على أن المهموز صحيح قطعاً عن بعض ، لكن قيل الهمزة لا تشدد ، وهو كذلك أو تشديدها قليل ثقيل .

وأما المهموز اللام اذا شددت العين ، فذكر الناظم في التسهيل أنه تغنى فيه تقلة غالباً عن تفعيل ، قال : وتغنى عنه أى تغنى تقلة عن تفعيل فيما لامه همز غالباً نحو : خطأ تخطئة ، ونبأ تنبئة ، وجزأ تجزئة ، وهنا تهنئة بالهمزة مفتوحة قبل التاء ولا ياء ، والقاء فيه عوض عن التضعيف كما مر في مثله ، وذلك اجراء للمهموز مجرى المعتل ، بل قال بعض : ان المهموز معتل كما مر ، ووجهوا التقلة في المهموز ، بأن التفعيل فيه يجوز فيه ابدال الهمزة ياء قياساً مطرداً لأنها همزة محركة بعد ياء زائدة كخطيئة ، فلما اطراد الإبدال المذكور صارت اللام كأنها وضعت ياء فالتحق بباب التعزية والتركية ، ومن غير الغالب مجيء التفعيل من المهموز نحو خطأ تخطيئاً ، وهنا تهنئاً ، وجزأ تجزيئاً حكاه غير سيبويه .

وحكى سيبويه نبأ تنبيهاً بهمزة خفيفة في ذلك كله متحركة ، وياء ساكنة ، فالهمزة لام الكلمة والياء ياء التفعيل ، وذلك اجراء له مجرى الصحيح ، وذلك مذهب الناظم كما رأيت عن التسهيل •

وقال أبو زيد : التفعيل في المهموز أكثر من التفعلة في كلام العرب ، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيه التفعيل إلا ما سمع ، وبهذا أخذ الثباوين فيما حكى ابن عصفور ذكر ذلك الشيخ خالد ، وزعم صاحب الفتح الأفعال أنه تطرد فيه التفعلة والتفعيل ، وهو خلاف ما مر عن الناظم وغيره •

تنبيهات :

الأول : أنه قد يقال : التثاء في التفعلة حيث ورد من الصحيح أو المعتل أو المهموز عوض عن التضعيف في الفعل ، إذا قلنا : ان التفعلة وضع كذلك ، وليس أصله التفعيل ، بل ذلك متعين ، وأما اذا قلنا أصله التفعيل فعوض عن الياء في التفعيل خيرا من أن يقال عوض عن التضعيف في الفعل •

الثاني : اعلم أن التفعلة اذا لزم من لفظ فالوحدة منه بقرينة مثل جرب تجربة واحدة ، وزكى تركيبة واحدة ، وخطأ تخطئة واحدة ، وكذا الهيئة بقرينة كتجربة صحيحة ، وتركيب مقبولة ، وتخطئة شديدة ، وذلك لأن تاء ليس للوحدة ولا للهيئة ، بل عوض ، وأما التفعيل فمرته بالتاء ككرم تكريمة على ما مر ، وقدس تقديسة بالياء والتاء ، لأن التاء هذه ليست عوضا بل للوحدة ، ويحل

على الهيئة بقريئة بدون التاء أو بالتاء للوحدة كتكريم حسن وتكريمة حسنة ، والله أعلم •

الثالث : قياس مصدر جنس بالثنية - ديد التجنيس وهو جمع الأجناس وضما ، وهو صحيح كما في القاموس لا من لغة العامة كما زعم الجوهري ، قال في القاموس : التجنيس تفعيل من الجنس ، وقول الجوهري عن ابن دريد : ان الأصمى كان يقول التجنيس المجانسة من لغات العامة غلط لأن لأصمى واضح كتاب الأجناس وهو أول من جاء بهذا اللقب •

الإعراب : الواو للاستئناف أو للعطف والمعطوف الجملة ، وفعل مفعول محذوف من باب الاشتغال ، يفسره اجعل له تقديره أعط فعل التفعيل اجعل له التفعيل على حد ما أشتهر في نحو : زيدا امر به أن التقدير جاوز زيدا امر به ، أو هو مبتدأ خبره اجعل له إلخ ، وإراجع الأول ، واجعل فعل أمر وفاعله مستتر وجوبا تقديره أنت ، أى معناه ومعنى أنت سواء ، وله متعلق بمحذوف مفعول ثان ، والتفعيل مفعول أول ، وحيث طرف مكان مجازى ، ويجوز كونه ظرف زمان عند الأخفش وغيره متعلق باجعل ، أو باستقرار قوله له : وان جعلت شرط ، ولو لم تتصل بما تعلقت بجواب محذوف دل عليه قوله فعل اجعل له التفعيل •

وخلا ماض مستتر الفاعل جوازا عائدا لفعل ، والجملة مضاف اليها حيث ، ومن لام متعلق بخلا ، وفي ذلك تضمين لأنه أتى بقوله من

لام اعتل في البيت ، وهو راجع للبيت قبله إلا أن قيل لا تضمن إلا في العمل ، ومنع صرف لام للضرورة فهو مكسور بدون تنوين أو مفتوح كذا قيل ، والصواب تنوينه ، ويكسر تنوينه لالتقاء الساكنين ، واعتل ماض مستتر الفاعل جوازا ، والجملة نعت لام وللحاوي متعلق بالزم قدم للوزن والحصر ، والهاء مفعول به للحاوي لا مضاف اليه على الراجح •

وتفعلة بالتين مفعول مقدم لألزم قدم للوزن والحصر ، وألزم بفتح الهمزة وكسر الزاي فعل أمر مستتر الفاعل وجوبا من ألزم الرباعي وهمزته للقطع ، وقرن مفعوله الأول ، وهو الحاوي بلام الجر لتقوية لضعف عامله بالتأخر ، ويجوز كونه من لزم الثلاثي فتكسر همزته وتثبت ، ولو كانت للوصل للضرورة ، ولكونها أول شطر ، وفي بعض النسخ تفعلة ألزمها فيكون آخر الشطر الأول لام ألزمها وزايه أول الشطر الثاني ، والهمزة للوصل من لزم الثلاثي أو من ألزم ، ووصلت للضرورة ، والأول فيمنع حينئذ تفعلة من التنوين للضرورة ، فيكون تفعلة مفعولا به محذوف من باب الاشتغال أي ألزم تفعلة ألزمها وهو أرجح من جعله مبتدأ وجملة ألزمها خبره •

وللحاوية متعلق بالزم المذكور أو بالمحذوف ، والجملة مستأنفة أو محذوفة معطوفة بالواو ، والواو للاستئناف أو للعطف والعار متعلق ببذلا ، وقدم للوزن والروى ، وحذفت ياء العارى لضرورة الوزن ، ومنه متعلق بالعار ، وررب حرف تقايل مكفوفة بما عن الدخول على الاسم ، وعن جره وبذل ماض مبنى للمفعول ، وذالـه معجمة بمعنى أعطى فان عديناه لاثنين قلنا العار مفعول أول ، وقرن بلام التقوية

لتقدمه على العامل ، وناب المفعول الثانى وهو الضمير المستتر فى بذل
العائد لتفعله باعتبار أنه وزن ، ولفظ واسم والوزن مذكر ، وكذا
اللفظ والاسم والمثل والمثال ونحوها ، وانما ناب الثانى مع أنه فى
باب أعطى بناء على القول بجواز نيابته عند أمن اللبس •

وانما قلنا : ان المستتر هو المفعول الثانى والعادى هو الأول ،
لأن العارى هو الآخذ والمستتر هو ضمير المأخوذ ، وان جعل بـ
مهملة من الابدال أى التعويض والأخلاف فانما يتعدى لواحد
وهو المستتر •



ومن يصل بتفعّال تفعل والفعا

ل فعل فاحمده بما فعلا

وقد يجاء بتفعّال الفعل في

تكتـير فعل كتسيار

أى ومن يصل الفعل المبدوء بتاء زائدة معتادة ، الذى على وزن تفعل بالتشديد بمصدر على وزن تفعّال بكسر التاء والفاء ، وتشديد العين ، ويصل الفعل المشدد الرباعى بمصدر على وزن فعال بكسر الفاء ، وتشديد العين فائن عليه بالخبر بسبب ما فعله من ذلك لموافقته كلام العرب الفصيح ، سواء كان عربيا أو م-ولدا أو متعاما ، ويقل بالنسبة الى التفعيل أن يجاء للرباعى المشدد بمصدر على وزن تفعّال بفتح التاء وسكون الفاء للمبالغة : كسير بتشديد الياء تسيارا بفتح التاء وسكون السين وكأنه قال : ومن يصل تفعل بتفعّال وفعل بالفعال زعم صاحب فتح الأقفال أن صواب العبارة ومن يصل تفعّالا بتفعل ، والفعال بفعل لأن المصدر يوصل بفعله عند تصريفه فانعكس على الناظم ، أى غلبه الأمر فى التعبير ، فلم يجىء بالصواب •

قلت : الجواب أنه كما يطلق أن الشئ وصل بما قبله قد يطلق أنه وصل الشئ بما بعده كما يقال لكل واحد من المقدم والمؤخر : قال ومثلوّ ، فصح أن الفعل يوصل بما بعده أى يجعل متصلا به ، فتفعل يجعل متصلا بتفعّال بعده ، وفعل بتفعّال بعده أيضا ، وإن سلمنا أنه

انما يوصف بالاتصال ما تأخر بأن يقال : وصل بما قبله ، فالناظم أتى بالقلب أما على القول بقبوله مطلقا أو على القول بأنه إذا أفاد نكتة القلب جاز ، والنكتة هنا الإشارة الى أنه كما يستحق الفعل الاتصال بالمصدر أى الاحتياج للمصدر ، والاتيان به كذلك المصدر يستحق الفعل والاتصال به أو الى أنه يجوز تقديم المصدر على الفعل حيث اجتمعا ، أو الناظم أراد بالوصل العطاء مثلا من قولهم ، وصل الرحم اذا أعطاها شيئا ، وذلك هنا مجاز أى من ناول وأهدى ، تفعالا لتفعل وتفعالا لفعل ، فكلام الناظم صواب .

فمثال مجيء مصدر تفعل بفتح التاء والفاء والعين المشددة على تفعال بكسر التاء والفاء وتشديد العين بعدها ألف زائد : كذب تكذبا ، وقيل تكذبا وصف الثلاثى ، وتملق تملقا ، وتجميل تجمالا ، وتكلم تكلاما بكسر أول المصدر ، وثانيه وتشديد ثالثه ، وذلك شاذ قياسا لمواستعمالا ، وظاهر قوله : فاحمده بما فعلا أنه مقيس ، وكذا فعال إلا إن أراد من يصل ذلك من العرب أو من غيرهم اذا تبعهم فيما قالوا دون أن يخترع أنشد أبو يحيى ، وصاحب تحقيق المقال بيتا قول الشاعر :

ثلاثة أحباب فحب ع — لاقة

وحب تملق وحب هو القتل

والشاهد فى تملق وأحباب جمع للحب بالضم الذى هو مصدر ، وشذ أيضا مجيء مصدر تفاعل بالألف على تفاعل بفتح العين وكسرهما نحو : تفاوت الأشياء تفاوتتا بفتح الواو وكسرهما وضمها ، وهــو

الأصل ، والراجع قال في القاموس تفاوت الشيطان تباعد ما بينهما
تفاوتا مثلثة الواو •

ومثال مجيء مصدر فعل بتشديد العين على فعال بكسر الفاء ،
وتشديد العين ، وزيادة ألف بعدها وهو ثباز قياسا ولو جاءت
منه ألفاظ كذب بتشديد الذال كذابا بالتشديد أيضا ، وكلم كلاما ،
وملق ملاقا بكسر أول المصدر ، وتشديد ثانيه قال الله تعالى :
(وكذبوا بآياتنا كذابا) في قراءة الكسر والتشديد ، وهي قراءة
الجمهور ، وقيل : ان فعالا بالكسر والتشديد مقيس في فعل
بالتشديد ، وهو ظاهر قوله : فاحمده على ما مر ، وهو أيضا ظاهر
قول الكشاف فعال في باب فعل كله فاش في كلام فصيحاء من العرب ،
لا يقولون غيره ، وسمع بعضهم يفسر آية ، فقال : لقد فسرتها فساراً ،
ما سمع بمثله بكسر الفاء وتشديد السين ، وقرأ الجمهور :
(لا يسمعون فيها لغواً ولا كذاباً) بالكسر والتشديد ، وقرأ الكسائي
وعاى بالتخفيف ، وقرأ على : (وكذبوا بآياتنا كذابا) بالتخفيف •

قال الزمخشري : وهو مصدر كذب بالتخفيف بدليل قوله :

فصـدقـتـها وكذبـتـها

والمرء ينفعه كذابه

وهو مثل : (أنبتكم من الأرض نباتا) يعنى وكذبوا بآياتنا
فكذبوا كذابا أو تنصبه بكذبوا لأنه يتضمن معنى كذبوا ، لأن كل مكذب
بالحق كاذب ، وان جعلته بمعنى المكاذبة فمعناه : وكذبوا بآياتنا
فكذبوا مكاذبة ، أو كذبوا بها مكاذبين ، لأنهم اذا كانوا عند المسلمين

كاذبين ، وكان المسلمون عندهم كاذبين فبينهم مكاذبة ، ولأنهم يتكلمون بما هو أفرط في الكذب فعل من يغالب في أمر فيبلغ فيه أقصى جهده أم .

وكذابه في البيت بالتخفيف مصدر الثلاثي قطعاً ، ومعنى قوله : والمرء ينفعه كذابه ، أنه ربما انتفع بالكذب أحياناً ولا سيما مع النساء ونحوهن ، ممن ضعف عقله ، وكما ينتفع بصورته في المعارض ، وكما ينتفع به في الحرب والاصلاح ، ووعد الزوجة في المثل عند النوى يكذبك الصادق ، وذلك أن رجلاً كان له عبد لم يؤثر عنه كذب ، قط فتخاطر مع رجل بما لهما وأهلها على كذبه ان كذب ، فقال له الرجل : تبئت عندي الليلة ، فبات عنده فأطعمه لحم حوار ، ولحم الحوار كما قيل فيه :

سايخ مليح كلحم الحوار

فلا أنت حلود لا أنت مر

وسقاه لبنا كان في سقاء حازر ، ولما أصبح تحمل بأهله وقال للمعبد الحق بأهلك ، فلما أتى سأله سيده فقال : أطعموني لحماً لا غشاً ولا سميناً ، وسقوني لبناً لا محضاً ولا حقيناً ، وتركتم قد ظعنوا ، فاستقلوا فساروا بعداً وحلوا ، وفي الذوى يكذبك الصادق ، فأرسلها مثلاً ، وحاز سيده جميع الخضر .

قال صاحب تحقيق المقال : ومن أحسن ما قيل في الكذب :

تخلق مع الأقوام ان رمت ودهم

بصدق وكذب خفية وعلافيه

فان من الأقوام من ان صدقته
طوى لك نصحا أو رماك بداهيه

وقال المعري :

تعالى الله فهو بنا خبير
قد اضطرت الى الكذب العقول

نقول على المجاز وقد علمنا
بأن القول ليس كما نقول أه

وقرىء : (وكذبوا بآياتنا كذابا) بالضم والتخفيف ، فأما
مصدر الثلاثي على حد أعطى عطاء ، وأنبت نباتا ، وأما جمع
كاذب حال غير مؤكدة لعاملها ، لأن الكذب غير التكذيب ، وأما وصف
مفرد وهو المبالغة نعت لمصدر محذوف ، أى تكذيبا مفرطا في
الكذب .

وفي القاموس : أن الكذاب بالكسر والتشديد مصدر الثلاثي ومصدر
المشدد ، وشذ مجيء مصدر فعل بالتشديد على فعال بالضم والتشديد
ككذب كذابا ، وقيل مصدر الثلاثي وعلى فعالن بضم الفاء والعين ،
ككذب كذباننا ، وقيل مصدر الثلاثي أيضا وشذ مجيء مصدر كذب
الثلاثي على كذبذبان بالتخفيف ، وقد يشدد ، وبالضم ، وقد يفتح
قال الشاعر :

فاذا سمعت بأننى قد بعته
بوصال غانية فقل كذبذب

بالتشديد ، قال أبو عم-رو : هما مصدران أى فقل ما سمعته هو كذب ، وقال أبو زيد : وصفان أى فقل القائل كاذب ، وهما للمبالغة جعلاً وصفين أو مصـدرين ، والمشدد فيه زيادة مبالغة •

قال الفارسي : وهذا البناء مما فات سيبويه ، وأولاً ثقة فاقله ما قيل ، لأن العين اذا تكررت مع اللام فانما تتكرر مرتين نحو صمصح وجلعل ، وقد تكررت العين في هذا ثلاث مرات ، ونظر ذلك بالتذور في تكرير الفاء والعين في مرمريس ، قال : ولم يسمع غيرها ، ولم يـأزم من أجل ذلك أن يرد كذلك ما رواه أبو زيد من هذه الكلمة •

واعلم أن قوله : وقد تكررت العين في هــذا ثلاث مرات فيه تسامح ، ووجهه أنها ثلاثة أمثال ، وانما كررت مرتين ، وتأوله غيره على أنه من ضرائر الشعر ، وقد يرتكب في الشعر من الحذف والزيادة ما لا يسهه الكلام ، أى النثر أو المراد ما يطول ذكـره وسيبويه في انكاره ، فعلعل لم يحفظ ككذبذب ، والله أعلم •

قال : ليس في الكلام فععلعل ولا فععلعل ، وذلك أن ما ضوعفت فيه العين وانلام يجيء على فععلعل كحبربر في الأسماء وهو الشيء القليل ، ومثله وزنا ومعنى حورور يقال : ما أعطاه حورورا ولا حبربرا ، وحبربر في الصفات أيضا اللئيم القصير ، ومثله صمصح ودممك وبرهرة ، قال امرؤ القيس :

برهرهـ رودة رخصهـ

كخـرعوبة النابت المنفطـر

والبرهرة من النساء التى يخال الناظر أنها ترعد وتهتز من
المرطوبة ، والصمحمح والدمكمك الشديد من الرجال ، ويجىء على
فعلعل بضم الأول وفتح الثانى والرابع ، وذلك فى الأسماء كالجعلعل وهو
الجعل أو نحوه من الخنافس •

حكى أبو حاتم عن الأصمعى : عطس أعرابى كان يكثر أكل
التراب ، فخرج من أنفه خنفساء نصفها طين ، ونصفها خلق ، فقال لى
أعرابى : خرج من أنفه جعللة ، فقال الأصمعى : لا أنسى فرحى بهذه
الكلمة ، ولم يأت غير هذين الوزنين ، حكاه صاحب التحقيق •

ومثال مجىء مصدر فعل التشديد على تفعال بفتح التاء وسكون
الفاء وهو شاذ ، ولو كان كثيرا سيجر تسيارا وطوف تطوافا وهو للمبالغة
والتكثير ، ومنه : ضرب تضرابا ، ورد تردادا ، وحول تحوالا ،
وقتل تقتالا ، وثقل تثقالا ، وإلى ذلك أشار بقوله : وقد يجاء بتفعال
لفعل فى تكثير فعل كتسيار •

قال فى التسهيل : وقد يغنى فى التكثير عن التفعيل التفعال ، قلت
لعل أصل التفعال عند الناظم ومن معه التفعيل ، بقيت التاء على
الفتح وقابت الكسرة فتحة ، فالياء ألفا ، ثم رأيت أبا حيان : أشار
إليه فى شرح التسهيل ، فالحمد لله •

ويشكل ادعاء الكثرة والمبالغة فى التفعال مع أنه كالتفعيل بدون
زيادة حرف ، فكما أن التفعيل لا يفيد المبالغة فكذلك التفعال ، إلا إن
تواتر أن هذا المصدر الذى هو التفعال موضوع للتكثير عند العرب ،
أما إن كان التشديد فى الفعل للمبالغة فمسلم أن التفعيل والتفعال

للمبالغة تبعا له ، وهو غير مقيس عند بعضهم ، ومقيس عند بعضهم
نقطة أبو حيان ، وظاهر النظم والتسهيل أنه غير مقيس •

قال أبو يحيى : ظاهر كلام النحويين أنه مقيس ، وما تقدم من
أن التفعال مصدر فعل المشدد هو مذهب الناظم وغيره ، والفراء
وجماعة من الكوفيين ، وحجة الناظم وغيره كأبي حيان ممن قال
بقوله أنه للتكثير ، وفعل المضاعف كذلك ، وأنه نظير التفعيل باعتبار
الحركات والسكنات والزوائد ومواقعها ، ونسبه بعضهم للكوفيين
جميعا •

وقال سيويو والبصريون : أن التفعال هو مصدر الثلاثي
جاء به للمبالغة ، فتقول : ضرب بالتخفيف تضربا ، وطاف تطوافا ،
وبرك تبركا وبروكا ، كما إذا أرادوا المبالغة في الثلاثي شرب
كقطع وشرب وكسر بالتشديد في معنى قطع وشرب وكسر بالتخفيف ،
كان المخفف محتملا للقلة والكثرة ، ولما شدد تعين للكثرة ، وكما
أن فاعلا محتمل لهما كضارب ، وإذا أرادوا التنصيص على الكثرة
والمبالغة ، قالوا فعلا بالتشديد أو فعول أو نحوهما نقول :
هو ضراب وشراب وكسار كما جاءوا بالحيثي والخصيصي والخليفي
بالتشديد ، من حث وخص وخلف الثلاثية قطعا للمبالغة ، فكذا التفعال
مصدر للثلاثي مبالغة نصا ، ومصدر انثلاثي غير التفعال محتمل
للقلة والكثرة •

قال سيويو : هذا باب ما يكثر فيه المصدر فتلقه الزوائد
وتبنيه بناء آخر ، كما أنك قلت في فعلت بالتخفيف فقلت أي بالتشديد

حين كثرت الفعل ، وذلك قولك في الهدر التهدار ، وفي اللعب التلعب ،
وفي الرد الترداد ، وفي الصفق التصفاق ، وفي الجولان التجوال ،
وفي القتل التقتال ، وفي السير التسيار ، وايس شيء من هذا
مصدر فعلت بالتشديد ، ولكن لما أردت التكثير بنيت المصدر على
هذا ، كما بنيت فعلت بالتخفيف على فعلات بالتشديد أ ه .

وكذا قال من سلك مسلك سيوييه ، وعليه السيوطي ، واختلفوا
أيضا : هل هو مقيس أو سماعي ، واختار السيوطي أنه سماعي
قال : وزعم بعضهم قياس التفعال .

قال الدماميني في شرح التسهيل : وأما التفعال بالكسر كالتيبان
والتلقاء ، فليس بمصدر بل بمنزلة اسم المصدر أ ه .

قلت : الظاهر أن التلقاء غير مصدر وغير اسمه ، بل ظرف إلا إن
أريد معنى من لقي يلقي ، وظاهر قواه كالبيان والتلقاء أنه ورد
غيرهما أيضا بالكسر مما هو في معنى المصدر ، ومنه عند بعض
الترحال ، وخرج عليه قول الشاعر :

وقائلة تخشى على أظنه

سيودي به ترحاله وجعائله

وصرح الأشموني : بأن التفعال كله بالفتح إلا هذين ، قال :
على أنهما عند سيوييه اسمان ، وضع كل منهما موضع المصدر ،
وهو سهو لأنه قد ورد غيرهما بالكسر إلا إن أراد التفعال في المصدر

ومعناه ، فنعـم ليس بالكسر سواهما ، ومن اكسر في غير المصدر
التمساح لدابة في البحر ، وتبراك لموضع ، وتعشار لقلادة •

الإعراب : الواو لاستئناف ، ومن شرطية مبتدأ ويصل مجزوم
بها على الشرط وهو مضارع مستتر الفاعل جوازا والجملة لا محل
لها ان جعل الخبر جملة الشرط والجواب ، أو جملة الجواب ، وفي
محل رفع أن جعلت جملة الشرط هي الخبر ، وبتفعّل متعلق بيصل-ل ،
وتفعل مفعول يصل ، والواو لعطف الأفعال على تفعّل ، وفعل على
تقل ، فالفعال مخفوض ، وفعل منصوب ، وذاك من باب عطف
معمولين على معمولي عامل واحد ، وهو تصل ومعمولاه هما قوله :
بتفعّل ، وقونه تفعل وهو جائز اتفاقا ، وهذا إن قدرنا أن المعطوف
الفعال مع الباء محذوفة أي ، وبالأفعال فعل حذف وبقي جرّها
لجواز مثل هذا في مثل ما نحن فيه أو للضرورة أو هو بالنصب
عطا على محل قوله بتفعّل ، وأما إن عطفناه بالجر على تفعّل ،
ولم تعتبر تقدير الباء في العطف فيكون من باب عطف معمولين على
معمولي عاملين ، فالمعمولان المعطوفان الفعال المعطوف على تفعّل ،
وفعل المعطوف على تفعل ، والمعمولان المعطوف عليهما تفعّل
المعمول للباء ، وتفعّل المعمول لا تصل فالعاملان تصل والباء ، وذلك
لا يجوز على ما رجحوه كما هو مذهب الناظم والجمهور •

ولك أن تقول : ان العامل واحد وهو تصل لأن التفعّل معمول
له وصل اليه بحرف جر ، ومحلّه النصب ، ولكن عطف على لفظه ،
والفاء رابطة لجواب الشرط •

وأحمده فعل أمر مستتر الفاعل وجوبا ، والهاء مفعول به ، والجملة محلها الجزم فقط على الجواب ان جعل الخبر جملة الشرط ، أو هي وجملة الجواب معا ، وان جعل الخبر جملة الجواب فمحلها أيضا الرفع ، فلهما محلان ، ولك أن تجعل من مفعولا محذوف من باب الاشتغال يفسره أحمد المذکور ، يقدر بعد الفاء أو قبلها ، وبعد الشرط على ما بسطته في النحو لا قبل أداة الشرط ، لأن لها الصدر والخف في الفاء ، هل هي من جملة الجواب أم لا ، وعلى أنها من جملة فمحل الجزم لها ، وللجملة بعدها معا ، ومحل الرفع للجملة فقط ان جعلناها الخبر والرابط الهاء اذا جعلنا الجواب خبرا مطلقا ، وان جعل هو والجملة الشرطية فهي الرابط أو ضمير يصل ، وبما متعلق بأحمد •

والباء سببية وفعل ماض مستتر الفاعل ، والجملة صلة ما ، والواو للاستئناف أو لعطف ، وقد للتقاييل أو للتحقيق ، ويجاء مضارع مبنى للمفعول وبتفعال نائبه ، ولفعل متعلق بيجاء ، أو بمحذوف حال من تفعال أى كائناً لفعل أو بمحذوف نعت من محذوف ، أى بتفعال مصدرا ثابتاً لفعل ، وفي تكثير متعلق بيجاء ، وفي الظرفية أو للسببية ، وفعل مضاف اليه وكتسيا ومتعلق بمحذوف خبر محذوف •

• • • • •

• • • • • وقد دججلا

ما للثلاثى فعيلى مبالغة

ومن تفاعل أيضا قد يرى بدلا

أى تحقق أنهم أى العرب جعلوا ما للفعل الثلاثى ، وهو المصدر فعيلى للمبالغة ، وقل أن يرى فعيلى مصدر التفاعل بفتح العين بدل التفاعل بضمها فى كلام العرب فما موصولة واقعة على المصدر ، وكأنه قال : وقد جعل المصدر الذى يستحقه الثلاثى على وزن فعيلى ، ومثال مجىء المصدر من الثلاثى على وزن فعيلى بكسر الفاء ، وتشديد العين وكسرها ، واحدى العين زائدة ، وزيادة الياءين العين واللام والأف بعد اللام ، حثه حثيثى أى خصه ، وخلف خليفى من الخلافة قال عمر رضى الله عنه : « لولا الخليفى لأذنت » وخصه خصيصى ، وحكى الكسائى هو من خصيصاء قومه بالمد وهو شاذ كما فى التوضيح ، وقياسه القصر كما فى التصريح عن التسهيل •

قلت : فى مده وقوع الاسم على سبعة أحرف وهو غاية ما يقع به الاسم ، ومن القصر والشاهد فيه ، فخر فخيرى ، وحجز حجيرى ، أى كثر فخره وحجزه ، ويمد فخيرى أيضاً كما يأتى ، ودل دليلى كثر علمه بالدلالة ، ورسخ فيها وقت قتيلى أى كثرت نميمته ، وحض حضضى ، وكان حقه أن يتكلم على هذا فى مصادر الثلاثى ، ولكن أتى به هنا على سبيل الاستطراد لكثرة حروفه ، كما كثرت حروف السداسى والخماسى ، وهو غير مقيس •

قال السـيوطى : وزعم قوم أنه مقيس وقوله هنا وقد جعلنا
ما للثلاثى فعلى مبالغة أولى من قوله فى التسهيل ، وقد يغنى فى
التكثير عن التفعيل التفعال ، والفعلى لأنه يوهم بظاهره أن فعلى مصدر
فعل بالتشديد ، وليس كذلك بل مصدر الثلاثى كما صرح به فى الإنظم •

ومثال مجىء فعلى مصدر تفاعل بفتح العين تراموا رميا بتشديد
الميم مسكورة والياء ، غاليا المسكنة ياء فعلى والمفتوحة لام الكلمة ،
ومن ذلك قواهم كان بينهم الرميا أى الترامى الكثير ، ففعلى هنا دال
على المفاعلة بين متعدد ، وعلى التكثير والقياس هنا التفاعل بضم العين
كالتجاهل والترامى ، وهو هنا مصدر للخماسى ، وسيرة ابن اسحاق ،
وام يكن بين القوم قتال إلا الرميا بالنبل أى الترامى •

فائدة : ألف فعلى ألف التأنيث ، وفعلى هذا من أوزان ألف
ألف التأنيث المشهورة ، ومن أوزانها المشهورة مطلقاً فى الأسم والوصف
وغيره ، فعلى بضم ففتح مثل أربى لذهابية موتاً أو غيره ، وأدمى وشعبى
لموضعين •

قال ابن قتيبة : ولا رابع لها ، ويرد عليه ابن هشام أرشى بالنون
لحب من البقل يجبن به اللبن ، وجنفى بالفاء والنون والجيم لموضع ،
وجعبى لكبار النمل ، ويرد عليه أيضاً رحبى لموضع ، وحلكى لدويبة
وتكون فعلى هذا من المشهورة مذهب الناظم •

وقال ابن هشام : إنه من النادر ، بل قال خطاب شاذ الماردى ،
وفعلى بضم فسكون كبهمى اسم لنبات وأبهمت الأرض كثر بهماها •

قال سيوييه : يكون واحد أو جمعاً وألفه للتأنيث ، وقال قوم :
ألفه لللاحق والواحدة بهم-اة ، قال المبرد : هذا لا يعرف ، ولا تكون
ألف فعلى إلا للتأنيث وحبل صفة لمؤنث ، ولا مذكر لها ، والطولى
تأنيث الأطول صفة ، والرجعى مصدر ، وفعلى بفتحتين كبردى لنهر
بدمشق ، وبطرسوس ، ولجبل بالحجاز ، ولقرية بحلب ، ومرطى مصدرا
لمشية ، وحيدى صفة حمار حيادى يحيد عن ظله إذا تخيله أو لنشاطه ،
وصف به المذكر وفعلى بفتح فسكون كقتلى جمع قتيل ، ودعوى مصدراً ،
وسكرى صفة ومثله ، سيفى للطوية ، وإذا كان اسماً كأرطى وعلقى
لشجر صرف إن جعلت ألفه لللاحق بجعفر ، ومنع الصرف إن جعلت
للتأنيث وفعلى بالضم كحبارى وسمانى لطائرين ، ولاواحد والجمع ،
ويقال فى الجمع أيضاً حباريت •

ووهم الجوهرى إذ قال : ألف حبارى ليست للتأنيث ، مع أنه
قال بمنع صرفه ، وإنما يمنع صرفه لألف اتأنيث ، وفعلى بضم الفاء
وفتح العين مشدده كسمهى للباطل ، وللکذب والاهواء ، وفعلى بكسر الفاء
وفتح العين واللام مشدودة كسبطرى ، ودفعى لمشيتين ، الأولى فيها
بتختر ، والثانية فيها إسراع وتدفق ، وفعلى بكسر فسكون كذكرى
مصدراً ، وحبل جمعاً للحبل بالفتح للماء المهملة والجيم ، وهو
طائر ، وظربى جمعاً لظربان بفتح فکسر وهو دابة منتنة الريح
ولا ثالث لهما •

وفعلى بضم الفاء والعين وتشديد اللام ككُفْرِى لوعاء الطلع ،
طلع النخل ، لأنه يكفره أى يستره ، والمطلع نفسه عند الشيبانى ، وللطلق

حين يتشقق ، قال الغالى : والأول الصحيح ، لأن الاشتقاق يدل عليه ،
وفى القاموس تثليث كفه وفاءه ، وحذرى وبذرى من الحذر والتبذير •

وقال ابن ولاد : البذرى الباطل وفعيلى بضم الفاء وفتح العين
وتشديدها كخليطى وقبيطى ، وفعال بضم فتشديد كشقارى وخبازى
لنبتين ، وخضارى لطائر ، وباب حنفى وخافى وخليطى لا يختص
بالقصر ، بل يأتى أوزان مثله ممدودة نحو عرواء بالمد للحمى ، وقوتها
وأول مسها فى رعدتها ، وفخراء بالمد وقد مر قصره ، ودخلاء بالمد لباطن
الأمور •

الإعراب : الواو للعطف أو للاستئناف ، وقد حرف تحقيق وجعل
ماض مبنى للمفعول ، وألفه انلاطلاق كما علمت فى أمثاله ، وما
نائب الفاعل وللتلاشى متعلق بفعل محذوف هو وفاعله المستتر صلة ، ما
وفعيلى مفعول ثان لجعل والأول ناب عن الفاعل ، ومبالغة ، ومبالغة مفعول
لأجله منصوب بجعل ، والواو للعطف أو للاستئناف ، ومن تفاعل متعلق
ببدلا قدم عليه للوزن والروى بمعنى مبدلا ، وفيه ما مر أولا •

وقد للتقليل أو للتحقيق ، والأول أوولى ، ويرى مضارع مبنى
للمفعول ، ونائبه مستتر جوازاً عائداً الى فعيلى ، وبدلا مفعول ثان
والأول ناب عن الفاعل ، وأيضا مفعول مطلق أى إض أيضاً أو آض أيضاً
أو حال أى أيضاً أو ذا أىض وصاحب الحال ضمير يرى ، وإنما ذكر
ضمير فعيلى لأنه أريد به اللفظ والوزن •

وبالفعيلة افعال قد جعلوا

مستغنيا لا لزوما فاعرف المثالا

أى وقد جعل العرب فى بعض المواضع الفعل المبدوء همزة أوصل
الذى هو على وزن فعل بتشديد اللام الثانية ، مستغنيا عن مصدره
الذى هو الافعال بتشديد اللام الأولى بمصدر على وزن الفعيلة بضم
الفاء وفتح العين ، وكسر اللام مشددة بعدها ياء ساكنة ، وبعد
الياء لام مفتوحة بعدها تاء ، وذلك على سبيل النيابة عن المصدر
المقيس لا على سبيل اللزوم ، أى الاطراد نحو : اقشعر بتشديد الراء
قشعريرة بضم القاف وفتح الشين وسكون العين ، وهى لام الكلمة
والراء الأولى لام ثانية مكسورة بعدها ياء ، فراء فتاء زوائد ، أو
اللام الثانية هى الراء الثانية ، والأولى زائدة ، واطمان طمأنينة بضم
الطاء وفتح الميم بعدها همزة ساكنة ، أو ألف زائدة ، وقيل : أصل وبعدها
نون هى لام الكلمة مكسورة ، وبعدها ياء ساكنة ، وبعد الياء نون
مفتوحة بعدها تاء ، والقياس الاقشعرار والاطمئنان ، وقد سمعا من
العرب والى سماعهما وسماع مثلهما فى ذلك أشار بقواه : مستغنيا
لا لزوما ، بل القياس المطرد نحو الاطمئنان والاقشعرار ، ولا نحو
القشعريرة والطمأنينة •

وقد يقال : قصد بقوله فاعرف المثالا الاستظهار على كون الفعيلة
معنيا لا لازما ، لأنه لو كان لازما لم يسمع الاقشعرار والاطمئنان
والاشمئزاز ونحوها ، والمثل بضم الميم والثاء جمع مثال ، قال فى
الخلاصة :

وفعل لاسم رباعى بمد قد زيد قبل لام إعلا لا

فقد الخ وهو جمع كثرة أريد به القلة ان أريد مثل الفعلية لقلتها ،
أو الكثرة إن أريد الافعال بتشديد اللام الأولى وهو الكثير ، أو أراد
الكثرة ولو أراد مثل انفعلية ، لأن من تتبعها وجد كثيرا زائدا على عشرة
وجمع انقلة أمثلة أو أراد المثل مطلقاً ، أى فاعرف المقيس من المثل
والسماعى فهو جمع كثرة مراد به الكثرة ، ويجوز فتح الميم والثاء
فيكون مفرداً ، ومعناه المثال ، والحق أن قوله لا لزوماً عائد الى ما
فى البيت فقط لا الى جملة المصادر الخارجة عن القياس المذكورة فى
البيت قبله فى هذا الباب ، كما هو ظاهر ، وكما صرح به صاحب
التحقيق ، وصاحب فتح الأقفال فى فتح الأقفال ، لا عائد الى المصادر
الخارجة عن القياس المذكورة كما يوهمه تعبير صاحب فتح الأقفال
فى صغيرة إذ قال : وقد أشار بقوله مستغنياً لزوماً الى أن ذلك كله
إنما هو على سبيل النيابة عن المصادر القياسية ، لا على سبيل
اللزوم أى الاطراد ا . ه . ه .

لأن قوله مستغنياً معمول لجعلوا ، وجعلوا مسلط على فعلل ،
ومستغنيا مسلط على بالفعيلة ، ولزوما معطوف على مستغنيا أو عائد الى
الفعيلة على ما يأتى ، اللهم إلا إن جعل قوله لزوما معمولاً لمخذوف
أى فعلوا ذلك ، أى أتوا بهذه المصادر المذكورة من الفعلية والفعلية
والتفعال والتفعال غير لازمة لا لازمة .

فائدة : ظاهر النظم أن هذه الأوزان المذكورة آنفا كلها مصادر ،

وعلى ذلك شرحت النظم تبعاً لظاهره ولتصريحه في التسهيل بذلك ، وقد يقال : إنها أسماء مصادر كالعطاء من أعطى ، والغسل من اغتسل ، والوضوء بضم الواو من توضأ وضعت موضع المصدر ، وهو مذهب سيبويه ، وقد قال صاحب تحقيق المقال : كون القشعريرة والطمأنينة مصدرين ليس مذهب سيبويه ، ولا مذهب أبى على ، وإنما هما عندهم اسمان لهاتين الحقيقتين ، ولو كانا مصدرين للزمتها همزة الوصل ، لأنها تلزم المصدر كما لزمت فعله ، فهما من الاقشعرار والاطمئنان بمنزلة الإنبات من أنبت ، والذي للدمايني أن هذا ليس صريحاً في كلام سيبويه بل ظاهره •

قال : وظاهر كلام سيبويه أن الطمأنينة والقشعريرة اسمان وضعاً موضع المصدر لا مصدران أ ه •

وقطع أبو حيان بأن هذا مذهب سيبويه قال : لأنه جعل القشعريرة في اقشعر كالإنبات بمعنى الإنبات أ ه •

الإعراب : الواو للاستئناف أو لعطف ، وبالفعليلة متعلق بمستغنياً ، وقدم للوزن افعلل مفعول به أول لجعلوا ، قدم للوزن ومستغنيا مفعول ثان وجعلوا فعل وفاعل ، الواو للعرب أو للنحاة ، والصراف أى اعتقدوا أن الفعليلة مفعول عن الافعالل بتشديد اللام الأولى ، ولزوماً معطوفاً على مستغنيا ، أى لا لازماً أولاً ذا لزوم ، والعطف بلا النافية ، ولا تحتاج لتكرار كما تقول : جاء راكباً لا ماشياً ، وأجاز أبو يحيى كون لزوماً حالاً من الفعليلة قرن بلا النافية ، وفيه الخالية بمصدر على تأويله بوصف •

قلت : أو يقدر مضاف أى لإذا لزوم ، قال : والتقدير جعلوا أفعال
مستغنيا بالفعليّة في حال كونه غير لازم ، ولم يكرر لا ضرورة كقوله :

قهرت العدا لا مستعينا بعصبة

ولكن بأنواع الخدائع والمكر

• • •

تأمل والفاء المعطف على جعلوا عطف طاب على خبر ، وهي
للسببية ويجوز كونها رابطة لجواب محذوف الشرط أو للاستئناف
ان أجازة الناظم ، واعرف فعل أمر مكسور الآخر لدفع التقاء الساكنين
مستتراً لفاعل وجوباً والمثلاً مفعول به •



لفاعل اجعل فاعلاً أو مفاعلة

وفعلة عنهما قد ناب فاحتملا

أى اجعل فاعلاً أو مفاعلة بكسر فاء الأول وضم ميم الثانى مصدراً للفاعل الذى على وزن فاعل بزيادة الألف وفتح العين ، وقد ينوب عن المفعول والمفاعلة فعلة بكسر الفاء وسكون العين ، فيغتفر ذلك •

مثال الأول : قاتل قتالا ، وضارب ضرباً ، وقارض قراضاً ، وخاصم خصاماً ، وعاقب عقاباً ، وجادل جدالاً ، ونادى نداء •

ومثال الثانى : قاتل مقاتلة ، وجادل مجادلة ، وضارب مضاربة ، وخاصم مخاصمة ، وقارض مقارضة ، وعاقب معاقبة ، وجالس مجالسة ، ونادى مناداة •

ومثال الثالث : ماراه مرية أى ممارسة ومراء ، وظاهر النظم أن فعلة مصدر حقيقى لفاعل بفتح العين •

والحق أنه اسم مصدر كأعطى عطاء وهو المشهور الذى هو ظاهر كلام سيوييه ، أو هو اسم استغنى به عن المصدر ، ويجاب بأنه لم يرد أن فعلة ناب فى المصدرية عن الفاعل والمفاعلة حتى يكون ظاهر النظم أنه مصدر بل المراد أن فعلة جاء بدلاً عن المصدر الذى هو الفاعل ، والذى هو المفاعلة أى اسم غير مصدر ناب عن المصدر ، وهو غير مقيس ، وظاهر النظم أن الفاعل والمفاعلة مقيسان جميعاً وهو كذلك ، وهو ظاهر الخلاصة أيضاً ، وبه صرح ابن هشام ، وحيث سمعا

معاً في لفظ واحد فظاهر ، وإن سمع أحدهما اقتصر عليه ، وقيل :
ينطق بالآخر أيضاً ، وإن لم يسمع واحد منهما قياساً جميعاً ، وقيل :
أحدهما والحق قياسهما جميعاً •

والظاهر أن سيبويه يقول بقياس الفعال والمفاعلة جميعاً ، لكن
المفاعلة عنده وعند غيره أكثر وروداً واطراداً ، ويكون في كل فعل على
فاعل بالفتح ، ولا يترك والفعال قد يترك قالوا مجالسة ، ولم يقولوا
جالسا فكلاهما عنده مطرد ، ولكن المطرد دائماً هو المفاعلة •

قال الدماميني : والمطرود دائماً عند سيبويه المفاعلة ، فقد
يتركون الفعال ولا يتركون المفاعلة ، قالوا : جالس مجالسة ، ولم
يقولوا جالسا • • •

ونقل بعضهم عن سيبويه أنا المقيس المفاعلة لا غير ، وأنه احتج
بأنهم قد يتركون الفعال ، ولا يتركون المفاعلة ، كما رأيت في مجالسة ،
وكما تراه في المبدوء بالياء فإنه لا يأتي منه الفعال لثقل الكسر
على الياء إلا ما شذ ، وظاهر النظمين أن فعلاً مقيساً مطلقاً ، وليس
كذلك ، فإن المبدوء بالياء يقتصر فيه على المفاعلة ، ولا يقال منه
الفعال لثقل الكسر على الياء كما مر •

وقد نص الناظم في التسهيل على ندور فعال فيما فاءه ياء ،
حكى ابن سـيدة ياءه يواماً بكسر الياء ، وحكى مياومة على القياس ،
ومعنى اليوام والمياومة المعاملة بالأيام كما في القاموس ، ومن نص
على ذلك ابن هشام في التوضيح •

قال : ويمتنع الفعـال فيما فـاؤه ياء نحو : يـاسـر ويـامـن أى
فيقال يـاسـر مـياسـرة ويـامـن مـيامـنة ، أى أخذ بهم يساراً ، وأخذ بهم
يميناً أى الى جهة اليمين ، والى جهة اليسار ، ولا يقال يمانا ويساراً
وكذا قال السيوطى ، ويلزم مفاعلة فيمـا فـاؤه ياء كياسـر مياسـرة ، ونـدر
فيه فعـال كـياوم يـواماً ، فالأولى للناظم أن لا يطلق فى النظمين ، بل
يفيد الفـعـال بما لم تكن فـاؤه ياء ، فان اليائى الفاء كثير ، لا نادر
حتى يقال تركه لندوره ، وإنما ينـدر مجىء مصدره على فعـال لثقل
الكسر على الياء حتى زعم بعضهم أنه ليس فى كلام العرب ياء مكسورة
أول الكلمة الإيعار جمع يعر ، وهو الجدى ويسار لغة فى يسار
بالفتح •

واعلم أن أصل الفـعـال بالكسر الفـيـعـال بالياء بعد الفاء ، وهى
ألف فاعل بفتح العين قلبت ياء لوقوعها بعد كسرة وحذفت تك الياء
للتخفيف ، فهو أصل مهجور حتى إن النطق به يعد من الشذوذ ، وقد ورد
قيتالا وضيرابا بإثبات الياء نص عـايـه الشـيـخ خـالـد وغيـره ، ولا يقاس ،
فالـفـيـعـال بالياء مما يشذ ، ولا يقاس فى مصدر فاعل بالفتح وشذوذه
من حيث الاستعمال لا من حيث القياس ، لأن القياس يقتضى ثبوت
تك الياء ، وذلك هو الحق ولم يرتض صاحب التحقيق كون أصل
فعـال فيعـالا •

قال وقيل : إن أصل فعـال فيعـال حذفت الياء استغناء بالكسرة
تدليل الرجوع إليها فى الضرورة وفيه نظر ا هـ •

قلت : لعل وجه النظر أنه قل النطق بها ، ونـدر وكثـر عـدمـها

واطرء ، فكيف يقال إنه أصل ولا يكفي في ادعاء الأصالة وجود الألف في فاعل فتقارب عنه الياء ، وما ورد في الضرورة من ثبوت الياء ، ففإنما هو للإشباع هذا مراده ، والله أعلم .

والحق عندي ما مر ، لأن المصدر يشتمل على حرف فعله ، ولا بد لفظاً أو تقديرأ كما بسطت في محله ، واعلم أن المبدوء بالواو يصح يصح فيه الفاعل والمفاعلة ، لأنه أقوى من الياء ، والياء لما كانت تنشأ من الكسرة كان كسرهما كاجتماع كسرتين نحو : واصله وصالا ومواصلة ، وواعده وعادأ ومواعدة .

الإعراب : لفاعل متعلق بمحذوف مفعول ثان لا جعل ، وفالا هو الأول ، أى كائنين بكسر النون الثانية ، ومفاعلة معطوف على فعالا ، وأو التخيير أو بمعنى الواو ، واجعل فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، والجملة مستأنفة أو معطوفة بواو محذوفة أو لفاعل متعلق بمحذوف نعت لمفعول ثان محذوف ، أى مصدرين ثابتين لفاعل ، وإن جعلت اجعل بمعنى اثبت بكسر الهمزة تعدى لواحد هو فعالا ، ويتعلق لفاعل باجعل .

والواو للاستئناف أو للعطف أو للصال ، وصاحب الحال فعالا ومفاعله ، فيكون الربط بالواو والضمير أو ضمير اجعل ، فالربط بالواو على حد جاء زيد والشمس طالعة إذا أعربت جملة الشمس طالعة حالا ، وفعلة مبتدأ ، وعنهما متعلق بناب ، وقدم للوزن ، والضمير عائد لفعال ومفاعلة ، وقد حرف تحقيق أو تقليل ، لأن قد تكون للتقليل مع الماضي كالمضارع ، ولا مانع من كونهما للتحقيق والتقليل ، كما نصوا عليه .

وناب ماضٍ مستتر الفاعل عائداً لفعلته ، وذكر لأن المراد به-
اللفظ ، والوزن والجهلة خبر ، والرابط هو المستتر ، ويجوز عطف
فعلته على فعلال أو مفاعلة ، فينصب ، وجملة قد ناب حال من فعلته
وهو معرفة علم على ما كان بوزنه ، وفعله فاعل بالفتح ، وفائدة قد
ناب الدلالة على الفرعية أو عليها وعلى القلة ، والفاء للعطف على قد
ناب والمسببية .

واحتمل ماضٍ مبني للمفعول ، والنائب مستتر جوازا عائداً لفعلته
أي سومح فيه ، واغتفر وقيل وم- ذا أولى من كون الجملة معطوفة
على جملة فعلته قد ناب ، وأولى من كون الفاء للعطف أو للاستئناف ،
واحتمل أمر مستتر الفاعل جوباً ، مفتوح التاء مؤكد بنون خفيفة قلبت
الفاء .



ما عينه اعتلت الإفعال منه
والاستفعال بالتاء وتعويض بها حصلاً

من المزال
.

أى الفعل الذى على وزن أفعل المفعول العين يجىء مصدره بوزن
إفعال بكسر الهمزة ، لكن تنقل فتحة عينه لفائه فتقلب ألفا ، فتجتمع ألفان
فتزال أحدهما أعنى تسقط ، فيؤتى بالتاء عوضاً عنها ، والفعل المفعول
العين الذى على وزن استفعل يجىء مصدره بوزن استفعال ، لكن تنقل
فتحة عينه لقائه فتقلب ألفا فتجتمع ألفان ، فتحذف إحداهما وتعوض
عنها التاء .

مثال أفعل : أقام إقامة ، وأعان إعانة ، وأبان إبانة ، وأعاد إعادة ،
وهو رباعى أعنى الفعل بزيادة الهمزة .

ومثال استفعل : استقام استقامة ، واستعان استعانة ، واستبان
استبانة ، واستعاذ استعاذة ، وهو سداسى أعنى الفعل بزيادة الهمزة
والسين والتاء ، والأصل مثلاً أقام اقواما بكسر همزة المصدر ، واستقام
استقواما ، وأبان ابيانا ، واستبان استبياناً ، فحمل المصدر على فعله
فى الإعمال ، فنقلت فتحة الواو والياء لما قبلهما ، وهما عين
الكلمة فقلبتا ألفين لتحركهما فى الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن ، فاجتمعت
ألفان : ألف أصلها ياء أو واو وهى عين الكلمة ، وألف الإفعال
والاستفعال ، فيجب حذف إحدى الألفين لئلا يلتقى ساكنان ، أو قل

نقلت حركة الواو والياء لما قبلهما ، والذي قبلهما هو فاء الكلمة ،
ثم قلبتا ألفا لتجانس الفتحة ، ولكن ما مر من كون القلب ألفا
للتحرك في الأصل وانفتاح ما قبلهما أولى وأقوى •

قلت : ذكرت الشراح بعض ذلك وقد يبحث فيه بأن شرط قلب
الواو ألفا إذا كانت عيناً أن لا يقع بعدها ساكن ، والجواب عندي
أن ذلك في غير الإفعال والاستفعال ، لأن الإعلال فيهما بالحمل على
الفعل ، والاشتراط المذكور إنما هو في استحقاق الكلمة لذاتها الإعلال ،
ولأنه ولو وقع بعدها ساكن لكن لما كان هذا الساكن يحذف بعد
إعلال الواو قبلها كان وجوده كالمعدم ، وهذا التوجيه الآخر مبني
على أن المحذوف ألف الإفعال والاستفعال •

وقد اختلف في المحذوف من الألفين : فقال الناظم في الخلاصة في
أواخرها وفي التسهيل ، وسيبويه والخليل والبصريون غير الأخفش ، وابن
هشام في التوضيح والمغنى : إن المحذوف ألف الإفعال والاستفعال ،
والتاء عوض عنها لأنها انزائدة ولقربها من الظرف ولأن الاستفعال
بها حصل ذكر العلتين السابقتين ابن هشام ، وذكر الآخرة الشيخ
خالد ، ويبحث فيها بأنه لا يمكن الجمع بين ألفين حتى يحصل الاستفعال
كما قاله الدنوشري ، وأجاب الإسقاطي بأن الجمع بين الألفين ممكن ،
بل وقع في صريح كلام القراء والنحاة •

قال الصبان : أى عند المد بقدر أربع حركات ، وإلى كون
المحذوف ألف الإفعال والاستفعال أشار الناظم في الخلاصة بقوله :

وَألف الإفعال واسـتـفـعال أزل لـدى الإءـلال

والتا ألزم عوض •

ويؤيده أنه عهد حذف حرف العلة قبل الآخر نحو : زناديق وزنادق ، وقد علمت أن قلب العين ألفاً سابق على حذف ألف الإفعال والاستفعال ، وبه صرح أيضاً في التوضيح ، وصرح ابن الناظم بأن حذف الألف سابق على القلب ، وإنما احتاجوا أن يقولوا بعد النقل تحركت وانفتح ما قبلها الخ ، مع أنه قد يقال لما نقلت حركتها حذفت لأنه لا بد في الفعل من ذلك والمصدر تبع له في الإعلال ، ولأن الكلام في حذف الألف الثانية وهي ألف الإفعال والاستفعال ، نعم للاخفش ومن معه أن يقولوا ذلك فافهم •

وقال الأخفش والفراء والكوفيون : إن المحذوفة هي الألف المبدلة عن عين الكلمة ، وهي الألف الأولى في الأمثلة المتصلة بالفاء بعدها ، والتاء عوض ، ويؤيده أن المعهود في التاء أنها لا تعوض إلا عن الأصول كعدة وثبة وسنة ، وأن ألف الافعال والاستفعال دال على معنى ، فتفتوت الدلالة بحذفه ، ولأنها أعنى العين اعتلت في الفعل والمصدر محمـولا عليه ، فطرقة التغير بنقل حركتها وقلبها ، والتغير يأنس بمثله ، وأن العين كثيراً ما يعرض لها الحذف في غير هذا الموضع فحذفها أولى ، وأنه إذا اجتمع الزائد والأصل فالمحذوف هو الأصل ، وإذا التقى ساكنان فالمحذوف هو الأول •

ويجاب عن هذين بأن محل ذلك ما إذا كان الثاني حرفاً صحيحاً من

الساكنين ، وهذا معتل ، وقد مر مثل هذه في مقول ومبيع ، فهنا ما هنالك ، والناظم لم يبين في هذا النظم ما المحذوف ، بل أطلق أن التاء عوض مما أزيل وحذف فيصح تخريجه على أحد المذهبين ، ولكن الحق أن مراده أن المحذوف ألف الافعال والاستفعال لتصريحه به في الخلاصة ، فليخرج هذا النظم عليه وبه صرح أيضاً في الكافية في باب الإبدال، ظهر لى أنه صرح بأن المحذوف العين في باب تصريف الفعل غير الثلاثى من الكافية ، فيصح تخريج هذا النظم عليه ، ولكن تخريجه على ما مر أولى لأنه الأكثر في كتبه ، وكأنه أطلق هنا ليعم المذهبين •

ومراده بالاعتلال الإعلال ، أطلق العام وأراد انخاص كما مر مثله ، لأن المعتل غير المعل ، وهو الذى حرف العلة فيه متحرك جار مجرى الصحيح كما مر نحو : استحوذ استحواذاً ، واستعور استعواراً ، واستحول استحوالا ، واستعيل الصبى استيعالا ، وأغيمت السماء إغيام ، وأحول إحوالا ، وأعول إعوالا كثر عياله أو رفع صوته بالبكاء فأثبت ألف الإفعال والاستفعال وعين الكلمة ، فلا تاء تعوض وهذا عند النحاة يحفظ ولا يقاس عليه وهو شاذ ، وهو تنبيه على الأصل ، فالأولى تعبيره في الخلاصة بالإعلال لا بالاعتلال ليخرج هذه الأمثلة ونحوها مما صح فيه حرف العلة ، ووقع عينا في أفعال أو استفعال حيث قال : وألف الإفعال واستفعال أزل لدى الإعلال ، والأولى أن يعبر هنا أيضاً بالاعلال ، ولكنه عبر بالاعتلال العام ، والمراد الإعلال الخاص لقريضة أن المتحرك كالصحيح ، فلا يحذف فضلا عن تعويض التاء ، ولقريضة الخلاصة •

وقال أبو زيد : إن تصحيح العين لغة قوم يقاس عليها ما لم يرد فتقول عليها : أقام إقواماً ، واستقام استقواماً ، وهكذا وحكى الجوهري عن أبي زيد أنه حكى عن العرب تصحيح أفعل واستفعل تصحياً مطرداً في الباب كله •

وقال الجوهري في موضع آخر : تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة •

وقال الناظم في التسهيل : إن التصحيح مطرد في ما أهمل ثلاثيه ، وأراد بذلك استنوق الجمل استنواقاً ، واستيتست الشاة استيتاساً ، واحترز بالإفعال والاستفعال عن غيرهما مما أعلت عينه كالافتعال والانفعال ، فانها تثبت ولا تحذف فكلا عن التعويض كاختار اختياراً ، وانقاد انقياداً ، هذا وقد لا يؤتى بالتاء عوضاً عن المزال كما قال في الخلاصة : وغائباً ذا التاء لزم أى ، وصاحب ما ذكر من نحو إقامة واستعازة التاء غالباً أو المراد لزم التاء في غالب المواد فلا يقال اللزوم ينافي الغلبة ، وعلى الغلبة يحمل ما هنا ، وحذف تك التاء أجازته بعض مطلقاً •

قال بعض : وهو مذهب سيبويه مستدلاً بقوله تعالى : (وإقام الصلاة) قال سيبويه : تقول أريته إراء مثل أقمته إقاماً ، لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا ، وبعض إن أضيف الاسم نحو : (وإقام الصلاة) وهو مذهب الفراء وهو الظاهر عند بعض ، وما استدل به سيبويه يمكن رده اليه ، وإن لم تكن الإضافة فالحذف غير مقيس ، وبعض في الشعر •

وصرح في أواخر الخلاصة بأن حذفها سماعي ، قال : وحذفها بالنقل
ربما عرض أي بالسماع •

قال ابن النازم ، والشيخ خالد في أو آخر التصريح : ويكثر
حذفها مع الإضافة ، قيل : وحسن حذفها في الآية مقارنته لقوله بعد :
(وإيتاء الزكاة) وفي الحديث كاستنار البدر ، قال الشيخ خالد مع ابن
هشام ، وقد تحذف انتاء للإضافة عند ابن مالك ، وحذفها مع غير
الإضافة قليل حكى الأخفش أجاب إجابا ، وأراه إراء ، أصل إراء رأى
نقلت فتحة الهمزة للراء ، ثم حذفت وقلبت الياء همزة لتطرفها بعد
ألف زائدة ، وهذا بناء على أن الهمزة حرف علة وهو مذهب النازم ،
وإلا فالعين غير معتلة قاله زكرياء ، وظاهره أنه حذفت الهمزة من أول
الأمر بدون قلبها لتحركها في الأصل وانفتاح ما قلبها ، وهو
خلاف ما نحن فيه ، فلعله أراد حذفت بعد قلبها ألفاً ، وعلى القول
الآخر تقلب ألفا وتحذف ألف الأفعال •

والحق أن لا يكون خلاف في إراءة ونحوه أن المحذوف همزة رأى
لا ألف الأفعال ، فليس من باب إقامة في كل وجه ، بل من حيث وجود
النقل والحذف ، ومطلق القلب للهمزة ألفاً ان قلنا به واستحقاق التاء •

واعلم أنه قال صاحب التحقيق : إن ظاهر كلام بعض الأئمة
أن الخلاف في مسألة إقامة واستقامة ليس بمنصوص عليه أصالة ،
وإنما هو إجراء على الخلاف في مقول ومبيع • هـ بإيضاح مني •

واعلم أن وزن نحو : إقامة على القول بأن المحذوف ألف الأفعال
إشعلة بكسر الهمزة وفتح الفاء وسكون العين على ظاهر اللفظ ، وعلى
القول بأن المحذوف عين الكلمة وزنه إقالة بكسر الهمزة وإسقاط العين ،
ووزن نحو استقامة على القول بحذف ألف الاستفعال استفعلة بكسر
الهمزة وإتاء ، وسكون السين بينهما وفتح الفاء ، وسكون العين على
على ظاهر اللفظ ، وعلى القول بحذف يمين الكلمة وزنه استقالة بكسر
الهمزة والتاء وسكون السين وفتح الفاء ، وإسكان العين •

الإعراب : ما مبتدأ واقعة على الفعل الذى على وزن أفعل ،
والذى على وزن استفعال وعين مبتدأ والها مضاف إليه ، واعتلت فعل
ماض مستتر الفاعل جوازاً عائداً الى عينه ، وتاء التأنيث كسرت لالتقاء
لساكنين ، والجملة خبر المبتدأ الذى هو عين والرباط المستتر ، والمبتدأ
والخبر صلة ما ، والهاء عائد والإفعال بسكون اللام مبتدأ ثان ،
والاستفعال معطوف عليه ، ولامه الأولى مكسورة لالتقاء الساكنين
لا بحركة النقل ، لأن همزة استفعال للوصل فلم تثبت فضلاً عن تحريكها ،
ومنه متعلق بمحذوف حال من الإفعال والاستفعال على القول بجوازه
من المبتدأ أو حال من ضمير الاستقرار فى قوله بالتاء أو بمعرف بال
محذوف نعت لإفعال أى الأفعال الكائن أو المأخوذ منه ، ويقدر مثله
للاستفعال •

وبالتا بالقصر للضرورة متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثانى ، أى
ثابتان بالتاء ، والجملة خبر الأول والعائد هاء منه لأنها عائدة الى
ما ، ويجوز تعليق منه بالاستقرار ، وجملة المبتدأ والخبر مستأنفة
أو مقطوفة بواو محذوفة ، والواو للمعطف أو للاستئناف أو للحال ،

وصاحب الحال التا أو ضمير الاستقرار ، تعويض مبتدأ وبها متعلق
بحصلا ، وقدم للوزن والروى والحصر ، والضمير للتاء •

وحصلا ماضٍ مستتر الفاعل جوازاً ، والجملة خبر المبتدأ والرباط
هو المستتر ، وسوغ الابتداء بتعويض تقديم وار الحال إن جعلنا الواو
للحال ، وإن جعلناها للعطف فالمسوغ العطف للجملة على جملة فيها
معرفة على مذهب النازم من أنه لا يخص بالمفردات ، والمسوغ الحصر
إن جعلت للاستئناف أو إرادة الحصر مطلقاً وحده ، أو مع ما مر أى
ما حصل بها إلا تعويض ، كما أن المراد أيضاً ما حصل التعويض
هنا إلا بها ، بل هذا انحصر الآخر دلت عليه العبارة حيث قدم قوله
بها ، ومن المزال متعلق بحصل ، والمزال نعت لمحذوف ، أى الحرف
المزال أى المحذوف ، وهو اسم مفعول أزال الذى هو متعد بالهمزة •

ومن بمعنى عن أو للبديهة ، ولا تعلق بتعويض لأنه يلزم عليه
الإخبار عن المصدر قبل تمام معمولاته ، وهو كالموصول لا يخبر عنه
قبل تمام صلتة ، وإن أجزنا الإخبار عنه قبل تمام معموله مطلقاً على
قلة ، أو للضرورة ويسهلها أن المعمول جار ومجرور ، أو مجرور وعلقناه
به كان تعليقه به مسوغاً ، وكذا إن علق قوله بها بتعويض يكون تعليقه
به مسوغاً ، وعليه عول صاحب تحقيق المقال ، وزعم أن انباء سببية أو
ظرفية ، ويصح كون المسوغ كون المبتدأ فاعلاً فى المعنى •

• • • وإن تلحق بغيرهما

تبن بها مرة من الذين عملا

أى وإن تلحق التاء بغير الإفعال واستفعال المعنى العين مما لم

يكن فيه التاء عوضاً ، ولا مبنياً عليها المصدر تظهر بها المرة الواحدة
مما عمله العامل نحو : أكرم إكرامة ، وأحول إحالة ، واستخرج
استخرجة ، واستحوذ استحوذاً ، وانطلق انطلاقة ، واقدر اقتداراً ،
واختار اختياره ، وتقاتل تقاتلة ، وأعطى إعطاءً ، وقعنسس اقعنساسة ،
واغدودن اغديدانة ، وقدس تقديسة ، وتدحرج تدحرجة ، واقشعر
اقشعرارة ، وقاتل قتالة فضمير تلحق للتاء ، وكذا الضمير في بها ،
وضمير قوله بغيرها للأفعال والاستفعال المعلى العين ، وتبن بفتح التاء
بمعنى تظهر ومرة أى الفعلة الواحدة ، وانذى عمل بمعنى الفعل الذى
فعله الفاعل ، وزعم في فتح الأفعال المراد بالذى عملاً المصدر ، وأنه سماه
معمولاً لأنه مفعول مطلق ا . ه .

وأصله لصاحب تحقيق المقال وغيره ، وتبعه فيه والأولى م-ا
قلته ، وظاهر النظم أن التاء تلحق للدلالة على المرة في كل مصدر
سماعى ، أو مقيس مشهور أو غير مشهور ، مما لا تاء فيه ، ونص
عليه في التسهيل نصاً فذلك مذهب للناظم لا سهو منه ، ولا إطلاق في
محل التقييد كما توهمه أبو يحيى ، وقد مر أنها تلحق المقيس ،
والمشهور على تفصيل سابق .

وزعم أبو يحيى أنها لا تلحق مصادر هذا الباب إلا ما كان
منها مجرداً من التاء مقيساً ، وأما المسموع فلا تأمّه فإن قوله وأما
المسموع فلا ظاهر في أن المسموع مطلقاً لا تلحقه ، ولا تلحق إلا
القياسى وهو قول قد تقدم ذكره ، وعليه فان قلنا الفاعل كالتعال
غير مقيس لم تلحقه التاء ، وإن قلنا بقياسه لحصته ، وإن قلنا بعدم
قياس الفاعل لم تلحقه كدحراج ، وإن قلنا بقياسه لحقته كدحراجة .

قال صاحب التحقيق : لا تلحق الفعل بالفتح كالزلال ، وفعالا بالكسر والتشديد ككذاب وتفعالا كتملاق بكسر الأولين وتشديد الثالث ، وفعلى كتهقري ، وفعلاء كقرفصاء ، وتفعال بالفتح والسكون كتكرارا وتفعالا بالكسر والسكون كتبيان ، وفعلى بالكسر والتشديد كحشيى على ما اقتضاه كلام الناظم أنها من مصادر غير الثلاثى والحاصل أنها تحقق المصادر الأصول لا الفروع النائية ا . ه .

قلت : ليس ظاهر النظم أن فعلى من غير الثلاثى بل صرح بأنه من الثلاثى ، والجواب أنه أراد بفعلى الذى ظاهر النظم أنه من غير الثلاثى فعلى النائب عن التفاعل .

الإعراب : الواو للعطف أو للاستئناف ، وإن حرف شرط وتلحق مضارع مبنى للمفعول شرط أن ونائبه مستتر جوازاً عائداً للتاء ، وبغير متعلق بتحقاق ، وهما مضاف إليه أو المضاف إليه الهاء فقط ، والميم زائدة ، والألف علامة الاثنين ، وتبن تفتح التاء مضارع مجزوم على الجواب ، وبها متعلق بتبن وهما فى بها عائداً للتاء ، ومرة فاعل تبن ، ومن الذى متعلق بتبن أو بمحذوف نعت لمرة ، وفعل ماض مبنى للمفعول مستتر النائب ، والجملة صلة ، والرابط هو المستتر ، وذلك الذى سبق مبنى على أن الحق من اللازم تعدى بالهمزة لواحد ، وإن قلنا : إنه من المتعدى فيتعدى مع الهمزة لاثنين فباء بغيرهما زائدة وغير مفعول به ثان .

ولك أن تجعل تلحق مبنيًا للفاعل ، والفاعل مستتر وجوباً عائداً للمخاطب ، فيكون المفعول الأول محذوفاً أى وإن تلحق التاء ، والثانى غير وزيدت فيه الباء وإن عدى لواحد محذوف فالباء غير زائدة وعلى كل حال

فالماضى رباعى ، ولك أن تقرأه مفتوح التاء ثلاثياً ماضيه وفاعله عائد للتاء ، وباء بغير زائدة وغير مفعول به ، ولك أن تجعله لازماً أى وإن تتصل بغيرهما فالباء غير زائدة •

ولك أن تجعل تبين مضارع أبان فتضم التاء خطاباً ، ومرة مفعول به ولو على بناء تلحق المفعول ، فيكون كالإظهار بعد الخفاء أخفى فى تلحق بالبناء المفعول إذ لم يخاطب به ، وأظهر فى تبين وهذا إن أراد بفاعل تلحق المخاطب ، لكن أناب عنه المفعول ، واك على ضعف أيضاً أن تجعل تبين رباعياً للغيبة ضميره للتاء ، وبها على حذف مضاف أى بنفسهما ومرة مفعول به •

فائدة : مرة فى مثل قولك : فعلت كذا مرة ظرف زمان قاله البطلاوى وغيره ، وقال المرزوقى ، والناصر اللقائى : مفعول مطلق مبين للعدد وهو الملائم لجميع استعمالاتها ، وتكرر بالفعل ببعد فيقال مرة بعد مرة ، وبمثل بعد وقد تكرر بدون فصل فيقال : مرة مرة فقليل الثانى تأكيد المألول ، وقيل : حال على حد فهمت الكتاب مسألة مسألة ، والله أعلم •

ومرة المصدر الذى تلازمه

بذكر واحدة تبدو لمن عقلا

أى والمرة من المصدر الذى تلازمه التاء إنما تظهر لمن كان
ذا عقل بذكر ما يدل على الوحدة من نحو : واحدة ومرة كإعانة واحدة ،
واستقامة واحدة ، واستعانة واحدة ، ودحرجة واحدة ، ومقاتلة واحدة ،
وتركية واحدة ، وقشعريرة واحدة ، سواء فى ذلك المقيس وغيره كما رأيت ،
وضمير تلازم للتاء والهاء للمصدر المعنوت بالذى ، وتبدو بمعنى تظهر
وضميره للمرة ، وقد بسطت الكلام فى غير هذا على الوحدة وتصاريفه •

فائدة : لك أن تجعل قوله ومرة المصدر الذى الخ راجعاً
لثلاثى وغيره ، ولو كان الباب لغيره ، لأنه أكثر فائدة من رجوعه لغير
الثلاثى فقط ، ولا سيما قد حصل للثلاثى بعض اشتراك فى هذا الباب ،
إذ قال : وقد جعلنا للثلاثى فقط ، ولا سيما قد حصل للثلاثى بعض
اشتراك فى هذا الباب ، إذ قال : وقد جعلنا للثلاثى فاعلى
مبالغة •

الإعراب : الواو للاستئناف أو للعطف ، ومرة مبتدأ مضاف
للمصدر المعنوت بالذى الموصول بجمله تلازمه من فعل وفاعل مستتر
جوازاً ، ومفعول هو الربط ، والصلة لغير ما هى له ، ولم يظهر الضمير
لاضرورة ، أو لأنه أجاز عند أمن اللبس عدم الظهور ، وبذكر متعلق
بتبدو قدم للوزن وللحصر بحسب ما حذف أى بذكر مثل واحدة ،
أو بذكر واحدة ونحوه •

وتبدو فعل مضارع مستتر الفاعل جوازا ، والجملة خبر المبتدأ
والرابط هو المستتر ، ولما متعلق بتبدو ، وجملة عقل من فعل ماض وفاعل
مستتر هو الرابط صلة من أو صفتها ان قال بجواز كون من
موصوفة ، قال صاحب التحقيق : ويجوز أن يكون بذكر خبر أو باء سببة
أو للمعية ، وتبدو صفة واحدة أو لا محل له . هـ

ولعله أراد أن الباء للسببية أو للمعية مطلقا لا على هذا الوجه
فقط كما توهمه عبارته ، والله أعلم .



باب

المفعل والمفعول ومعانيهما

أى هذا أو أقرأ باب المفعل بفتح الميم والعين ، والمفعول بفتح الميم وكسر العين ، وما يعنى بهما من حدث أو زمان أو مكان ، وذلك أولى من ضبط المفعل الأول بالكسر ، والثانى بالفتح ، لأنه ابتداءً فيما يأتى بالفتوح ، ومعانى معطوف على الأول أو على الثانى ، لأن لكل منهما معانى مضاف للضمير بعده وكأن الفصلين الآتين أيسا من جملة الباب ، وإلا قال والمفعلة بالفتح والمفعول بكسر الميم وفتح العين ، والمفعال والمفعلة بكسرها إلا أن حذفها تخفيفا لقرينة ذكرها بعد ، والمعانى جمع معنى •

قال السيد فى حواشى شرح الشمسية : المعنى إما مفعول كما هو الظاهر من عنى يعنى اذا قصد أى المقصد ، وإما مخفف معنى بانفسيدي اسم مفعول منه ، أى المقصود •

قال الصفوى : قوله : أما مفعول أى مفعول هو اسم مكان أو مصدر ميمى ، وكلامه يحتملها تأمل أ ه •

قال السيد فى حواشى الشمسية : للمعنى معنيان أحدهما : ما يقصد بالفعل من اللفظ والثانى ما يمكن أن يقصد من اللفظ •

قال الصفوى : وهو فى اللغة بمعنى المقصود من عنى أى قصد من غير اعتبار قصده من اللفظ بالفعل أو القوة ، قال : وذكر بعض

معنى آخر يحتاج انقل وهو المقصود من الشيء ، والله أعلم ، وقد
سبق الخلاف في المصدر الميمى ف قيل مصدر وقيل اسم مصدر وحده
الاسم الدال على الحدث وحده المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة
واسم المكان والزمان هو اسم وضع لزمان أو مكان ، باعتبار وقوع
الفعل فيه مطلقا من غير تقييد قاله السعد ، فقوله : وضع لزمان
أو مكان شامل لنحو يوم ومكان ، وقوله : باعتبار وقوع الفعل
فيه مخرج لنحو يومك أو مكانك حسن ، وقوله : مطلقا إلخ مخرج
لنحو : صمت يوما ، وجاست أمامك ، فان يوما وإماما فيهما وضعا
باعتبار وقوع الفعل ، فهما بتقيد وقوعهما فعل عامل بخلاف مضرب
لزمان الضرب ، أو مكانه فانه وضع لذلك ، سواء وقع بعد عامل
أم لا ، وكذلك مخرج فان معناه زمان الخروج المطلق أو مكانه ،
ولذلك لم يعموا اسم الزمان والمكان في مفعول ، ولا ظرف فلا يقال
مقتل زيدا ، ولا مخرج اليوم لئلا يخرج عن الاطلاق الى
التقييد ، وأما قوله :

كان مجرى الرامسات ذيولها

عليه قضيم نمقته الصوانع

بإضافة مجرى الى الفاعل ، ونصب ذيول على المفعولية فمجرى
فيه مصدر ميمى على حذف مضاف أى مكان جررها ذيولها ، وانما قدرنا
مضافا ليصح الأخبار بقضيم ، والرامسات معناه الرياح التى تثير
التراب ، وترمس به أى تدفن ، والقضيم الرق الذى يكتب فيه ، ونمقته
زينته ، وذلك لأن اسم الزمان والمكان اسم اذات غير مذهب بها
مذهب الصفات ، ولا دلالة على مجرد الحدث ، فلم تعمل بخلاف

المصدر ، فانه دال على مجرد الحدث ، وبخلاف اسم الفاعل فانه صفة ، والمقصود في الصفة الحدث ، ويخرج أيضا بقوله باعتبار وقوع الفعل نحو : المقبرة والمسجد ، فانهما اسمان لمكانين خاصين لم يلحظ فيهما وقوع الفعل ، وإنما يذكران هاهنا باعتبار الأصل ، ويجوز اخراجهما بقوله من غير تقييد •

قال الغزى : ويستفاد من قوله : وضع لزمان أو مكان ما تقدمت الإشارة إليه آنفا من مفارقة أسماء الزمان والمكان لسائر المشتقات غير الآلة في الاتصاف بالوصفية ، وذلك لأن الصفة هو ما يدل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود ، وهو ليس بصادق على أسماء الزمان والمكان ، لأخذ خصوص الزمان والمكان في مدلولهما ، واعتبار الابهام المطلق في مدلول الصفة حتى بالقياس الى خصوص الجسمية مثلا ، هذا هو التحقيق ، وبه تبين سقوط زعم من ادعى فساد تعريف الصفة المذكور معالا بانتقاضه بأسماء الزمان والمكان والآلة ، وفي حواشى العنود للسيد المحقق ، والآلة تدل على خصوصية الذات بكونه زمانا أو مكانا أو آلة مثلا المقتل ليس معناه شيئا يقع فيه القتل ، بل زمان أو مكان يقع القتل فيه ، وأم يصح مكان مقتل ، كما يصح مكان مقتول فيه •

وقال في مراح الأرواح : اسم المكان مشتق من المضارع المبنى للفاعل ، لمكان وقع فيه الفعل ، والزمان كذلك ، لكن لزمان وقع فيه الفعل أم •

فتراه يزعم أنهما مشتقان من المضارع ، وهو قول ، والحق

اشتقاقهما من المصدر ، ثم المصدر الميمي غير مشتق ، وقيل مشتق من الفعل على ما مر في المصدر ، وقيل مشتق من المصدر غير الميمي •

واعلم أن اسم المكان واسم الزمان واسم المصدر تصاغ من كل فعل متصرف تام أو ناقص نحو : المكان أى موضوع الكون ، والحصول لكن تغلبت عليه الاسمية ، فخرج عن معنى اسم المكان ، ونحو المصير أى مكان يصار إليه أى مكان الصيرورة ، والكلمة مقيس ، نعم شرط نصب اسم المكان على الظرفية ، وكذا اسم الزمان أن يكون العامل فيه من لفظه ، ومعناه كجاست مجلسك ، وأنا جالس مجلسك ، وأعجبني جلوسى مجلسك ، أمى فى مكان جلوسك ، وإلا لم ينصب على الظرفية بل على غيرها ، أو يرفع أو يخفض •

وانما لم يكتف فى نصبه عاينها بمواقفه معنى كما فى المصدر ، فيقال : أنا قاعد مجلسك لمخالفة نصبه عليها القياس ، لأنه مختص فلم يتجاوز به السماع ، بخلاف المصدر نحو وقعدت جلوسا قاله ابن هشام فى المعنى ، ولاشتراط ذلك قال فى المعنى : ومن الوهم قول الزجاج فى : (واقعدوا لهم كل مرصد) أن كل ظرف ورده أبو على فى الأغفال بأنه انما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما ، وجوز الرضى نصبه على الظرفية ، وعبارته وينصبه أيضا كل ما كان فيه معنى الاستقرار وان لم يشق مما اشتق منه نحو : جلست موضع القيام ، وتحركت مكان السكون ، وقعدت موضعك ، ومكان زيد ، وجلست منزل فلان ، وقعدت مركزه ، قال تعالى : (واقعدوا لهم كل مرصد) أ ه •

قلت : أنت خير بأن نحو مكان أو موضع انما يكون اسم

مكان ميميا بحسب الأصل ، ومما يظهر لى أن نصب كل على الظرفية
المكانية يكتفى فيها بإضافة كل ما دل على مكان ، فلا وهم ، وأما قولهم :
هو منى مقعد القابلة ، ومزجر الكلب ، ومناط الثريا ، ومقعد الازار
بتقديم العين ، ومنزلة الشغاف ، ومقعد راي الضرباء فشذ لأن العامل
ليس من لفظه أى هو منى فى القرب مقعد القابلة من النفساء ، وفى
البعد مناط الثريا من الدبران ، وفى المتوسط مزجر الكلب من الزاجر ،
وفى القرب مقعد الازار من مؤترره وعاقده ، ومنزلة الشغاف من انقلب ،
والشغاف بالفتح غلاف القلب ، وهو جلدة دونه كالحجاب ، وشغفه الحب
بلغها ، ومقعد راي الضرباء من الضرباء والزاي الأمين المشرف على
الذين يضربون القداح لئلا يخونوا وموضعه أعلى منهم ، والضرباء
بالماء جمع ضريب وهو الذى يضرب القداح والظرف ، ومن الأولى متعلق
بمحذوف هو الخبر •

وهذا أوأى من تعليق الدمامينى إياها بالقرب أو البعد أى قربه
منى مقعد القابلة ، وبعده منى مناط الثريا ، لأنه لا يناسب جعل
تلك الأسماء ظروفًا ، ومن الثانية الداخلة على النفساء مثلا متعلق باسم
المكان لا اشتقاقه ، قاله الشيخ خالد ، والمراد بقول الطبلاوى : إنه
لا يعمل فى ظرف أنه لا يعمل فى الظرف المعهود ، ويعمل فى الجار
والمجرور ، ومزجر الكلب ذم ، ومناط الثريا مدح ، هو منى مناط
الثريا أى بعيد على كبد الثريا وعلوها عنى •

من ذى الثلاثة لا يفعـل له ايت بمفعـل

عمل المصدر - قدر أو ما فيه قد عمل

أى ايت من الفعل الماضى المتصرف الذى هو صاحب ثلاثة أحرف
انذى ليس مضارعه مكسور العين ، كيفعل بكسرهما بل مفتوحهما
أو مضمومهما باسم على وزن مفعـل بفتح الميم زائدة ، وبفتح العين
للدلالة على معنى المصدر ، فيكون مصدرا ميميا أو اسم مصدر على
الخلافاً ، أو للدلالة على المكان انذى فعل فيه ذلك الفعل ، فيكون
اسم مكان أو على الزمان الذى فعل فيه ذلك الفعل ، فيكون اسم
زمان ، فأنت خير أنه أراد بذى الثلاثة الفعل ولا مسامحة في
تغييره ، كما زعم صاحب تحقيق المقال •

مثال المصدر من المضارع المفتوح : حـرم الله ممنع الزكاة بفتح
الميم الأولى والنون ، أى حرم منعها ، وأعجبني مفرح المسلم
أى فرحه ، ويجب على المكلف المستطيع المذهب الى الحج أى الذهاب
اليه ، وهى عن المشرب حال القيام أى عن انشرب (ومنامكم بالليل)
أى نومكم من نام ينام (وابتغاء مرضاتى) أى مرضاى مثل به فى
فتح الأقفال ، وهو كالسهو لأن المراد فى البيت الصحيح اللام والفاء
ومعتلها بالياء (فى يوم ذى مسغبة) أى سغب و (ذا متربة) أى ترب
و (بالرحمة) أى بالرحمة و (وتثقون اليهم بالمودة) أى بالود ،
ومغرم الدية أى عزمها ، والمرعى أى الراعى كذا مثل فى فتح
الأقفال ، وهو سهو لأن المودة واوى الفاء ، والمرعى معتل اللام ،
والشاهد فى غيرهما •

وزعم صاحب فتح الأقفال : أن المنام والمرضاة والمسغبة
والمتربة والمرحمة في الآيات ظروف ، ومثال المصدر من المضموم : يارب
هب لنا نصراً أى نصراً ، أو مكرماً أى كرماً ، ولا مرد له أى لا رد له ،
وذا مقربة أى قرب ومخمصة وميمنة ومشأمة بمعنى المصـدر ،
ومثال المكان من المفتوح ، هذا ممنع اللعب أى موضع منع
اللعب ، ومفرح الفقير فرحه (وكل أناس مشريهم) ومذهب الناس
أى موضع ذهابهم ، وملجأهم أى موضع التجأهم •

ومثاله من المضموم : هذا مدخل زيد ومخرجه ، و (مقعد
صدق) ومثال الزمان من المفتوح (من مشهد يوم عظيم) باقتنوين
في شهد أى زمان الشهادة ، من المضموم هذا اليوم مدخل الـبيـع
أى زمان دخوله ، فسواء كان المضارع المفتوح مفتوح الماضى
أو مكسوره ، وسواء المضموم مضموم الماضى أو مفتوحه ، كعلم
يعلم ومنع يمنع ، وكرم يكرم ، ونصر ينصر ، وسواء صحح العين
أو معتلها ، وسواء صحيح الفاء أو معتلها بالياء والمهموز
المضاعف •

وزعم السيوطى أن الياء انفاء يفتح ولو كسر المضارع كميسر
بفتح السين ، وانما زيدت الميم أولاً لما مر في اسم الفاعل ، وزيدت
مفتوحة لما مر أيضاً •

قال في مراح الأرواح : زيدت الميم كما في المفعول لمناسبة بيدهما ،
أى وهى وقوع الفعل ولم يزيـدوا الواو لئلا يلتبس ذلك بافعل
الداخله عليه الواو ، وحيث لم يكن لبس حمل على ما فيه اللبس ،

وفتحت الميم لأنها في مقام حرف المضارعة المفتوح ، فانظر ما مر ،
وانما فتحت العين في المكان والزمان والمصدر من المضارع لمفتوح
العين للتوافق ، ولأن الفتح أخف ، وعلى قول مراح الأرواح فتحت
في اسمى المكان والزمان لاشتقاقهما من مضارعهما المفتوح ، لأنهما
يجريان عليه ، وكذا المصدران قلنا بأشتقاقه من المضارع ، أو من
المصدر غير الميمي •

قال في التحقيق : وإذا كان المضارع على يفعل بالفتح ، وكانت
فأؤه غير واو فالثلاثة منه مفتوحة تبعا للمضارع في الزمان والمكان
والمصدر ، على قياسه من الفتح لحقة الفتح ، وعولوا هنا في الفرق
على القرائن المعنوية •

قال سيبويه : وإذا أردت المصدر ففتحته أيضا كما فتحت في يفعل ،
فإذا جاء مفتوحا في المكسور فهو في المفتوح أجدر أن يفتح ، وانما فتخوا
أيضا في الثلاثة إذا كانت عين المضارع مضمومة ، وأم يضموا تبعا
للمضارع ، لأنه ليس في الكلام مفعل بضم العين ، وعدم التاء
إلا معون ومهلك ومكرم وميسر ، ومالك بمعنى الرسالة ، وسيأتى الكلام
عليها ، فلم يبق إلا الفتح أو الكسر ، فألزموها الأخف ، وهو الفتح ،
ولأن الفتح في المصدر مطلقا معهود كفتح وشك للزمه في المعتل اللام ،
فجاء على قياس ما مضارعه مفتوح العين ، والفرق أيضا بالقرائن
المعنوية بين المكان والزمان ، والمصدر •

وأما المضارع الذي على وزن يفعل بالكسر ، وكان صحيح اللام
وفأؤه غير واو فيأتى أن المصدر منه مفعل بالفتح والزمان والمكان

بالكسر ، وذلك قياس حيث لا سماع ، وقيل وحيث كان السماع على حد ما مر ، وإذا جاز في المضارع الكسر مع الفتح أو الضم أو معهما فلك أن تراعى في المكان والزمان والمصدر طريقة الكسر ، وإن تراعى طريقة الفتح والضم .

واعلم أن فاء مفعل للشطر الأول والعين للثاني ، وفي قوله : عملا إيطاء مع قوله قبل هذا بيت واحد : عملا ، اللهم إلا أن يقال ما مر كأنه قصيدة ، وما بعد الباب قصيدة أخرى .

الإعراب : من ذى أى من صاحب متعلق بآيت أو بمحذوف حال من مفعل ، وقدم للوزن والثلاثة مضاف إليه أى الأحرف الثلاثة ، ولا حرف نفى ويفعل مبتدأ سكن للوزن أو اسمها عاملة عمل كان ، وذلك على الإطلاق سواء جعلنا يفعل علما على كل مضارع مكسور العين أو راعيناه نكرة ، أى لا مضارع له مكسور العين ، ولم تكرر لا للضرورة ، وإذا راعيناه نكرة صح جعله اسما للاعاملة عمل أن .

وله متعلق بمحذوف خبر المبتدأ أو خبر لا بوجهيهما ، والجملة نعت لذى إن قلنا اضافته لفظية أو لبدالها المحذوف المقدر نكرة ، أو منعوتها المقدر كذلك أى من فعل ذى الثلاثة أو حال من أحدهما ، لأن إضافتهما ولو لفظية تسعين مجيء الحال ، وإن قلت : بأن إضافتهما محضة قدرت منعوتا معرفة أى من الفعل ذى الثلاثة ، فالجملة حال من أحدهما ، وقد مر أن بعض المتأخرين يجيز جعل الجملة نعتا لمعرفة ويأولها بالاسم المعروف ، ويجوز أن يكون تسكين لام يفعل

للتخفيف اللادغام في لام له على حد ، ويجعل لكم قصورا ،
وايت بسكون الياء بعد ضمة الهاء متصلة بها ، وهمزة الوصل محذوفة
ولو ثبتت خطأ فعل أمر مستتر الفاعل وجوبا ، والجملة مستأنفة ، ولم
تقلب الياء واوا مع أنها ساكنة بعد ضمة لأنها في كلمة والضممة
في أخرى وبمفعول متعلق بايت ، ولمصدر متعلق به أيضا أو بمحذوف
حال من مفعول ان اعتبر معرفة ونعت ان اعتبر نكرة .

وما معطوفة بأو على مصدر المراد بها اسم الزمان واسم المكان ،
وفيه متعلق بعمل ، وليس نائبا على المشهور المصحح ، ولو كان الناظم
ممن يجيزه ، وقد للتحقيق وعمل بالبناء للمفعول ونائبه مستتر عائد
للمصدر على حذف مضاف ، أي عمل معناه والجملة صاة لما أوصفتها
والعائد الهاء ويقدر مضاف قبل الهاء ، أي في مسماه أو توقع ما على
الزمان والمكان ، ويقدر مضاف قبلها أي اسم ما فيه قد عمل ،
وذلك على مقتضى كلام صاحب التحقيق .

ويجوز أن يكون عمل مبنيا للفاعل ، وضميره عائد للمصدر ، ولم
يظهر الضمير مع أن الصلة لغير ما هي له للضرورة أو لاجازته عدم
الاعادة لا من اللبس ، هذا ويجوز اعادة ضمير عقل بالبناء للمفعول
الى العمل أي أو ما أوقع فيه العمل ، وهو المكان والزمان ،
فالرابط الهاء .

كذلك معتل لام مطلقا واذا الـ

فا كان واوا بكسر مطلقا حصـ لا

أى كما أن المصدر الميمى واسم المكان واسم الزمان من الماضى المفتوح عين المضارع والمضموم عين المضارع على وزن مفعـل بفتح الميم والعين ، كذلك المعتل اللام يكون مصدره الميمى واسم المكان واسم الزمان منه على وزن مفعـل بفتح الميم والعين مطلقا ، ويفسر هذا الاطلاق قوله : لا يفعل له ، ومعنى الاطلاق سواء كان المضارع مضموم اتعين كدعا يدعو ، أو مكسورها كرمى يرمى ، أو مفتوحها كبقى يبقى ، وسعى يسعى ، فتقول فى المصدر والمكان والزمان المدعى والمرمى والمبقى والمسعى ، بفتح الميم ، وما قبل الألف ، والأصل المدعو والمرمى والمبقى والمسعى ، بتحريك الواو والياء آخرأ ، قلبت الواو والياء ألفين بعد سلب حركتهما لتحركهما فى الأصل ، وانفتاح ما قبلها فى الحال •

ويقال فى الواوى اللام أيضا قلبت ألفا لثلاثا يلزم وقـوع اسم معرب عربى مختوما بواو بعد حركة ، ومقصوده بالاعتلال ما يشمل الاعلال كدعا وسعى ورمى ، والاعتلال المجرد عن الاعلال كبقى ورمى ، وإلى ذلك أشار بقوله : كذلك معتل لام مطلقا ، وكذلك اذا كان معتل العين كقوى ، ومنه جنة المأوى ، ومثواكم فتقول المقوى ، واذا نون ذلك حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، كمبقى ومدعى ومقوى ، ومراده بالاطلاق فى التسهيل فى قوله : ان اعتلت لامه مطلقا ، أو صحت ولم تكسر عين مضارعه أنه سواء كان مضارعه بافتتح أو بالكسر

أو بالضم صحيح الفاء كَنَّا منَّا ، وعزى معزى أو معتلها كوفى موفى ،
ووقى موقى ، ولا معنى لاقتصار أبى حيان فى شرحه على الثانى ، وتبعه
بعض ، ولا يتناول هذا الاطلاق فى النظم كون فائه صحيحة أو واوية
لئلا يتكرر مع قوله ، ولا يؤثر كون الواو فاء إلخ .

قال صاحب التحقيق : مع أن حكم واوى الفاء لم يذكره بعد
فيكون الاطلاق مخرجا له ، وفيه نظر لأن الاطلاق ينظر فيه الى
ما قبله تارة ، والى ما بعده أخرى واليهما معا تارة أخرى ، فافهم
وأما اذا كانت فاء الكلمة واوا ، وكان اللام صحيحا فاسم المصدر واسم
الزمان ، واسم لمكان على وزن مفعول بفتح الميم وكسر العين مطاوعا ،
ولا يعنى بالاطلاق شمول المصدر وغيره ، لأن هذا معلوم من تكلمه
عليه فى قوله : لمصدر أو ما فيه قد عملا ، وان احتمله مع
غيره مما يأتى على بعد ، والأولى أنه أراد بالاطلاق أنه سواء كان
المضارع مفتوح العين كوسع يوسع ، أو مكسورها كوعد يعد أو مضمومها
كوجد يجد على ما مر ، فتقول موعده وموسع وموجد بفتح الميم وكسر
ما قبل الآخر فى المصدر والزمان والمكان .

وزعم فى فتح الأقفال : أن المراد بالاطلاق فى الشطر الأول شمول
المصدر وغيره ، والصحيح الفاء والمعتل وعلى شمول المصدر وغيره ،
اقتصر فى الصغير وهو باطل لأن المصدر وغيره يعلم شمولهما من الكلام
عليهما عموما ، منذ قال لمصدر ، أو ما فيه قد عملا .

وأما المعتل بالواو فاء فيما نحن فيه من اعتلال اللام ، فانما تكلم
عليه فى قوله ، ولا يؤثر كون الواو فاء إلخ ، ولو أراد فى الشطر

لكان كالتكرير ، وزعم أيضا أن المراد بأن المراد بالاطلاق في الشطر
الثانى شمول المصدر وغيره ، وهو باطل ، لأن شمولهما يعلم منذ قال
لمصدر أو ما فيه قد عملا .

والصواب أن المراد بالاطلاقين شمول المضارع المفتوح العين ،
والمضموم والمكسور ، هذا هو الحق وليس مكان الكلام ونكته يتنبه
لها كل أحد ، فالمصدر كقوله :

وانى وان أوعدته أو وعدته

لخلاف إيمادى ومنجز موعدى

والمكان كقوله تعالى : (فاجعل بيننا وبينك موعدا) أى مكان
وعد ويحتمل المصدر ، والزمان أيضا والزمان كقوله :

تزود الى يوم الممات فانه

وان كرهته النفس آخرأ موعدى

أى زمان الوعد والى ذلك أشار بقوله : واذا الفاء كان واوا
بكسر مطلقا حصلا ، واللام للشطر الأول والفاء للشطر الثانى ، ومن
الزمان بل لهم موعد ، ومن المكان لن يجسدوا من دونه موثلا ، ومن
المصدر وموعظة للمتقين ، أى ووعظ وسواء فى واوى الفاء صحيح
العين ، ومعتاها كالموئل فانه من وال يثول ، وانما قيدت واو الفاء
بصححة اللام لقوله الآتى ، ولا يؤثر كون الواو إلخ ، أما المضاعف
ففتحه ملترم فى الثلاثة استثقالا للكسرة على الواو ، قال الله تعالى :

(مودة بينكم) وألحقوه التاء شذوذاً ، ويندرج تحت قوله : وإذا الفاء كان واو إلخ المضاعف كود ووح .

قال في التحقيق : وقد علم أن الكسر فيه لا يجوز لأن ما ضوعف وحركت الواو في مضارعه ، وهي فاء لا يكسر منه مفعل لثقل الكسر على الواو ، لأنه ينقل اليها من العين المدغمة ، ولعل الناظم لم يستثنه لقلته في كلام العرب ، ولندوره لا تكاد تجد مضاعفاً واو الفاء إلا نادراً ، وقد مر منه وج ووح وود ، ولكن قلته لا تمنع بيان حكمه أهـ بايضاح .

وأما غيره كوجل فقال سييويه : قال أكثر العرب في وجل يوجل ، ووجل ييجل موجل وموجل ، وذلك لأن يوجل وييجل وأشباههما في هذا الباب من باب فعل يفعل ، قد تعول فتقلب الواو ياء مرة وألفا مرة ، وتعل لها الياء التي قبلها حتى تكسر ، فلما كانت كذلك شبهوها بالأول ، لأنها في حال الاعلال ، ولأن الواو منها في موضع الواو من الأول ، وهما يشبهون الشيء بالشيء ، وإن لم يكن مثله في جميع حالاته .

وحدثنا يونس وغيره : أن ناساً من العرب يقولون في وجل يوجل ونحوه موجل ، كأنهم الذين قالوا يوجل فسلموه فيما سلم ، وكان يفعل لركب ونحوه شبهوه به ، وقالوا : مودة لأن الواو تسلم ولا تقلب وتعل غيره الكسر أيضاً في وجل وبابه باشتراكه مع وعد وبابه في كون كل منهما تقع الواو فيه بين ياء وحركة ، وإن كانت لا تحذف في

يوجل ، ولأنهم اذا كانوا يكسرون في الصحيح من غير المثال فكسرهم
هنا أحق .

وقال بدر الدين أى ابن النازم بأن الكسر في واوى الفاء شرطه
كسر مضارعه كوعد وورث نحو : (حتى تؤتونى موثقا من الله فلما
فلما آتوه موثقتهم) (وجعلنا بينهم موبقا) وأما غير المكسور المضارع
فالثلاثة منه بالفتح قيل : كوضع موضعا ، ووجل موجلا ، أى وضعا
ووجلا ، أى وضعا ووجلا ، أو مكانهما أو زمانهما ، والمسموع فى موضع
الكسر مشهور أو قل الفتح ، ومما ورد بالكسر ومضارعه بالفتح خلاف
ما قال بدر الدين : قوله تعالى : (ولا يطئون موطئا) ، وان قلت لم
ألزموا الفتح فى المعتل اللام والكسر فى واوى الفاء .

قأت : أما معتل اللام فالزموه الفتح فرارا من الكسر قبل الياء ،
واستثقالا للاعراب عليها ، وأما الواو اذا كانت لاما ، فانها تقاب ياء
لكسر ما قبلها .

قال سيبويه : الموضع والمصدر يعنى والزمان فيه سواء ، يعنى
فى معتل اللام ، لأنه معتل فكأن الألف والفتح أخف عليهم من الكسرة
مع الياء ، ففروا الى مفعل اذ كان مما يعنى عليه المكان والمصدر ،
وقل كسورا فى نحو : معصية ومحمية ، ولا يجىء مكسورا ابدأ بغير
الهاء ، لأن الاعراب يقع على الياء ويلحقها الاعتلال ، فصار هذا
بمنزلة الشقاء والشقاوة ، تثبت الواو مع الهاء ، وتبدل مع ذهابها ،
يعنى أن المكسور كمعصية تلزمه الهاء لتسلم الياء من وقوع الاعراب
عليها ، ألا ترى أن الموجب لاعلال الشقاء بقلب واوه همزة انما

هو خوف وقوع الاعراب على الواو ، فاذا تحصنت بالتاء انتقل الاعراب اليها ، فلم تقلب وهذه علة قلب الواو والياء المتطـرفتين همزة في مثل العطاء والبناء والسماء •

وأما واوى الفاء الصحيح اللام ، فالزموه الكسر لأن مضارعه لما التزم فيه الكسر كرهوا أن يجعلوا ما هو بمعناه وتابع له بمنزلة غيره ، والزموه وجها واحدا ، ويحتمل أن يكون ذلك خوف الالتباس بفوعل بالفتح : كجورب ، بأن يتوهم أصالة الميم وزيادة الواو ، فعدلوا الى الكسر ، لأن فوعلا بالكسر غير موجود عندهم ، وقد صرحوا بهذه العلة في باب وجل ، وأما امتناع الضم في مفعلا مطلقا مصدرا أو مكانا أو زمانا من أى فعل كان ، فلعدم وجود مفعل بالضم في كلامهم على ما مر ، وأجازت طيىء الفتح في واوى الفاء الصحيح اللام ، ولهم توسع في اللغات ، وبجمهور العرب على الكسر •

قال السيوطى : لان الواو بين الفتح والكسر أخف منها بين المفتحتين •

قال شارح مراح الأرواح : وفيه نظر ، لأن الفتح أخف الحركات والكسر ثقل ، فالفتح لخفته أولى مع الواو أ ه •

قلت : وجه كلام السيوطى أن الفتحة لا تنافى كون ما قبل الواو مضموما ، ولا تشير الى أنه غير مضموم والكسرة لبعدها عن الواو ، تظهر كون ما قبل الواو غير مضموم ، وتشير اليه تأمله تجده صحيحا ، والذوق يشهد لى ، وقيل : علة الكسر مباينة واوى الفاء لمعتل اللام ، لأن أحدهما حرف العلة في أوله ، والآخر في

آخره ، فلم يمكن الفتح في واوى الفاء لئلا يقع الاشتراك بين المتباينين ، ولم يمكن الضم لعدم مفعل بضم العين على ما مر .

وعن الصبان : أن واوى الفاء الصحيح اللام ان كسرت عين مضارعه ، ولو بحسب الأصل وجب كسر عين مفعل منه مطلقا كوعد ووثق ووهب ووطىء ، وإن فتحت عين مضارعه فتحا أصليا كوجل يوجل ، فأكثر العرب يكسر عين مفعل منه مطلقا وبعضهم يفتحها في المصدر ، ويكسرها في الظرف ، وأما طيىء فيجرون معتل الفاء بالواو الصحيح اللام مجرى صحيح الفاء واللام ، فيفتحون في مضموم العين في المضارع ومفتوحها مطلقا ، ويكسرون في الظرف في مكسورها ، ويفتحون في المصدر أ ه .

وقال صاحب التحقيق والمدابغى والحفنى : ان معتل الفاء اذا فتحت عين مضارعه ونقل فتحها الى فائه اتى هى الواو كود يود ، وجب فتح عين مفعل منه كالمودة لثقل الكسر على الواو ، ويرده ما فى القاموس وغيره من أن واو المودة تفتح وتكسر أ ه ، ويجب أن المراد أن الفتح هو القياس ، ولا يردده ورود الكسر لأنه غير قياس .

الإعراب : كذا متعلق بمحذوف خبر ، والكاف حرف خطاب ، ومعتل مبتدأ مضاف للام ومطلقا حال من ضمير الاستقرار أو من المبتدأ ان أجزنا الحال منه أو حال من الضمير المستتر فى معتل ، والواو للاستئناف أو للعطف ، وإذا ظرف زمان مستقبل ، والفاء اسم لكان

محذوفة مع خبرها دلت عليه المذكورة ، وخبرها ببناء على جواز
تفسير الشيء شيئاً قبله لا يعمل فيه ، فان كان لا يتقدم اسمها •

واذا متعلق بحصلا ، وفي ذلك وجوه مذكورة سابقا ، وواو خبر
كان المذكورة وبكسر متعلق بحصل أو بمحذوف حال من ضمير
حصل ، والتقديم للوزن والروى والحرر ومطلقا حال من ضمير
حصل ، والتقديم لا وزن والروى وحصل ماض مستتر الفاعل جوازا
عائدا الى ما ذكر من مصدر ، وما عمل فيه أو الى مفعل عاما ،
والجملة جواب إذا •



ولا يؤثر كـون الواو فاء إذا
ما اعتل لام كمولى فارع صدق ولا

أى لا يحكم بحكم الواو اذا كانت فاء من الكسر اذا كانت اللام
معتة ، والفاء واوا بل يحكم بحكم اللام المعتلة ، وهو الفتح
فان الواو من موجبات الكسر ، واعتلال اللام من موجبات الفتح فيغلب
اعتلال اللام نحو : ولى بالالف وولى بالياء مولى أى ولاية ووايا
أو مكان الولاية ، والولى أو زمانها فتسمية السيد والعبد والناصر
والقريب ونحوهم بالمولى تسمية بالمصدر الميمى ، ومعنى قوله : فارع
صدق ولاكن صادقاً فى ولائك وهو بفتح الواو والمد ، وقصر للضرورة ،
ويجوز كسر الواو والفتح أرجح أمر برعاية الواو الصادق وهذا
من اضافة العام الى الخاص ، ويرى الكوفيون ومن سلك سبيلهم مثل
هذا أنه من اضافة الصفة الى الموصوف ، وانما فتح المفعول من
معتل اللام مطلقاً لما مر ، ولئلا تجتمع كسرات الكسرة قبل الياء ،
والياء بمنزلة كسرتين •

الإعراب : الواو للاستئناف أو للعطف ، ولا حرف نفى ، ويؤثر
مضارع ، وكون فاعله مضاف للواو ، وهى اسمه وفاء خبره ، واذا ظرف
زمان مستقبل ، وجوابها محذوف دل عليه قوله : ولا يؤثر إلخ ، وقد
مر فى مثله أوجه وما زائدة ، واعتل ماض ، ولام فاعله والجملة

شرط اذا ، وكمولى متعلق بمحذوف خبر لمحذوف ، وحذفت ألفه للالتقاء الساكنين هي والتتوين ، والفاء للاستئناف ، أو لربط الجواب لشرط محذوف أى واذا أو إن سمعت بذكر المولى فارع صدق ، ولا أى ان كان لك ولاء ، وارع فعل أمر مستتر الفاعل وجوبا وصدق مفعول ارع وولا مضاف إليه •



في غير ذا عينه افتح مصدراً وسواه

أكسر وشذ الذي عن ذلك اعتزلاً

أى افتح عين مفعـل في غير ما ذكر من مفتوح عين المضارع ومضمومها ، ومعتل اللام وواوى ألفاء اذا كان مفعـل مصدراً ، وأكسر عين سوى المصدر وهو المكان والزمان ، وشذ ما لم يكن كذلك من نحو مظلمة ومطلع إلخ ، فالإشارة بذا الى ما ذكر من الماضى المضموم عين مضارعه ومفتوحها ، ومعتل اللام وواوى ألفاء ، وما عينه عائدة الى مفعـل لا باعتبار حركة عينه أو الى الاسم المتكلم عليه ، هل هو بفتح عينه أو كسرهما ، وهاء سواه للمصدر ، وسوى المصدر المكان والزمان ، وذلك الفعل الثلاثى المتصرف الذى مضارعه يفعل بالكسر صحيح اللام ، وفأؤه غير واو مصدره بوزن مفعـل بفتح العين ، والزمان والمكان بوزن مفعـل بالكسر ، وذلك نحو ضرب وحن مضرباً ومحنناً بفتح الراء والحاء أى ضرباً وحنيناً ، وبكسرهما أى موضع الضرب والحنين أو زمانهما ، وكذا المجلس والمفر والمصرف والمحمل والمحبة من يجب بكسر الراء شذوذاً ، فتفتح ذلك كله اذا كان مصدراً ، وتكسره اذا كان ظرفاً قال تعالى : (ولم يجدوا عنها مصرفاً) بالكسر أى مكان صرف (حتى يبلغ الهدى محله) منى بكسر الراء أى موضع حلوله أى نزوله (وأين المفر) بالفتح أى الفرار (وألقيت عليك محبة منى) بالفتح أى حبا .

تنبیهه : المراد بفتح العين الفتح الظاهر كمعلم ومقعد ، أى علم وقعود أو مكانهما أو زمانهما ، وكمبقى ومدعى ومرمى ، أى بقاء

ودعاء ، ورمى أو مكانها أو زمانها ، وكضرب أى ضرب والمقدر كمرء ، ومقال أصلهما مردد ومقول بفتح الدال الأولى والواو ، نقلت تحتها للساكن قبلهما ، فأدغمت الدال وقلبت الواو ألفا ، أى ردا وقولا أو مكانهما أو زمانهما ، وكمنن بالثاء-ديد وفتح الحاء أى حنين الأصل محنن بفتح النون الأولى ، نقل فتحها للحاء الساكنة قبلها ، فأدغمت فى النون بعدها ، والمراد بالكسر الكسر الظاهر كالموعد والمضرب ، أى وع-دا وموضعه أو زمانه ، وزمان الضرب أو مكانه •

والمقدر كالمودة اذا كسرت الواو ، والمحن بكسر الحاء أى السود أو موضعه أو زمانه ، وموضع الحنين وزمانه الأصل المودة والمحن بكسر الدال الأولى والنون الأولى ، نقل كسرهما للساكن قبلهما ، فأدغمتا فيما بعدهما برنامج بفتح الميم أى جامع ، وهو أن المعتل اللام مطلقا وصحيحها مع صحة الفاء أو اعتلالها بالياء اذا ضم عين مضارعه أو فتح يفتح منه مفعل مطلقا ، والمعتل الفاء بالواو يكسر مطلقا وقيل يفتح فى المصدر ان فتح مضارعه فتحا ، ويكسر ان فتح فتحا أصليا فى الظرف ، والمكسور الصحيح أو المعتل الفاء بالواو يفتح مصدره ويكسر ظرفه •

الإعراب : فى غير متعلق بافتح ، أو بمحذوف حال من ضمير افتتح أو من مصدر وإذا مضاف اليه وعين مفعول افتتح وقدم هو والجار والمجرور للوزن ، والهاء مضاف اليه •

وافتح فعل أمر مستتر الفاعل وجوبا ، ومصدرا منصوب على نزع فى وفيه ما يعلم مما فى نفسه ، وفى تقديم معمول الدال عليه ،

أو حال من ماء عينه ، لأن المضاف جزء المضاف اليه هنا ، وسوى
مفعول اكسر قدم لل- وزن وهو آخر الشطر الأول ، والهاء مضاف
اليه ، وهى أول الشطر الثانى ، ويقدر مضاف قبل سوى أى عين
سواه •

واكسر فعل أمر مستتر الفاعل والجملة معطوفة بال- واو على افتح ،
والواو للاستئناف أو لعطف الخبرية على الطلبية ، وشذ فعل ماض ،
والذى فاعل ، وعن ذا متعلق باعتزل ، وقدم للوزن والروى واللام حرف
بعد ، والكاف حرف خطاب ، واعتزل ماض مبنى للمفعول مستتر النائب
عائد للذى ، والجملة صلة الذى والاشارة بذلك الى ما تقدم من الفتح
والكسر فى مواضعه ، فافهم •



مكتبة جامعة القاهرة

مظلمة مطلع المجمع مجمدة
مذمة منسك مضة البخلا
مزلة مفرق مضلة ومذب
ب محشر مسكن محل من نزلا
ومعجز وبتاء ثم مهلكة
معتبة مفعل من ضع ومن وجلا
مع هامز احسب وضرب وزن مفعلة
موقعة كل ذا وجهاء قد حملا

هذا وما يأتى هو الذى أشار اليه بقوله وشذ الذى عن ذلك اعتزلا
فذكر فى هذه الأبيات ثلاثة وعشرين اسماً ، احتمل فيها وجهان : كسر
العين وفتحها أى روى الوجهان فيها •

الأول : مظلمة قياسه مصدرا فتح اللام والمكان والزمان يكسران
لأنه صحيح مكسورة عين مضارعة لكنهم كسروه مصدراً ، وألحقوه التاء
ففيه شذوذ لحاق التاء ، وشذوذ كسره مصدراً ، وجاء بالفتح مصدراً
على القياس أيضاً ، وذلك مخالف لمذهب سيبويه •

قال : والمظلمة بهـ المنزلة إنما هو اسم ما أخذ منك ، ولم ترد
مصدرا ولا موضع فعل ا • هـ ، وعلى مذهب سيبويه جرى فى القاموس
حيث قال : والمظلمة بكسر اللام وكتامة يعنى ظلامه الظاء ما تظلمه

الرجل ، وقد يقال بقياس التاء في المصدر الميمى لكثرتها لبعض الألفاظ
في تلك الأبيات ، وكقوله : (في يوم ذى مسغبة) و (ذا مقربة) و (ذا مقربة)
(وتواصوا بالرحمة) (وأصحاب الميمنة) (وأصحاب المشأمة) •

الثانى : مطلع وقياس مصدوه وظرفه الفتح ، لأن مضارعه
بضم العين ، لكن جاء في المصدر الفتح قياساً ، والكسر سماعاً ، وهما
قرىء (حتى مطلع الفجر) وجاء الظرف المكانى بهما أيضاً كما في
القاموس ، وقياسه الفتح والكسائى وأبو عمرو باختلاف عنه يكسران
في الآية •

قال سيبويه : وقد كسروا المصدر في هذا كما كسروا في يفعل ،
قالوا : أتيتك عند مطلع الشمس ، وهذه لغة بنى تميم ، وأما أهل
الحجاز فيفتحون وقد كسروا المكان في هذا أيضاً ، كأنهم أدخلوا
الكسر أيضاً ، كما أدخلوا الفتح يعنى أن الأصل كأن يكون مطلعاً بضم اللام ،
فلما تعذر لما مر عدلوا الى ما هو موجود فتارة فتحوا ، وتارة كسروا والفتح
هو القياس •

وقال ابن النازم : المكان بالكسر لا غير ، والمصدر به والفتح •

وقال بعض : المطلع بالكسر المكان وبالفتح المصدر ، ويدل
لابن النازم (حتى إذا بلغ مطلع الشمس) بالكسر لا غير أى موضع
طلوعها ، و (حتى مطلع الفجر) أى طلوعه بالفتح والكسر ، ومر عن
القاموس جواز الكسر والفتح في المكان أيضاً ، ولا دليل في ذلك لجواز

تقدير مضاف في إذا بلغ مطلع الشمس ، ومطلع مصدر أى موضع
طلوع ، ولجواز جعل مطلع في سورة القدر اسم مكان كما رأيت ، وجعله
مصدراً على حذف مضاف ، أى وقت طلوع ، ولجواز جعله اسم زمان
تغلبت عليه الاسمية أو لم تتغلب •

قال صاحب التحقيق ، وقال غير سيوييه : المطلع بالكسر المكان ،
وبالفتح المصدر ، والقراءة المتواترة ترد هذا القول ، والكسر يحتمل
المصدرية على حذف مضاف ، أى الى وقت طلوع الفجر ، ونيابة المصدر
عن ظرف الزمان معلومة ، وأن يكون اسماً لوقت الطلوع ، وأما الفتح
فهو مصدر على حذف مضاف ، أى وقت طلوع الفجر ، ولا يجوز
أن يكون اسماً للزمان ، لأنه تابع للمكان في فتحة وكسره والمطلع بمعنى
المكان المكسور لا غير •

الثالث : المجمع قياسه مصدراً وظرفاً بالفتح ، لأن مضارعه
بالفتح وورد المكان بالكسر شذوذاً وبالفتح قياساً ، ومن ورود المكان
بالفتح قوله تعالى : (مجمع البحرين) أى مكان اجتماعهما ، وقرئ أيضاً
بالكسر شذوذاً عن القياس ، وأما مجمعة بالفتح والتاء للأرض القفر
وما اجتمع من الرمال ، أو موضع ببلاد هزيل يجمع فيه يوماً معلوماً
فقد تغلبت عليه الاسمية ، فخرج عما نحن فيه وصار اسماً لذلك •

الرابع : المحمّدة جاء مصدراً بالفتح قياساً ، وبالكسر شذوذاً ،
والقياس الفتح لأن مضارعة بالفتح ولم يجيء الظرف إلا بالفتح قياساً ،
وورد المصدر بالوجهين أيضاً مجرداً عن التاء •

الخامس : المذمة جاء المصدر بالفتح قياساً ، وبالكسر سماعاً ، والزمان والمكان مفتوحان على القياس ، وذلك من الذمام بمعنى الحق والحرمة ولم يذكر فيه القاموس إلا الفتح ، يقال : أخذتني منك مذمة ومذمة ، أى رقة وعار من ترك الحرمة أو الحق •

قال في القاموس : الذمام والمذمة الحق والحرمة ، وأما من الذم ضد المدح فليس فيه إلا الفتح كما اقتصر عليه في القاموس ، وكان من حقه أن يقيد كما قيد في التسهيل بقوله : من الذمام لا سيما وقد قرنه هنا بالمحمدة ، فيتوهم أنه ضدها المعلوم ، ولذا توهم صاحب فتح الأقفال أو كاد يتوهم أن المراد ضد المدح مع ، أن المراد الحق أو الحرمة ، وأما أخذتني منك مذمة أى رقة وعار فتصرف منه ، وقد يقال المراد إياه مشاراً به الى أصله ، فيتوافق عدم التقييد معه ، فيكون ضد المدح ، وإنما قالوا : القياس الفتح لأن مضارعه بالضم ، وأقول لعل ضم مضارعه شاذ فان الظاهر أن المذمة بمعنى الذمام فعلها لازم ، فقياس مضارعه الكبير أو رواه متعدياً فيكون الضم قياساً •

السادس : المنسك ورد ظرف مكان بالفتح والكسر والقياس الفتح ، لأن مضارعه مضموم سواء ماضيه أو ضم ، ولم يرد المصدر إلا بالفتح ، قرئ (جعلنا منسكاً) بالفتح أى عبادة وقرأ حمزة (منسكاً) الكسر أى نسك أى عبادة ومناسك الحج موضع عمله جمع منسك بالفتح أو الكسر اسم مكان ، وفي شرح الشافية المنسك مكان المنسك •

السابع : مضنة بضاد معجمة غير مثالة ، ورد مصدر بالفتح والكسر ، ومعناه البخل ، وذلك مطلقاً ، وزعم بعض أنه حيث ذكر معه

خلق والفتح قياس لا مضارعه بالفتح ، والماضى مكسور كمس يمس ،
وفرح يفرح ، قال قعنب ابن أم صاحب :

مهلا أعاذل قد جربت من خلقى
أنى أجود لأقوام وإن ضنوا

رواه بكسر النون الأولى والظرف بالفتح فقط ، وحكى فيه فى
القاموس كسر المضارع ، فيكون الماضى مفتوحاً ، فيكون من باب حن
يحن ، والفتح فى مصدر هذا أيضاً هو القياس ، وأما ظرفه فقياسه
الكسر ، ولا شك أنه أضاف المضنة للبخل أشار الى أنه بمعنى البخل أو
مكانه أو زمانه ، وأن ضاده غير مشالة ، واحتراز من بالطاء المشالة ،
وسياتى ، وقصر لبخل للضرورة جمع بخيل ، قال فى الخلاصة : ولكريم
وبخيل فعلا بالقصر أيضاً للضرورة •

والثامن : المزلة جاء المكان بالفتح والكسر ، والقياس الكسر
لا المضارع بالكسر من باب حن يحن ، أى موضع الزل ، والمصدر
بالفتح على القياس ، والذي فى القاموس أنه بالكسر فيكون شاذاً ، بل
ذكر زل يزل بفتح عين الماضى وكسر عين المضارع ، وزل يزل بكسر عين
الماضى وفتح عين المضارع ، كمل يمل ، وأن المصدر مزلة بكسر الزاى ،
والمكان مزلة بالفتح والكسر ، فقياس مصدر الأول الفتح ، وقياس ظرفه
الكسر ، وقياس مصدر الثانى الفتح ، وكذا ظرفه ، فإن ورد مصدرهما
بالكسر فالكسر شاذ فيهما ، وإن أجزنا القياس مع السماع فتحناه •

ولما الفتح فى المكان فان كان من الأول فشاذ ، أو من الثانى

فقياسي ، وأما الكسر فيه فمن الأول قياس ، ومن الثاني شاذ ، ولك أن تقول المكسور من الأول المفتوح من الثاني ، والكسر والفتح المذكوران في المصدر ، فالظرف هما في الزاي منقولين من اللام المدغمة ، وهكذا في نظائره من المدغمات •

والتاسع : المفرق بالفتح والكسر في المكان ، والفتح هو القياس ، وبه ورد المصدر لأن المضارع بالضم فجاء الأمر بالضم في قوله تعالى : (فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين) والمفرق الفصل أو مكانه أو زمانه ، وهو في شعر الرأس ، وفي الأرض ونحوها •

العاشر : المضلة بضاد معجمة غير مثالة من الضلالة ضد الاهتداء ، جاء فيه مصدر الفتح والظرف بالكسر وهو القياس فيه ، لأن مضارعه بالكسر كحن يحن وهم صاحب فتح الأقفال في ادعاء أن قياس الظرف أيضا الفتح بل قياسه الكسر ، لأن المضارع بالكسر وهو صحيح اللام والفاء ، وحكى في القاموس الكسر والفتح في المكان أيضا ، والقياس الكسر ، ولكنه قد ذكر أنه يفتح ماضيه ويكسر مضارعه ، وأنه يكسر ماضيه ويفتح مضارعه ، فقياس مصدر الأول فتحة ، وقياس ظرفه كسره ، وقياس الثاني فتحهما معاً ، ولا يقال هذا مراد فتح الأقفال ، لأنه قال : قياس مصدره وظرفه الفتح بعد جعله ضل يضل ، من باب حن يحن •

الحادي عشر : المدب بإهمال الدال جاء فيه مصدر الفتح والكسر ، والقياس الفتح ، وجاء فيه ظرفاً بالكسر والفتح ، والكسر القياس ، لأن المضارع بالكسر كحن يحن وهو من الدب على الأرض مطلقاً ، وقيده النافظم في بعض كتبه بمدب النمل ، وكذا غيره ، وذكر

يعقوب أن المضاعف يأتي مصدره بالفتح والكسر مطلقاً نحو : تنح عن مدب السيل ومذبه ، وهو المقر والمقر .

وفي القاموس : ومدب السيل والنمل وبكسر الدال مجراه ، والاسم مكسور ، والمصدر مفتوح ، وكذا المفعول من كل ما كان على فعل يفعل ، وباء مدب الساكنة المدغمة آخر الشطر الأول وباءه المتحركة أول الشطو الثاني .

الثاني عشر : المحشر جاء فيه مكانا الفتح وهو القياس ، والكسر شاذاً كذا قال صاحب تحقيق المقال ، والحق أنه جاء بفتح الماضي وكسر المضارع ، فقياس هذا فتح المصدر وكسر الظرف ، وجاء بكسر الماضي وفتح المضارع ، وقياس هذا فتح المصدر والظرف ، وكذا فتح الماضي وضم المضارع .

الثالث عشر : المسكن من سكن الدار يسكنها مثلاً جاء فيه مكاناً الفتح قياساً ، والكسر شذوذاً ، لأن مضارعه بالضم .

الرابع عشر : محل جاء فيه مكاناً الفتح والكسر ، والقياس الفتح ، لأن مضارعه بالضم حل مكاناً يحله ، وحل مكاناً يحله ، وحل فيه يحل فيه بالضم أى نزل ، وكذا قيده الناظم بقوله من نزلاً احترازاً من حل الدين ونحوه ، وحل ضد حرم ، فإنه لازم مكسور المضارع ، فإنه على القياس يفتح مصدره يكسر ظرفه ، حل الأجل محلاً بالفتح أى حلواً ، وبلغ محله بالكسر أى وقت حلوله (حتى يبلغ الهدى محله) بالكسر أى موضعه

الذى ينحر فيه ، وجاء أيضاً حل الذى بمعنى النزول اللازم بالكسر فى مضارعه كما جاء بالضم فيه ، فقياس مصدره الفتح وظرفه الكسر .

الخامس عشر : معجز جاء فيه مصدر الفتح قياساً ، والكسر شذوذاً ، ومضارعه بالكسر أى عجزا وجاء أيضاً مضارعه بالفتح وماضيه بالكسر ، فقياسه فتح مصدر وظرفه .

السادس عشر : معجزة بقاء وإليه أشار بقوله : وبقاء أى معجزة بقاء جاء فيه مصدراً الفتح قياساً ، والكسر شذوذاً ، ومضارعه بالكسر والماضى بالفتح ، وجاء كسر الماضى وفتح المضارع فقياسه فتح المصدر وكسر الظرف .

السابع عشر : مهلكة جاء فيه مصدر الفتح قياساً ، والكسر شذوذاً ، والمضارع بالكسر ، وجاء الماضى بالكسر والمضارع بالفتح ، فقياسه فتح المصدر والظروف .

الثامن عشر : معتبة جاء فيه مصدراً الفتح قياساً ، والكسر شذوذاً والمضارع بالكسر ، وجاء بالفتح والماضى بالكسر فقياسه وفتح مصدره وظرفه ، وكذا قياس عتب بالفتح يعتب بالضم .

التاسع عشر : الموضع جاء فيه مكاناً الكسر قياساً ، والفتح شذوذاً ، لأنه واوى الفاء ، مضارعه ولو كسر أصله الفتح كما يعلم مما مر ، وتقدم أن ظاهر النظم كسر مفعل مطلقاً من الواوى الفاء ، سواء كسر مضارعه أو فتح كوضع ووجل ، ووعد يضع ويوجل ، ويعد آنأ

وبعضاً قيده بالمكسورة والمفتوح الذى فى تقدير الكسر مخرجاً لما فتح أصالة ، كوجل يوجل ، وجعل قياس هذا الفتح •

ومرّ عن ابن الناظم تقييد ذلك بكسر المضارع ، فالشاذ على ظاهر النظم فى الموضع ، والموجل لمكان الوضع ، والوجل الفتح وعلى مذهب ابن الكسر •

الموفى عشرين : الموجل جاء فيه الكسر والفتح مكاناً على مرّ ، وقضية الناظم فيما مرّ كسره ظرفاً ، ومصدرأ ، وقيل ابن الناظم الكسر والفتح بالمكان ، لكن فى القاموس وجل وجلا وموجلا أى بالفتح مصدرأ ، وللموضع كمنزل بالكسر فجعل المصدر بالفتح والظرف بالكسر ، والى التاسع عشر والموفى عشر أشار بقوله : مفعّل من ضع ومن وجلا بالجيم ، ويصح بالحاء المهملة ، ولعله أراد وباب وجل كما هو مقتضى كلام سيويوه ، وإن كان إنما مثل بوجل يوجل بالجيم والوجل الخوف •

الحادى والعشرون : محسبة جاء فيه مكاناً بالفتح والكسر ، وإليه أشار بقوله مع هامن أحسب الخ بفصل مع عن هافى الخط ، لأن المراد هاء التانيث بالمد ، وقصره للضرورة ، ولو قال : مع تاء لكان أبين ، لأن هايتوهم كونها ضميراً ، فتكتب متصلة بالعين مع أنها اسم ظاهر قصر للضرورة ، ولا يجوز كتبه متصلاً ، وقد يقال : إن قوله ها ضمير عائد للتاء أو الى جملة الألفاظ المذكورة ، فيكتب متصلاً ظاهر قصر للضرورة ، والمحسبة من حسب يحسب بمعنى ظن ، قيل وظاهر النظم أن ذلك فى مصدره وظرفه معاً ، فإن كان ذلك أعنى الفتح والكسر فى طرفه كما هو ظاهر ابن الناظم ، فهما على لغتى مضارعه ، فقياس مضارعه المكسور كسر الظرف ، والمفتوح

فتحه وإن في مصدره فقياسه الفتح مطلقاً ، والكسر شاذ ، قال في القاموس :
حسبه يحسبه ، ويحسبه محسبة ، وحسباناً بالكسر ظنه •

الثاني والعشرون : مضربة السيف جاء فيه مكاناً الفتح شذوذاً
والكسر قياساً ، لأن مضارعه بالكسر ، وكونه اسم مكان لحسب الأصل ،
أما الآن فقد تغلبت عليه الاسمية ، وجعل اسماً لحد السيف ، ويقال
مضرب بفتح الراء ، والى ذلك أشار بقوله : وضرب وزن مفعلة ، ومراده
مضربة السيف فقط لأنه الذي جاء بالوجهين فقط •

الثالث والعشرون : موقعة الطائر جاء فيه مكاناً الفتح والكسر ،
وهو مثل وضع بضع في كون الكسر شاذاً ، والفتح قياساً عند ابن الناطم ،
وكون الكسر قياساً والفتح شاذاً على ظاهر النظم ، وغير ذلك •

فهذه ثلاثة وعشرون جاءت بالفتح والكسر أجملها الناطم في الذكر
إجمالاً عظيماً ، ورمى بها رمياً ولم يبين الشذوذ في الظرف ، أو في
المصدر ، ولا الشاذ الفتح أو الكسر وبينتها أنا تبعاً لابنه ، ولصاحب
تحقيق المقال مع زيادات عليهما ذكراهما ، وبعض شراح التسهيل أن
المراد بالمظلمة والمطلع والمحمدة والمذمة ومظنة البخل والمضلة والمعجزة
والمهلكة والمعتبة والمحسبة المصدر ، وبالباقيات الظروف ، ومر ما
يخالف ذلك في بعض •

وعن بعض : أن المصادر مضلة ، وما في البيت الأول إلا مجعاً
ومنسكاً ، والباقي المكان ، ويوافقه أن يقول :

فللمصادر ما في البيت الأول مع
ضلت إلا الذي من ضع ، ومن وجلا
ومجمعا منسكا فللمكان أتت
كذاك باقى سوى مضلة كملا

ولا يلزم الإيطاء في رجلا ، لأن هذه الأبيات ليست من النظم ،
ولكن نظمت تنميماً للفائدة ، لا متصلة بالنظم ، وكان حق الناظم أن يبين
ذلك ، وأن لا يهمل بعض القيود إذ كان أهل مدبا فإنه مقيد بمدب النمل •

ويجاب عن هذا بأنه غير مقيد عنده في هذا النظم ، ولو جرى
في غيره على مذهب تقييده ، وأهل قيد مضربة بمضربة السيف ، وتسامح
في قوله : من أحسب ، وقوله : من ضع ، ومن وجلا ، فان الاشتقاق
على مختاره من المصدر ، ولكنه تجرّز أو أراد الأخذ والصوغ ، وفعل ذلك
كله ميلا الى جانب الاختصار ، وإن كان ما كان وذكر مهلكة مع أنه
مثلث كما يأتى ، وكذا المهلك مثلث ، وقيل المعتبة بالتاء ، لأن المعتب بمعنى
العتاب لم يأت إلا بالفتح قياساً ، فالأولى إسقاط المهلكة ، وجعل مقبض
موضعه يقال مقبض السيف بالفتح والكسر في المكان ، والقياس الكسر ،
والإشارة بذا الى المذكور من الألفاظ ، وجهاه مثنى مضاف حذف نون
للإضافة ، والهاء لذا ، والوجهان الفتح والكسر كما رأيت ، وآلف حملا
ضمير الوجهين أى حملا عن العرب أى نقلا عنهم ، وفي قوله مذمة إن
أراد به الذمام أى الحق ، والحرمة بالمعنى المصدرى إيهام الطباق لأنه
يوهم أنه ضد المحمودة المذكورة قبله •

الإعراب : مظلّم خبر لمحذوف أى هو ، أى الذى اعتزلا عن ذلك ،
وشذ أو بدل من الذى أو مفعول لمحذوف ، أى أعنى وما بعده معطوف
عليه ، أو كل على متلوة ، وذكر العاطف فى مدب ومعجر وبتاء أى ومعجزة
بتاء ومهلكم ، وأسقط تنوين مطلع للضرورة الالتقاء الساكنين ، على
الحق ، لأن التنوين فى مثله يكسر لالتقاء الساكنين ولا يحذف .

والبخلاء مضاف إليه ، ومن مضاف إليه ، ونزل ماض مستتر الفاعل
جوازاً ، والجملة صلة من أو نعتها ، وبتاء متعلق بمحذوف حال من
معطوف محذوف أى ومعجزة كائناً بالتاء والتذكير ، لأن المراد اللفظ ،
وثم بمعنى الواو من ضمع متعلق بمحذوف حال من مفعل إن جعل
معرفة ، ونعت إن جعل نكرة ، وهو الظاهر .

ومن وجلا معطوف على من ضمع أى مأخوذ أو كائن من ضمع الخ أو
مشتق من مصدر ضمع الخ ، ووزن معطوف على مظلمة أو مفعول مضاف
لمفعلة ، ومع ظرف متعلق بمحذوف حال من وزن مضاف لها ، ومن أحسب
كذا ، وضرب معطوف على أحسب أو مع خبر ، ووزن مبتدأ ، وها عائل
للألفاظ المذكورة لا غير على هذا الوجه ، وموقعة معطوف على وزن أو على
مفعول أو مظلمة .

وكل مبتدأ مضاف لذا ، ووجهاء مبتدأ ثان مضاف للهاء ، وقد
حرف للتحقيق ، وحمل فعل ونائب ، والجملة خبر الثانى ، وجملتهما خبر
الأول ، وجملة الأول وخبره مستأنفة ، أو مظلمة مبتدأ ، وهى خبره أو
كل تأكيد لتلك الألفاظ ووجهاء قد حملا من مبتدأ وخبر خبر مظلمة
والأولى ما تقدم .

والكسر أفرد المرفق ومعصية
ومسجد مكبر ماور حوى الإبلا
من ايو واغفر وعذر واحم مفعلة
ومن رزى وأعرف أظن منبتت وصلا
بمفعل اشرق اغرب واسقطن مرجع اجـ
زر ثم مفعلة اقدر واشرق بخلا
واقبر ومن ارب وثلت أربعها
كذا لهلك التثليث قد يذلا

هذا شروع فيما جاء بالكسر شذوذ فيما جاء بالكسر والفتح والضم ،
فأما الذى جاء بالكسر :

فالأول : المرفق قياسه الفتح مصدراً أو ظرفاً لأن مضارعه مضموم ،
لكن كسروه مصدراً ، ومنه قراءة نافع : (يهيبى لكم من أمركم مرفقاً)
بكسر الفاء أى رفقا ، وقرئ بكسر الميم أى ما يرتفق به ، ويستعمل
المرفق بكسر الميم مصدراً أى الرفق ، ويستعمل بفتح الميم الفاء مصدراً
على القياس أيضا •

الثانى : المعصية بتخفيف الياء قياس المصدر والظرف للفتح ،
لأنه معتل اللام ، قال الله تعالى (ومعصية الرسول) أى وعصيانه ، وكثيراً

ما يستعمل لفظ المعصية اسماً للشيء المنهى عنه بالجريم ، فلا يكون مصدراً ولا ظرفاً •

الثالث : المسجد قياسه مصدراً وظرفاً بالفتح لأن مضارعه مضموم ، وجاء للمكان مكسوراً ومنه المسجد الحرام (وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد) و (خذوا زينتكم عند كل مسجد) وكون المسجد للمساجد الموضوعة للذكر والصلاة اسم مكن بحسب الأصل ، وإلا فقد تغلبت عليه الاسمية ، فصار اسماً لذلك الموضع بدون اعتبار السجود ، والمصدر بالفتح على القياس تقول : سجدت مسجداً بفتح الجيم أى سجوداً •

قال سيوييه : وأما المسجد فانه اسم للبيت ، ولست تريد به موضع السجود ، ومضع جبهتك في السجود ، ونظير ذلك المكحلة والمحلب والميسم ، لم ترد مضع الفعل ، ولكن اسم لموضعه لوعاء الكحل ، وكذلك المدق ، صار اسماً له كالجلمود ، وكذلك المقبرة والمشرقة ، وإنما أرادوا اسم المكان ولو أراد مضع الفعل لقالوا مقبر ، ولكنه اسم بمنزلة المسجد ، ولو أردت بالمسجد موضع السجود لفتحت أى فتقول مثلاً : مسجدين لين أى موضع سجود ، أى الموضع الذى تقع فيه جبهتى مثلاً في السجود ، وقد روى عن الحجاج : ليلزم كل واحد منكم مسجده بالفتح أى موضع سجوده ، من المسجد عنى أن لا يجتمعوا في المسجد في موضع واحد ، لئلا يشتغلوا بما لا يعنى ، ولخوض في الأمور •

قال الفراء : سمعنا المسجد والمسكن والمطلع بالفتح ، وأجاز في الجميع الفتح قياساً وفي القاموس ، والمسجد معروف ويفتح جيمه ، والمفعول من باب نصر بفتح العين اسماً كان أو مصدراً إلا أحرفاً : كمسجد ،

ومطلع ، ومشرق ، ومسقط ، ومعزق ، ومجزر ، ومسكن ، ومرفق ، ومنبت
ومنسك ألزموها كسر العين والفتح جائز ، وإن لم تسمعه ، وما كان من
باب جلس فالموضع بالكسر المصدر بالفتح ه .

قوله وإن لم تسمعه أشار به الى قول الفراء كل ما كان على فعل
يفعل ، يعنى بفتح الماضي وضم المضارع مثل دخل يدخل ، فالمفعل
منه بالفتح اسماً كان أو مصدرأ إلا أحرفا الى أن قال : وسمعنا المسجد
والمسجد ، والمطلع والمطلع ، والفتح في كل جائز ، وإن لم نسمعه .

قال الطبري : في هذا المقام في ذكرهم المسجد نظر لأنهم ان
أرادوا به البيت المبني للعبادة كما مر فليس مما نحن فيه لعدم
اعتبار وقوع الفعل فيه ، أو محل السجود ، فهو بالفتح فقط على القياس
القياس كذا قال الصفوي ، ويجاب باختيار الشق الأول ، وشذوذ
الكسر في المسجد بعد وقوع الفعل منه لا قبله .

قال السعد : وحكى الفتح على القياس في المسجد والمسكن
والمطلع .

قال الطبري : والمرق والمرق والمنسك .

وقال السعد : أجز الفتح فيها كلها أى وفي المرق والمرق والمنسك
وغيرها على القياس ، لكن لم يحك في الجميع وذكر هو عن ابن السكيت
جواز الفتح في ذلك وغيره على القياس ، وأنه لم يسمع في الكل ثم شرع
السعد والزنجاني في وارى الفاء فقال : إن الكسر أسهل بشهادة الوجدان
بالكسر في واو والوجدان .

قال : قال ابن السكيت : وزعم الكسائي أنه سمع موجلاً بالفتح للجيم ويوافقه حكاية يونس وغيره فيما حكاه سيبويه أن ناساً من العرب يقولون موجلاً موجلاً بفتح الحاء والميم .

قال السعد : وسمع الفراء موضعاً بفتح العين ، قال الشاعر :

فأصبح العين ركوداً

على الأوشاز أن يرسخن في الموكل

رواه الكسائي بفتح الحاء وغيره بكسرهما ، والعين بكسر المهملة جمع أعين في المذكر ، وعيناه في المؤنث لئى واسع العين وواسعها ، والمراد بقر الوحش ، والركود جمع راكد أى ساكن ، والأوشاز جمع وشز بفتح الواو والشين المكان المرتفع والوحل بالحاء الطين المبتل ، وقد سبق فانظره ، والبيت من السريع ، ابن السكيت بكسر الكاف المشددة والسين من أكابر أهل اللغة ، واسمه يعقوب ، والمراد بيعقوب حيث أطلق في كتب اللغة هو ، قال المبرد : ما رأيت كتاباً في اللغة خيراً من إصلاح المنطق ليعقوب بن إسحاق السكيت .

الرابع : المكبر كسروه في المصدر ، قالوا علاه المكبر والقياس الفتح فيه وفي الظرف ومضارعه بالفتح ، ومعناه كثر سنه .

الخامس : مأوى الإبل للمكان الذى يحوى الإبل بكسر الواو اللام معتلة ، أوت الإبل تأوى كرمى يرمى ، والقياس الفتح لاعتلال اللام ، وكذا المصدر جاء بالكسر والقياس الفتح ، وأما المأوى لغير مكان احتواء

الإبل ولغير احتوائها ، فبالفتح على لقياس مطلقاً ، هذا مراد النظم ، وذكر في التسهيل أن مأوى الإبل مما جاء بالفتح والكسر ، وهو الصحيح ذكره صاحب التحقيق ، وحيث كسر هو أو مثله كان من المنقوض ، وحيث فتح كان من المقصود •

وعنه عن ابن السكيت عن الفراء أن بعض العرب يقول : مأوى الإبل بالفتح ، وقال : أيضاً ابن السكيت : وليس في ذوات الأربعة مفعِل بكسر العين الآخر ، فإن ما في العين ومأوى الإبل •

قال الفراء : سمعتا بالكسر والكلام كله مفعِل أى بالفتح ، ونقل غير واحد عن الفراء أن مأوى الإبل مكسور ، وذهب غير الفراء إلا أن ميم الماقى أصلية ، واستدل بقولهم ماق وهو طرف العين الذى يلى الألف ، ووزنه عند من جعله منقوصاً فاعل ، وفيه لغة أخرى موق كمهط إلا أن ميم معط زائدة •

وقال صاحب الاقتضاب : ان ابن خبى ذكر أن موقيا وماقياً من الأبنية المستدركة على سيوبيه ، وإنما جاز فيهما أن يكونا مخففين من موقى ككرسى ، وماقى كدهرى ، وأنهما ما جاء على صورة المنسوب ، وليس بمنسوب •

قال صاحب الاقتضاب : ويقوى هذا القول أن مأتى العين قد جاءت فيه لغات كثيرة الميم فى جميعها أصل ، فسبيل الميم فى الماقى والموقى المنقوضين أن يكونا كذلك قال : وليس ببعيد على قول الفراء أن أن تكون الميم فى هذين الحرفين زائدة ، مع اختلاف أصولها كقولهم :

عين ثرة وثرثارة في قول البصريين ، وكذلك قولهم سبط وسبطر ، وشاة
وشياة وشوى •

وقالوا في جمع مسيل الماء مسل ومسلان فجعلوا الميم أصلاً وهم
يقولون مع ذلك سال الماء يسيل ، ومثل ذلك كثيراً ٥٠١ •

ويبحث فيه بأن ذلك كالأصل لا أصل واستدل أيضاً على أن الميم
أصل بقولهم في الجمع مئوق وذكر بعض أن الماقى غلط فيه جماعة من
العلماء ، وإنما الياء في آخره للإلحاق وليس له نظير ، فالحق بمفعل
على التشبه ، ولهذا جمعه على مئاقى ، وهذا الحاق غريب ليس
على طريق لأن الإلحاق إنما هو إلحاق بعض الأصول ببعضها لا إلحاق
الأصول بما زيد فيه كذا قيل : وفيه نظر لأنه مخالف لحقيقة الإلحاق ،
وقد تقدمت فإن الياء في الماقى على مذهب الإلحاق زائد ، والإلحاق
إنما هو إلحاق المزيد بمزيد آخر ، بأصل ومرّ عن يعقوب أنه ليس في
ذوات الأربعة مفعول إلا حرفان ، فقوله : ليس إلخ لعله احترز به من
نحو المعصية لأن المعتل أكثر ما جاء بالتاء كالمأتية مصدر أتيت ومضبة
الوادي كذا ذكر في التحقيق ، ومن غير مأوى الإبل ثم (مأواه جهنم)
(مأواه النار) و (مأواهم النار) وليس لهم مأوى يأون اليه كل
ذلك بالفتح للمكان ، والقياس فتح المصدر والظرف معاً •

ظاهر السعد أن ماقى العين بالكسر في المصدر والظرف واود على
قول الزنجاني ، والمفعول من معتل اللام مفتوح أبداً لكنه شاذ لا يرد
نقضاً ، فتكون الميم زائدة ، لكن محصل كلام الصحاح كما قال ابن

قاسم في حاشية تصريف السعد : أنه ليس مكاناً وأن الميم أصل ، وأنه لغة في موق العين فانه قال الماقة بالتحريك ثبته الفواق ، يأخذ الإنسان عند البكاء ، كأنه نفس يقلعه من صدره ، وقد ماق الصبى يمأق ماقاً ، وامتاأق مثله الى أن قال : وماقت العين لغة في موق العين ، وهو فعلى وليس بمفعول ، لأن الميم من نفس الكلمة ، وإنما زيد في آخره الياء للإلحاق فلم يجدوا له نظيراً يلحقونه به ، لأن فعلى بكسر اللام نادر ، ولا أخت له فألحق بمفعل ، فلهذا جمعه على ماق ، ثم ذكر عن ابن السكيت أنه ليس في ذوات الأربعة مفعل بالكسر إلا ماقى العين ، وماوى الإبل ، وذكر أنه غلط ابن السكيت إن لم يأول كلامه على ما مر .

قال ابن قاسم : ومن كلام الصحاح يظهر أن السعد تابع لظاهر كلام ابن السكيت ، وقد رأيت ما فيه وظهر منه أيضاً أن الياء للالصاق ، وأنه من ماق فليس من معتل اللام .

قال السعد : ولى ها هنا نظر لأنهم يقولون معتل الفاء يكسر أبداً ومعتل اللام يفتح أبداً ، فلم يعلم أن معتل الفاء واللام كيف حكمه أيفتح أم يكسر ، وكثير ما ترددت في ذلك حتى وجدت في تصانيف بعض المتأخرين أنه مفتوح العين كالناقص ، مثل موقى بفتح القاف ، وفي كلام صاحب المفتاح إيماء الى ذلك .

ومرداه ببعض المتأخرين الجاربردى ، فإنه ذكر ذلك في شرح الشافية ، وقال أيضاً حسن باشا في شرح مراح الأرواح : حكم المعتل الفاء واللام حكم الناقص ، تقول في وقى يقى موقى : وكذلك معتل العين واللام كطوى يطوى مطوى .

قال ابن قاسم : وأما المعتل العين : والفاء فليس بموجود •

السادس : الماوية من أوى يأوى له أى رق له ورثاه ، جاء مصدراً بالكسر كالمعصية ، والقياس فتح مصدره وظرفه •

السابع : المغفرة جاء بالكسر مصدراً أى غفراناً ، والقياس فتح المصدر ، وكسر الظرف ، لأنه مكسور المضارع ، والظرف منه لا يكون إلا بالكسر ، ومن المصدر : (والله يدعو إلى الجنة والمغفرة) •

الثامن : المذرة جاء بالكسر مصدراً ، والقياس الفتح فيه والكسر في الظرف لأنه مكسور المضارع ، والظرف جاء على قياسه ، ومن المصدر (معذرة إلى ربكم) أى عذر (لا تتفع الذين ظلموا معذرتهم) والذال معجمة تقول : اللهم اغفر لنا مغفرة شاملة ، وتقبل معذرتنا •

التاسع : المحمية جاء بالكسر مصدراً أى حمية أى أثفة من الظلم مثلاً ، والقياس فتح المصدر كالظرف ، لأن اللام معتلة ، ولأن العين مفتوحة في المضارع ، فإنه كرضى يرضى وإلى الماوية والمغفرة والمذرة والمحمية أشار بقوله : من أيو واغفر وعذر واحم مفعلة ، وفي بعض النسخ مع اعذر واحم مفعلة •

العاشر : المزرئة بالهمزة أو بالياء جاء بالكسر مصدراً ، من رزأ يرزؤ كمنع يمنع مهموزاً ، وقد يسهل بالإبدال ياء ومعناه نقصه أو أصابه بمصيبة ، وفيه لغة رزى يرزؤ كفرح يفرح ، وعلى كل قياس المصدر والظرف الفتح ، لأن المضارع بالفتح •

الحادى عشر : المعرفة جاء بالكسر مصدراً أى عرفانا والقياس فتحه
وكسر ظرفه لكسر مضارعه •

الثانى عشر : المظنة بظاء معجمة مشالة من الظن خلاف اليقين ،
جاء مكاناً بالكسر أى الموضع الذى يظن فيه وجود الشيء ، ومنه
ما خفى معناه مع سهولته عن أهل هذه البلاد كلهم ، وهو مظان
الإجابة ، أى المواضع التى تظن فيها إجابة الله دعاء الداعى ، ويحتمل
الزمان ويحتمل إرادتهما معاً أى الشيء الذى تظن فيه الإجابة مكاناً أو
زماناً ، وهو جمع مظنة أعادنا الله من الجهل المركب كالبسيط والمضاع
مضموم ، فقياس المصدر والظرف الفتح تقول : معرفة فلان مظنة خير ،
والى مرزئة ومعرفة ومظنة أشار بقوله : ومن رزا واعرف اظنن أى
ومفعلة من رزا واطنن واعرف ، أو العطف على قوله من ايو الخ فتدخل
الثلاثة مفعلة المذكور قبلها وسهل همزة رزا بابدالها ألفا •

الثالث عشر : منبت جاء بالكسر مكاناً وقياسه الفتح ، لأن المضارع
بالضم أى موضع أى موضع نبات البقل ، ومثله الشعر وابن آدم يقال :
منبت زيد حسن أى موضع نباته وهو أمه وأبوه ، ومصدره بالفتح قياساً •

الرابع عشر : مشرق جاء مكاناً بالكسر ، والقياس فتحه كالمصدر لضم
المضارع أى موضع الشروق •

الخامس عشر : مغرب جاء مكاناً بالكسر ، والقياس فتحه كالمصدر
لضم المضارع أى موضع الغروب ، مثال المشرق والمغرب : (والله المشرق
والمغرب) •

السادس عشر : مسقط جاء بالكسر مكاناً ، والقياس فتحه كالمصور
لضم المضارع أى موضع السقوط نحو : غار داية مسقط رأسى ، أى
موضع ولدت فيه ، وسقط فيه رأسى من بطن أمى ، غفر الله لها ، وكذلك
مسقط النجم أى موضع سقوطه ، وإلى المشرق والمغرب والمسقط أشار
بقوله : وصل بمفعل أشرق مع أغرب واسقطن أى بوزن مفعول : من
شرق وغرب وسقط ، وقد يقال فى المغرب والمشرق إنهما تغلبت عليهما
وجعلا اسمين للجهتين ، وأصلهما المكان •

السابع عشر : مرجع جاء بالكسر مصدرا أى الرجوع والقياس فتحه ،
وقياس ظرفه الكسر لكسر مضارعه ، وبه جاء الظرف ، ومن المصدر اليه
مرجعكم أى رجوعكم •

الثامن عشر : مجزر جاء بالكسر مكاناً أى موضع الجزر أى النحر
والقطع والذبح ، وقياسه الفتح كالمصدر ، وذلك إذا قلنا إنه مبنى من
جزر يجزر بفتح الماضى وضم المضارع ، وأما إذا قلناه من جزر يجزر
بفتح الماضى ، وكسر المضارع وهو المشهور كما يدل عليه كلام القاموس ،
فلا شذوذ فى الجزر بالكسر للظرف ، بل قياس الظرف الكسر ، والمصدر
الفتح ، وحكى الجوهري فى ضياء العلوم اللغتين فى ماضيه ومضارعه ،
ولم يرجح إحداهما بل قدم فتح الماضى وضم المضارع على فتحه ،
وكسر المضارع •

وقال السعد : ان المضارع مفتوح العين ووافقه بعض شراح الشافعية ،
وهو باطل لعدم حرف الحلق إلا إن قيل إن ماضيه بالكسر لغة ، ممن
نص على أن المضارع بالضم الجار بردى والجوهري فى الصحاح ، والغزى

وحسن باشا في شرح مراح الأرواح ، فلهذا البحث كان ينبغي أن يمثل بمزجر بتقديم الزاي على الجيم ، كما في نسخ من نسخ التسهيل نحو : هو منى مزجر الكلب بكسر الجيم للمكان ، أي الموضع الذي يزجر فيه الشخص الكلب ، وقياسه الفتح كالمصدر ، لأن مضارعه مضموم قطعاً ، والى المجرز أشار بقوله : أجزر أي ومفعلة أجزر بضم الزاي .

وقو يقال : ان المجرز والمجزرة ليسا اسم مكان ، الجزر إلا بحسب الأصل ، وأما الآن فقد تغلبت عليهما الاسمية ، وجعلا اسماً له لا باعتبار فعل الجزر فيه .

فهذه ثمانية عشر اسماً كسرت شذوذاً كسراً منفرداً عن الفتح والضم ، ولم يذكر الزنجاني المظنة ، واستدركها السعد عليه .

وقال اللقاني : لعله لم يذكرها إشارة الى أنها ليست باسم مكان حقيقة ، لأن اسم المكان ما وضع لمكان الفعل المشتق هو منه ، والمظنة ليست كذلك ، إذ ليس المراد أنها مكان الظن ، بل مكان يظن أن الشيء المظنون حاصل فيه ، وقوله : أولاً كالمظنة بناء على أنها مشبهة به لفظاً ومعنى . ه . ه .

قال الطبري : فإن قلت كون المراد بها ذلك لا يمنع كونها اسم مكان لانطباق ضابطه السابق عليها ، فالتفرقة التي ذكرها ممنوعة لا يدل عليها الضابط .

قلت : بل يدل عليها كما قال شيخنا يعنى ابن قاسم ، لأنه اعتبر في ذلك الضابط وقوع الفعل في المكان ، وهو غير متحقق في هذا المثال إذ الظن لم يقع في ذلك المكان إلا إن أرادوا بوقوع الفعل فيه ما يشمل هذا المعنى فتامله . ه . ه .

قلت : تأملته فوجدتهم أن المراد عندهم ما يشملها وهذا الباب متوسع فيه جداً ، وما أوضحه اللقاني صحيح في نفسه غير أنهم أرادوا ما يشتمل ذلك ، ثم إنه إن حسبنا الجزر من يجزر بالضم والمزجر بتقديم الزاى على الجيم ، كانت تسعة عشر ، ولكن الناظم لم يذكر إلا واحداً منهما ، وبقي المنخر لمكان النخير أى الصوت ، وهو ثقب الأنف .

وأما المنخر بكسر الميم أيضاً فتبع للخاء فرع للمنخر بفتحها ، وكسر الخاء كمنثن بكسر الميم تبعاً للثاء فرع منثن بضم الميم وكسر الثاء ، ولا ثالث لهما ، وإنما جعلنا فرعين لأن مفعلاً بكسرتين وبضمتين غير موجود في كلامهم ، وزا الناظم على الثمانية عشر المختصة بالكسر خمسة تكسر شذوذاً ، ويشارك كسر الفتح والضم ، وإليها أشار بقوله : ثم مفعلة أقدر وأشرقن بخلا وأقبر ، ومن أرب يعنى أنها بالكسر شذوذاً بقوله ، وثلت أربعها كذا لمهلك التثليث قد بذلا أى ز دمع كسر الأربعة فتحها وضمها ، فتكون لعينها ثلاث حركات في أحوال تفتح وتضم وتكسر ، وكذلك المهلك تضم عينه وتفتح وتكسر ، أى ثم وزن مفعلة من أقدر وأشرق وأقبر وأرب والخامس مهلك .

فالأول : من الخمسة المثلثة المقدرة جاء بالكسر مصدراً أى قدرة

وبالضم وبالفتح كذلك ، والقياس فتح المصدر وكسر الظرف لأن المضارع بالكسر •

والثانى : منها المشرقة جاء بالكسر مكاناً أى موضع تشرق فيه الشمس ، وهو الموضع الذى يقعد فيه عند شروقها وبالضم وبالفتح كذلك ، والقياس فتح المصدر والظرف ، لأن المضارع بالضم وأشار بقوله : بخلا بالباء الموحدة فالخاء المعجمة الى أن المراد بالمشرقة الموضع الخلا عما يستتر عنه الشمس ، حتى إنها لعدم عارض تشرق فيه هذا ما ظهر لى •

وقال فى تحقيق المقال قوله : نخلا بالنون أى غربل ، وأزيل لبسه مستعار من نخلت بالمنخل ، ولا يتوهم التكرار فى قوله بمفعل أشرق مع أغرب مع قوله : وأشرقن نخلا ، لأن الأول شذ فى مفعل بغير تاء ، والثانى فى مفعلة بالتاء ، وقد حمل ذلك غير واحد ممن يتعرض لحفظ هذا النظم ، وفهمه أن جعل الثانى وأشرقن بالفاء وبخلا بالباء ، وكأنه عنده مأخوذ من قولهم كل فخر فى الخلا يسر ، وهذا وإن كان جيداً لا يصح هنا لغوات التنبيه على مشرقة أى ، لأن أشرقن عند ذلك البعض جعله بدل أشرقن ، أعنى فى مكانه ولم يرد به أنه يأتى منه وزن مفعلة مثلاً ، بل معترض لا شاهد فيه ، والحق ما قلته لا ما قاله صاحب التحقيق ، ولا ما قاله البعض •

الثالث : من الخمسة المقبرة جاء للمكان بالكسر شذوذاً ، وبالضم وبالفتح كذلك ، أى موضع يقبر فيه والقياس الفتح فى المكان والزمان ، والمصدر لأن المضارع مضموم هذا مراده ، ولم يرد المقبرة من قبر

يقبر بكسر المضارع ، لأن قياسه كسر الظرف ففتحه كضمه شاذ ،
وقياسه فتح المصدر ، وأجمل الناظم ولم يبين ، وممن قال : إن المقبرة
بالكسر كالضم شاذ للمكان ، وإن قياسه الفتح وإن المضارع مضموم
العين السعد .

وأقول الحق عندي أن المقبرة اسم مكان بحسب الأصل ، وأما الآن
فقد تغلبت عليه الاسمية إذ جعل اسما للمكان الذي يقبر فيه لا باعتبار
أنه يقبر فيه ، فذكره في هذا المقام نظر لأصله ، فالحكم عليه بشذوذه
في الكسر والضم باعتبار أصله لا سهو كما زعم بعض أن ذكره هنا سهو
معللا بأنه يكون من الشاذ لو كان اسم مكان الفعل ، ومعن ذكره في الشذوذ
السعد من حيث الضم والكسر ، ومن حيث وجود التاء ، وكذلك المشرقة
ونحوها .

قال : وقد يدخل في بعضها تاء التانيث إما للمبالغة أو لإرادة
البقعة ، قلت : فالتاء لإرادة البقعة للتانيث قال : وذلك مقصور على
السماع كالمظنة للمكان الذي يظن أن الشيء فيه ، والمقبرة لموضع يقبر
فيه ، والمشرقة للموضع الذي تشرق فيه الشمس .

قلت : المظنة لفظ مشترك في الزمان والمكان والظرف ، وإنما كانت
التاء غير قياس ، لأن القياس عدمها ، قال وثذ المقبرة والمشرقة بالضم
لأن القياس الفتح لكونها من يفعل بضم العين ، وقيل : إنما
يكون شاذاً إذا أريد به مكان الفعل ، وليس كذلك .

قلت : يعنى هذا القائل ولم يرد به مكان الفعل ، بل أريد به

المكان غير المقبور فيه المعد للقبر ، والمقبور فيه ، لا باعتبار القبر ،
فإن المراد هذا المكان المخصوص الذى من شأنه أن يقبر أى المهيأ لذلك ،
لا مكان الفعل وكذا المشرقة للمكان الذى تشرق فيه المهيأ للشروق •

قال : قال ابن الحاجب ، وأما ما جاء على مفعلة بالضم فأسماء
غير جارية على الفعل لكتها بمنزلة قارورة وشبهها ، قلت : هذا تقوية لكون
المقبرة مثلاً للمكان المخصوص ، وأراد بالتمثيل بالقارورة أن القارورة
ظرف مخصص لا باعتبار استقرار الشيء فيه ، وقد علمت الجواب
مما مر أنه وإن أريد المخصوص لكن بعد وقوع الفعل لا قبله ، أو باعتبار
أنه يقع شأنًا وعادة فى ذلك المكان ، فتعلم من شذوذ التاء أن نحو المزة
مما جاء على القياس فى الحركة شاذ من حيث دخول التاء •

قال : أعنى السعد وقال بعض المحققين : إن ما جاء على مفعلة
بالضم يراد به أنها موضوعة لذلك ومتخذة له ، فالمقبرة بالفتح مكان
الفعل ، وبالضم البقعة التى من شأنها أن قبر فيها المتخذة ، لذلك
وكذلك المشرقة بالضم للموضع الذى تشرق فيه الشمس المهيأ لذلك ، فنحو
ذلك لم يذهب به مذهب الفعل ، وجعل خروج صيغته عن صيغة الجارى
على اختلاف معناه •

قلت لعله أراد ببعض المحققين صاحب الهادى ، فإن الجابر دى
نقل ذلك عنه ، وأراد بمفعلة بالضم المفعول المضموم الملحق به التاء ،
ولم يقيده لأن الكلام على الضم لا على الختم بالتاء ، ويدل لذلك التمثيل
بما فيه التاء ، وتقديم أنه لم يجىء مفعلة بالضم إلا مفعولاً ومكرم ،
فبإرادة المجرى بيطل حصره الذى ادعى •

الرابع : من الخمسة الماربة جاء بالكسر مصدراً أى إاربة وأربو بالضم والفتح كذلك ، والقياس فتحه كالظروف ، لأن مضارعه مضموم أرب ككرم إاربة وأرباً صار أريباً أى عاقلاً ، فالمراد بأربعهما فى فثلك أربعهما المقدرة والمشرقة والمقبرة والماربة .

واعلم أنه لابد من تحريك التاء الآخرة فى قوله ثلك أربعهما ، لأنها الحرف المتوسط من الوتد المجمع ، فلنقل إليها فتحة همزة أربعهما واحذف الهمزة من اللسان ، وأثبت الألف فى الخط وافتح التاء وأصلها السكون .

الخامس : مهلك بكسر اللام فى المصدر ، أى هلاكاً وبالفتح وبالضم كذلك ، والقياس فتحه وكسر الظرف ، لأن المضارع بالكسر ومن الفتح المصدر (وجعلنا لمهلكهم موعداً) بفتح الميم اللام ، وكذا مهلك أهله فى قراءة فيهما أى هلاكهم وهلاك أهله ، وهى قراءة أبى بكر ، وقرئ بكسر اللام فى الآية ، وهى قراءة حفص وهما مصدران أيضاً ، والموعد زمان ، ولك جعلهما زماناً ، والموعد مصدراً فى قراءة الكسر ، أى وجعلنا الزمان هلاكهم وعداً وأما من يفتح المضارع ويكسر الماضى فالقياس الفتح فى الظرف والمصدر ، والى تثليث المهلك أشار بقوله : كذا المهلك التثليث قد قد بذلا ، أى أعطى التثليث لمهلك ، وقد أجمل المصنف الناظم فى تلك الأسماء المنفردة بالكسر ، والمثلثة ولم يبين أن الشاذ لظرف أو المكان أوهما جميعاً ، ولم يبين أيضاً من أى فعل شذّ ما شذّ ، ومن أى مادة ومعنى ، فإن أوى بمعنى رق ورثى هو الذى جاء منه ماوية .

ولما المرادف ولقم وكفل فلم يشذ منه شىء ، وكذا حميت المريض

لم يشذ منه شيء ، وكذا عذرت الغلام خنتته ، وتسامح في مواضع إذ جعل المفعول والمفعلة كأنها مشتقان من الفعل ، والمراد الأخذ أو يقدر مضاف أى مشتقة من مصدر ايو واغفر وما أضيف فيه المفعول والمفعلة للفعل فللملابسة ، وأدنى المناسبة إلا قوله ومن أرب بكسر الهمزة فإنه مصدر أرب بالضم قابل للاشتقاق ، منه ، وكان الأولى أن يبين ما ذكرت ، وأن لا يسامح ، ولكن مال الى جانب الاختصار ، وقد بينت ذلك تبعاً لابن الناظم .

فيتحصل أن المراد بالمرفق والمعصية والمكبر والمفعلة من ايو واغفر وعذر واحم ، ومن رزأ واعرف والارجع المصادر ، وباباقى الظروف وقال بعضهم نظيماً :

غالبيت الأول والثانى المصدر

مقدورة مرجع مأربة الفضلا

واستثن مسجد ما ومنبتا جعلت

كغيرها من بواق للمكان جلا

وقد مر أن المهلكة بالتاء مثلت أيضاً ففيه ما في المهلك من البحث قياساً وسماعاً ، وإن ذكر الناظم لها فيما مرّ ما جاء بالفتح والكسر يوهم أنه لم يجيء ضمه وهو جاء ، وقد نص في التسهيل على تثليثه ، ومما جاء مثلاً أيضاً المزرعة نص عليه صاحب تحقيق المقال ، وصاحب القاموس ، والناظم في التسهيل ، والميسر والميسرة نص على تثليث الميسرة صاحب القاموس ، ومما جاء مثلاً : معذرة نص عليه صاحب التحقيق وكذا

صاحب القاموس ، لكن جعله اسماً ، وحكى في المصدر الفتح والكسر فقط ، ولعل اسميته طارئة ، وظاهر النظم أنه مكسور لا غير ، ومن تتبع القاموس وجد أكثر من ذلك ، ولم يذكر للناظم ما جاء بالضم والفتح كالزبلة بضم الباء وفتحها ، والمحبرة بضمها وفتحها ، وغلط كسر المحبرة ولم يذكر المفعل بضم العين كالمالك والمكرم والمعون إلا مهلاً ، فإنه مفعل بالضم ، لكنه يفتح أيضاً ويكسر •

وقد نص فيما مر أن مفعلاً بالضم قليل قال : وضم قل ما حملاً ، أى قل روايته عن العرب ، فأشار إلى أنه مع قلته منقول عنهم ، ولم يذكر مفعلاً بالضم في الترجمة لقلته وندوره ، وذكره مع الضم والفتح استطراداً في مهلك بل الضم أيضاً مع التاء ، أو جوازاً لفتح والكسر أو الفتح معه فقط قليل ، ولندور مفعلاً بالضم وعدم التاء أشد ندوراً لم يعرفه سيبويه فإنه قال : ليس في الكلام مفعلاً بالضم كما مر في جملة كلامه ، وحكى الكسائي لفظين ، وقال : إنهما نادران لا يقاس عليهما وهما : مكرم بفتح الميم وضم الراء أنشد صاحب التحقيق تبعاً للكسائي •

* ليوم روع أو فعال مكرم *

بفتح فاء فعال اسم للفعل الحسن ومعنُون بضم العين وسكون الواو وأنشد تبعاً له :

بتين الذمي ان لا إن لزمته

على كثرة الواشمين أي معنُون

وذكرهما الناظم وزاد مالكا بالهمز واللام أى رسالة كالمالكة ،
ومثاله :

بيت العرض أبلغى النعمان عنى مالكا
أنه قد طال حبى انتظار

وزاد ميسراً بعدم التاء ومنه قوله تعالى : (فنظرة الى ميسر) فى قراءة
إسقاط التاء والإضافة لهاء الضمير ، قال فى الكثاف ما معناه : إنه
قرىء ميسر بفتح السين وضمها والإضافة ، وعدم التاء للإضافة كقوله :

✽ وأخفوك عدا الأمر الذى وعدوا ✽

أى عدة الأمر وقد مرّ ما فيه وقونه تعالى : (وإقام الصلاة) أى
إقامة وقد مرّ وذكر أنه قرىء ميسرة بالتاء مع ضم السين وفتحها ، ومن
ذلك أيضاً مقبر بضم الباء وعدم التاء •

فقول القاموسى : إن لم يرد غير مالك مع ذكره غيره مما مرّ فى
مواضعه سهو وإن أراد انفراد الضم دون المشاركة ، ورد عليه أيضاً معون
ومكرم المذكوران كذا قيل •

قلت : جاء مكرم بالفتح أيضاً وذكر فى القاموس معوناً لكن جعله
اسماً لا مصدرأ كما يأتى ، وذكر السعد أن مفعلاً بالضم مرفوض فى
الكلام إلا مكرماً ومعوناً وكذا الفراء كالكسائى ، وأولهما الفراء بأن
مكرماً جمع مكرمة ومعوناً جمع معونة بالضم أى إكرام وإعانة ، أو بالفتح
وهو أولى وأول بعض مالكا بأن جمع مالكة ، أو أصله بالتاء مفرداً ورخم

بحذفها للضرورة ، وكذا نقول أيضاً في مكرم ومعون وقال أبو حاتم : إن الرواية ملاكا في بيت العروض بسكون اللام وبعده همزة ، وأنكر رواية من قال مالكا بالهمزة وضم اللام بعدها •

قال في التحقيق : ولا ترد الرواية بمثل هذا قيل مالكا بوزن ضارب وقاعد لصح من الملك ، وأن قراءه ميسرة بالضم والإضافة للهاء إنما حذفت للإضافة كما علمت ، كما يقوله الفراء ، وأول الطبلاوى مكراً ومعوناً حكاية عن بعضهم بأنهما جمعان كما مر ، وأن مهلكا وميسراً ومالكا غير فصيحة ، قال : وإنما لم يجعل معون مما جاء على مفعول كميصور يعنى من المصادر للزوم كثرة التغير ، وهو حذف الواو ونقل الحركة ، وإذا جعل مفعلاً لم يلزم إلا النقل اه •

وذكر في القاموس : أن معونا ومعونة اسمان لا مصدران ، وقد علمت مما مر أن مفعلة بالضم والتاء قليل ، وأن مفعلاً بالضم وعدم التاء أقل ونادر •

الإعراب : الواو للاستئناف أو للعطف والكسر مفعول أفرد ، وقدم للوزن وأفرد فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، ولرفق متعلق بأفرد ، وحوى ماض مستتر الفاعل جوازاً ، والجملة خبر لمحذوف أى معناه حوى الإبلا ، والجملة من المبتدأ أو الخبر حال من ما ولأن ما وعلم على اللفظ الذى يذكر ويراد به محتوى الإبلا ، والإبلا مفعول به ، ومن ايو متعلق بمحذوف حال من مفعلة ، ومفعلة معطوف على مرفق أو ماو ومن رزا معطوف على من ايو أو بمحذوف متعلق حال ، أو نعت لمحذوف : أى ومفعلة من رزا قالوا : وعطفت محذوفاً وما بعده معطوف ، ووصلا ماض مبنى للمفعول ،

والألف نائب والجملة حال من اظنن ومنبت أو خبر لهما ، وهما مبتدأ ومعطوف عليه ، أو النائب مستتر والألف للإطلاق ، والجملة حال من منبت أو خبر له وهو مبتدأ أو حال من الألف المذكورة ، أى وصل ما ذكر وبمفعل متعلق بوصلا •

وتجوز فتح واو وصلا فتكون للاستئناف أو للعطف وصلا أمر مؤكد بنون التوكيد المبدلة ألفا واشرق بضم الراء مضاف إليه ، مع اغرب متعلق بمحذوف حال من اشرق من مفعلة فيقدر مضاف أى مع مفعلة اغرب ، وراء اغرب مضمومة ، وجيم اجزر للشطر الأول ، وزايه للثانى •

وثم بمعنى الواو معطوف على مفعل أو مفعلة واقدر مضاف إليه ، وبخلا ماض مبنى للمفعول مستتر النائب عائد إلى ما مر كله أو إلى اشرقن ، وإن جعله بخلا جاراً ومجروراً متعلق بمحذوف حال ، أى كائنا معنى ذاك اللفظ بخلا أو اشرقن بخلا اسم واحد حكاية ، والمقصود بعضه ، ومن أرب نعت أو حال لمحذوف ، أى ومفعلة من أرب والواو للاستئناف أو للعطف على افراد •

وثالث أمر مستتر الفاعل وجوباً وأربع مفعول به مضاف للضمير العائد الى الجملة الألفاظ المرفق ، وما بعده ، والإضافة لتلابس الكل فى الكسر ، وكذا متعلق ببذلا ، ولهلك متعلق ببذلا أو لأمه زائدة مفعول أول لبذلا ، والثانى مستتر عائد للتثنية ، والحاصل أن هنا ما فى بذلا المتقدم إعجاماً وإهمالاً ، والتثنية مبتدأ وقد للتحقيق ، والجملة خبر المبتدأ ، والجملة مستأنفة أو معطوفة بمحذوف أو كذا متعلق بمحذوف نعت لمحذوف أى بذلا كائنا •

كبذل ذاو كالصحيح الذى اليا عينه وعلى

راى توقف ولا تعد الذى نقلا

أى والماضى الثلاثى المتصرف الذى عينه ياء ومضارعه مكسور
كالصحيح ، فى أن مصدره بالفتح وظرفه بالكسر ، هذا هو القياس ، ولو
سمع خلافه وهو المذهب المشهور ، وعليه الجمهور ذكر فى فتح
الأفعال أن الجوهرى نص عليه فى عشرة مواضع من صحاحه ، نظراً إلى
القياس ولو سمع خلافه أى ولو سمع خلافه فى مواد أخرى : كعاش
يعيش معاشاً فى المصدر ، ومعيشاً فى الظرف ، أصل معاشاً معيش بفتح
الياء وسكون العين ، نقل فتحها للعين فقبلت ألفاً لتحركها فى الأصل وانفتاح
ما قبلها فى الخال ، وأصل معيش معيش بسكون العين وكسر الياء ، فقد
كسرها للعين ، وقيل : إن المصدر والظرف من ذلك موقوفان على السماع
لا يتعدى ما نقد ، بل يفتح ما فتحوه ، ويكسر ما كسروه ، ووجه الكسرة
من النوعين ، أو استقلال الكسرة المقدرة على الياء ، واختاره فى التسهيل ،
فقد قالوا : المغيب والمبيت والمزيد والمحيط ، والمراد المصادر ، ولقياس
المغاب والمبات والمزاد والمحاض ، وقال تعالى : (فإن له معيشة ضنكا)
فكسر فى المصدر والقياس الفتح ، وقال : (وجعلنا النهار معاشاً) ففتح
فى الزمان ، والقياس الكسر .

وقلوا فى المصدر مجيئاً ومشياً ومصيئاً ومسيراً قال تعالى : (ولدينا
مزيد) (هل من مزيد) (ويسألونك عن المحيط) والقياس الفتح ، وكذا
قالوا باع مبيعاً ، وقال فى القائلة مقيلاً ، فى المصدر ، والقياس الفتح ،

وقال في المصدر وإليه المصير ، والقياس الفتح وكذا قال : (وأحسن مقيلاً) ولكن يحتمل الظرف وقالوا أيضاً على القياس في المصدر عاب معاباً ، وعاش معاشاً ، وحاص محاصاً ، وكال مكالا ، ومال ممالا ، وجاء على غير قياس معيب ، ومعيش ومحيص ، قال الله عز وجل : (ما لنا من محيص) في المصدر .

وأما هل من محيص فظرف ، ويحتمل العكس فيهما ، ومكيل ومميل ، أى كيلاً وميلاً ، وقالوا في المصدر والظرف : المطار والمنال ، وقياس الظفر الكسر ، وهذا المذهب عندي ليس بشيء ، لأن ما لم يسمع منه مصدر أو ظرف مفتوح أو مكسور مثلاً يبقى بلا مصدر وبلا ظرف ، وكان أصحابه قالوا : يستغنى فيهما بالمصدر والظرف اللذين ليسا بميمين ، وقيل بالتخيير في المصدر والظرف جميعاً فتحاً وكسراً لكثرة تعاقب الفتح والكسر عليهما ، فنقول : المطير والمطار ، والمعيب والمعاب ، والمميل والمنال ، والمعيش والمعاش ، في الظرف والمصدر ، وبه جزم الجوهري في الصحاح .

لكن في المصدر في عاب معاباً ومعيباً نظراً إلى كثرة الوارد مكسوراً ذكر الأقوال الثلاثة في التسهيل ، وذكرهما السيوطي في جمع الجوامع النحوي له ، ونص التسهيل وما عينه ياء في ذلك كغيره أو مخير فيه ، أو مقصور على السماع وهو الأولى وأشار بقوله في ذلك إلى ما تكسر عين مضارعه ، ولذلك قيدت به أولاً إطلاق هذا النظام ، فإن ما عينه ياء ومضارعه بالضم أو بالفتح ليس فيه هذا الخلاف ، بل يفتح مصدره وظرفه : كخاف يخاف مخافاً ، ونال ينال منالاً ، وهاب يهاب مهاباً ظرفاً أو مصادر فإنما هو مثل ما عينه واو يفتح مصدره وظرفه كالمأب والمثاب ،

والمعات والمعاد ، والمعاذ والملاذ ، والمشار والمزار ، والمنابر والمنابر ،
والمغاز والمغاص ، والمناص ، والمناط ، والمباغ والمطاف والمذاق ، والمسابق
والمال ، والمجال والمقال ، والمرام والمقام ، والملام .

ولم يذكر في النظم إلا المذهبين الأولين ، وحمل أبو حيان في شرح
التسهيل عبارة التسهيل على أن القول بالتخيير ، إنما هو في المصدر وأن
الزمان ليس فيه إلا الكسر ، وتبعه جماعة منهم العلامة صاحب فتح
الأقفال ، بل نقل أن القول بالتخيير والقول بالوقف هما في المصدر ، والحق
أن الخلاف في الظرف والمصدر ، وعليه جرى غير واحد من شراح التسهيل
وعيرهم والسيوطي .

قال صاحب تحقيق المقال في (يسألونك عن المحيض) أنه يحتمل
المصدر والزمان ، وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه موضع الدم ، وضعف
بأن المكان نفسه ليس أذمى ، فإن أريد به المصدر فلا بد من حذف مضاف ،
أى فاعتزلوا وظء النساء ، وكذا إن أريد به الزمان ، وإلا أدى إلى
الاعتزال مطلقاً ، وليس كذلك ، والظاهر أن هذا كلام جرى في عرف
الاستعمال مراد به ما هو المقصود من النساء ، فلا حذف ولا إجمال ،
وما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن موضع الذم يقتضى إباحة
ما عدا الفرج ، ولعل مبنى الخلاف في الوطاء فيما تحت الإزار عدا الفرج
على هذا أو هو من باب سدّ الذريعة ، والله أعلم .

وذكر العلامة صاحب فتح الأقفال : أن العلماء لم يمعنوا النظر
في مواد معتلّ الياء ، فلهذا كثر بينهم اختلاف في مصدر الميمى وأنه معلوم
أن المرجع في علوم العربية إلى الاستقراء فجميع المذكور في الصحاح من

المعتل بالياء عيناً نحو تسعين سبق معظمها في أمثلة المضارع المكسور ،
وأن المصدر الميمي منه ما أورده بالفتح والكسر : كالمعاب والمعيب ، والمعاش
والمعيش ، والمحاص ، والمحيص ، والمكال والمكيل ، والمعال والمميل ، فهذه
خمس ، ومنه ما أورده مكسوراً كالمجى والمثيب ، والمغيب والمبيت ،
والمزيد والمبين والمصير ، والمبيع والمحيص والمقبل ، أى قبلولة ، وأن مقتضى
الصحاح أنه لم يسمع في سائر مواده شيء ، وأنه لم يرد شيء بالفتح
منه ، فكيف : يجعل أصلاً يقاس عليه غيره ، وأن المختار الذى تقضيه
القاعدة أن يكون قياس واوى العين فتح المصدر كالمقال ، ويأتى العين
كسره كالمصير فى (وإليه المصير) وأما (وساعت مصيراً) فظرف .

قلت : أصل المقال المقول بسكون القاف وفتح الواو نقل فتحها
لللقاف ، وأبدلت ألفاً لتحركها قبل النقل ، وفتح ما قبلها بحركة النقل .

تنبيه : تعلم مما مرّ أنا لمعتل العين بالياء فيه ذلك الخلاف صحت
لام أو اعتلت ، وأما اعتدال الفاء والعين معاً فقالوا : إنه لم يرد ، وحيث
تكلمت فيما مرّ فى الأوزان الخارجة ، وذكرت المصدر أو الظرف المكانى
أو الزمانى ، وقيدته ولم أذكر غيره فغيره باق على القياس ، وقد قالوا :
إن الزمانى تابع للمكانى ، وتعلم أن المصدر مفتوح قياساً إلا فى وادى
الفاء فمكسور ، وإنما فتح المصدر كذلك لكثرة وخفة الفتح .

الإهراب : الواو للاستئناف أو للعطف ، وكالصحيح ظرف خبرى ، والذى
مبتدأ أى وكالفعل الصحيح الفعل الذى الياء عينه ، أو والثلاثى الصحيح
لثلاثى الذى الياء عينه ، وهو أولى والتقيد بالثلاثى لا بد منه على كل حال ،
والياء مبتدأ قصر للوزن ، وعين خبره أو بالعكس ، والجملة صلة الذى

والرابط الهاء المضاف إليها والواو كما مر ، وعلى رأى متعلق بتوقف
أى استعمل عليه الوقف ، أو بمحذوف حال من ضمير توقف أى كائناً على
على رأى أو جارياً أو بنائياً عليه ، والتقديم للوزن •

وتوقف فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، والواو للعطف على توقف ،
ولا ناهية جازمة لتعد بحذف آخره وهو الواو بدليل الضمة ، أى لا تتجاوز
وتعد مضارع مستتر الفاعل وجوباً ، والذي مفعول به لتعد ، ونقل ماض
مبنى للمفعول مستتر النائب جوازاً ، والجملة صلة الذى ، والعائد
مستتر ، والرأى ما اعتقدته وذهبت إليه مخترعاً له ومعناه المرئى مأخوذ
من رأى يرى ، فهو راء وزيد مرئى رونة ورأياً •



وكاسم مفعول غير ذى الثلاثة صنع

منسبه لما مفعول ومفعول جملا

أى وصنع من الرباعى المجرد والمزيد فيه ، ومن الخماسى والسداسى اسم المكان واسم الزمان والمصدر الميمى ، المعبر عنها من الثلاثى بمفعول ومفعول بفتح الميم والعين ، وكسرها على وزن اسم المفعول ، من ذلك الرباعى والخماسى والسداسى ، فالرباعى نحو : أدخلته مدخلا ، وأخرجته مخرجا بضم الميم وفتح ما قبل الآخر ، أى إدخالا وإخراجا أو موضع الإدخال وموضع الإخراج أو زمانيهما ، وأكرمنى مكرما أى إكراما ، وقدس مقدسا أى تقديسا أو موضع الإكرام والتقديس أو زمانهما ، فمن المصدر (رب أدخلنى مدخل صدق وأخرجنى مخرج صدق) أى إدخال صدق وإخراجه ، و (بسم الله مجراها ومرساها) أى بسم الله إجراءاتها وإرساءها ، ويحتمل المجرى والمرسى الزمان ونحو : (رب أنزلنى منزلا مباركا) أى إنزالا ، ويحتمل المكان ، ونحو : (وما شهدنا مهلك أهله) أى إهلاكهم ، (وجعلنا لهلكم موعدا) أى لإهلاكهم ، فى قراءة ضم الميم وفتح اللام فى الآيتين ، ويحتمل الآخر الزمان فيكون موعدا مصدرا (ومزقناهم كل ممزق) أى كل تمزيق ، ويحتمل المكان ، وقال كعب بن مالك :

أبى كعب أقاتل حتى لا أرى لى مقاتلا

وأنجو إذا غمّ الجبان من الكرب

بضم الميم وفتح التاء أى قتالا ، وكذا قول زيد الخيل الذى سماه

رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد الخير رضى الله عنه :

أقباك حتى لا أرى إلى مكانك
وأجسو إذا لم ينجح إلا المكسر

بضم الميم وفتح التاء أى قتالا كذا قال سيوبه ، ويحتمل أن المكان والزمان كذا قال صاحب التحقيق ، ولو كسرت التاء لكان اسم فاعل ، ومن الظرف مبوأ صدق أى موضع تبوئى صدق ، ويحتمل المصدر وحسنت مستقراً ومقاماً بضم الميم ، أى موضع إقامة وتقول هذا مكرم زيد ، أى زمان إكرامه ، قال أمية بن الصلت :

الحمد لله ممسانا ومصبحنا
بالخير صصبحنا ربى ومسانا

أى زمان إصباحنا وزمان إمسانا ، والخماسى نحو : انطلق منطلقاً أى انطلاقاً أو مكاناً انطلاق أو زمانه فمن المصدر أى منقلب ينقلبون أى أى انقلاب (وساعت مرتفعاً) ومن دونه ملتحداً أى ارتفاعاً والتحداء ومتبواً أى تبوا ، ويحتمل المرتفع والملتحد المكان ومن الزمان ، هذا منطلق زيد أى زمان انطلاقه ، والسداسى هذا مستخرج زيد أى استخراجيه ، أو موضع استخراجيه أو زمانه ، فمن المصدر (ولكم فى الأرض مستقر) أى استقرار ، ومن المكان (ساءت مستقراً) (وحسنت مستقراً) أى مكان استقرار ، ويحتملان المصدر .

قال صاحب التحقيق : واعلم أن اسم المصدر من غير الثلاثى إنما جاء على زنة اسم المفعول ، لأن المصدر مفعول ، وكذا المكان مفعول فيه .

قال سيوبه : فيضمون أوله كما يضمون المفعول ، لأنه قد خرج من

بنات الثلاثة ، شيفعه بأوله ما يفعل ، بأول مفعول له ، كما أن أول ما ذكرت من الثلاثى كأول مفعول له مفتوح ، وإنما منعك أن تجعل قبل آخره واوا : كمضروب أن ذلك ليس من كلامهم ، ولا مما بنوا عليه اه .

فزيدت الميم في أوله جرياً على زيادتها في اسم المفعول ، ولذا كانت أولاً ، وفتحت في اسم مصدر الثلاثى وضمت فيما عداه تبعاً لاسم مفعول كما اقتضاه كلام سيبويه ، وقد يقرن المصدر الثلاثى بالميم وتتراد قبل آخره واو فيكون كاسم مفعول الثلاثى كما مرّ في المفتون والميسور ، ولكن لم يعرف سيبويه مجيء المصدر على مفعول ، وتأول معسوراً وميسوراً ومعقولا ونحوها .

فقال : وأما قولك دعه إلى ميسوره ودع معسوره فإنما يجيء هذا على المفعول ، كأنه قال : دعه إلى من يوسر فيه أو يعسر فيه ، وكذا له المرفوع والموضوع أى له ما يرفعه ، وله ما يضعه ، وكذلك المفعول كأنه عقد له لبه وشذه ويستغنى هذا عن المفعول الذى يكون مصدراً لأن في هذا دليلاً عليه .

والهاء في قول الناظم : منه عائدة على غير الثلاثى وتأخير قوله منه واجب لئلا يعود الضمير لتأخر لفظاً ورتبة .

قال صاحب التحقيق : وهذا كلام أوقع فيه الظاهر موقع المضمر ، والمضمر موقع الظاهر ، إذا أصله أن يقول صنع من غير الثلاثى مثل اسم مفعوله لما جـول له مفعلاً ومفعلاً من الثلاثى ، وفي قوله : لما حذف مضاف أى لمثل ما ، ومراده بوضع الظاهر موضع المضمر ، والعكس أن يذكر

لفظ غير مكان هاء منه ويؤخر الهاء ويجيء بها مضافة لمفعول مثلاً كما رأيت فالظاهر غير والضمير لها ، والله أعلم .

الإعراب : الواو للاستئناف ، وكاسم متعلق بصنع أو بمحذوف نعت للمصدر محذوف على حذف مضاف ، أى صَوْغاً كائنًا كصوغ أو الكاف اسم مضاف نعتاً للمصدر المحذوف ، أو مفعول لصنع أو متعلق بمحذوف نعت للمفعول محذوف أى اسماً كاسم مفعول أو مصدر كاسم مفعول ، ومفعول مضاف إليه اسم ، وغير مضاف إليه مفعول ، وذى مضاف إليه غير بمعنى صاحب ، والثلاثة مضاف إليه ذى .

والثلاثة نعت لمحذوف أى الأحرف الثلاثة ، وآل للعهد الذكري وهى للحقيقة أيضاً لأنها فيها مرّ كذلك ، وصنّ بضم الصاد المهملة وسكون الغين المعجمة ، أو بفتح الصاد المعجمة غير المشالة ، وسكون العين المهملة فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، ومنه متعلق بصنع أو صنع ، ولما متعلق به أيضاً .

ومفعول بالفتح مبتدأ معطوف عليه مفعلاً بالكسر ، وجعلاً فعل ماض ونائب وهو الألف ، والجملة خبر والرابط الألف ، والمبتدأ وخبره صلة ، ما والرابط محذوف أى جعلاً له ، وله المقدر متعلق بمحذوف مفعول ثان لجعل ، والأول نائب ، أو بجعل إن كان بمعنى أثبت فله مفعول واحد نائب ،

فصل

أى فى بناء المفعلة بفتح الميم والعين وصفاً للمكان للدلالة على الكثرة من اسم ما كتر فيه ، ولما كان فيه نوع شبه بالظرف الميمى ، ألحقها بها ، ولكن لا تصاغ إلا من أسماء الأعيان غير المشتقة ، فلهذا أفردتها بفصل ، ولا تصاغ إلا من اسم ثلاثى لفظاً أو أصلاً ، وهو من يد الثلاثى بعد حذف الزيادة ، قاله صاحب فتح الإقفال .

من اسم ما كثر اسم الأرض مفعلة
كمثل مسبعة والزائد اختزلا

من المزيد كمفعلة . . .

أى اسم الأرض المأخوذ من اسم ما كثر مفعلة بفتح الميم والعين كمسبعة أى أرض كثيرة السباع ، فمسبعة اسم مأخوذ من ثلاثى ، وهو السبع للدلالة على كثرة مسماه فى تلك الأرض ، وإن بنى مفعلة مما فيه حرف أو أكثر زائد اختزل الزائد أى حذف كمفعلة ، أى أرض مفعلة بفتح الميم أى كثيرة الأنعام ، فمفعلة مأخوذ من أفعى بزيادة الهمزة ، وهى المحذوقة أى المسقطة فى مفعلة ، وأصل مفعلة مفعية بفتح الياء ، قلبت ألفا بعد سقوط حركتها لتحركها بعد فتحة ، والأفعى حية خبيثة ، وألفه عن ياء ، وقيل عن واو ، وهو عند الفارسى مشتق من يافع أصلها أيفع .

وقال ابن جنى : من فوعة السم حرارته أصلها أفوع فنقلت فؤوه على الأول ، وعينه على الثانى إلى موطن لأمه .

وقال غيرهما : من مادة الأفعول ، فلا نقل لقولهم : أرض مفعلة
 أى كثيرة الأفاعى ، قاله الشيخ خالد ، فمن قال من الفوعة قال ألفه عن
 واو كالقائل من الأفعول ، لأن الواو على العين أغلب ، والياء على اللام
 أغلب ، وإذا جهل الأصل دخل في أوسع البابين ، ومتى أمكن في متقاربين
 أن يرجعاً لمادة واحدة ، فهو أولى ، ولكن الياء على اللام أغلب مع جهل
 الأصل ، قيل ألفه عن ياء ، وكان الناظم قال : تصاغ قياساً المشعلة بفتح
 الميم والعين من اسم ما كثر من أساء الأعياء ، لا من المعانى والأعراض ،
 وصفاً للأرض التى كثر فيها ذلك المسمى من أسم ثلاثى الأصول ، لا زائد
 عليه : كأسد وسبع ، فتقول أرض مأسدة بهمزة ساكنة ، أو مبدلة ألفاً ،
 ومسبعة أى كثيرة الأسود والسباع ، ومذابة كثيرة الذياب ، ومضبة كثيرة
 الضب ، ومظبابة كثيرة الظباء ، ومحواة كثيرة الحياة ، ومداكة كثيرة الديك .

ومن زائد على ثلاثة وأصوله ثلاثة بشرط إسقاط الزائد ، كأرض
 مفعلة أى كثيرة الأفاعى ، ومقناة أى كثيرة القنات ، نوع فاكهة ، والمحذوف
 الزائد إحدى التامين ، وتقول مقنة بحذف الألف بل الهمزة بناء على أن
 الأصول القاف والثاءان المثلثان ، والقت أيضاً نبت ، ومحظلة أى كثيرة
 الحناظل بحذف الزائد وهو النون ، ومبطخة أى كثيرة البطيخ ، ومدبة
 بدال مهملة أى كثيرة الدباء ، وهو القرع ، ومذبة بمعجمة أى كثيرة الذباب ،
 ومرنبة أى كثيرة الأرانب بحذف الزوائد ، وهى إحدى الطاءين ، والياء
 فى الأول والألف والهمزة فى الثانى ، والألف فى الثالث ، والهمزة فى
 الرابع .

وقيل الأرض الموضع والمكان ونحوهما ، فتقول مواضع مسبعة ،
 وأماكن مفعلة ، ويوصف بها المذكر لأن تاءه ليست للتأنيث المحض ، لأنها

دالة على المبالغة والكثرة مع الهيئة ، تقول موضع مسبعة ، ومكان مفعاة
وما تقدم من كونه إنما يصاغ من أسماء الأعيان فقط ، والدلالة على
انكثرة في الأرض هو ما لصاحب فتح الأقفال تبعاً لغيره ، وليس بمتعين
لجواز صوغه من اسم المعنى ، ولغير الكثرة في الأرض ، بل للكثرة مطلقاً ،
والسببية كقولهم : السواك مطهرة للفم بفتح الميم أى كثير التطهير للفم ،
ومرضاة للرب أى كثير الإرضاء للرب ، واليمين انفاجرة متفقة للسلعة ،
محمقة للمال ، أى تكثر النفق للسلعة والمحق للمال ، وقولهم : المزاح
مجلبة للهوان أى كثير الجلب له ، والولد مجبته ومبذلة ، أى كثير الجلب
للجين والبخل قال عنتره :

بنيت عمراً غير شباكر نعمتى
والكفر مخبئة لنشس المنعم

أى كثير الجلب للخبث ، وكثرة الشراب مبولة ، أى كثير الجلب
للبول ، والولد مجهلة ، أى كثير الجلب للجهل ، وهو فى الثلاثى كثير ،
ثم رأيت صاحب فتح الأقفال تنبه له بعد ذلك فى موضع ، ويكون أيضاً من
المزيد بإسقاط الزيادة كما مرّ تقول : الحرب مأيمة وميئمة أى كثيرة الجلب
للكون أيما ويئما ، قال ابن هشام فى المسائل السفرية :

مسألة : السواك مطهرة للفم ، كيف أخبر عن المذكر بالمؤنث ؟

الجواب : ليست التاء فى مطهرة للتأنيث ، وإنما هى مفعلة دالة
على الكثرة كقولهم : الولد مبذلة مجبنة ، أى محل لتحصيل البخل ، والجين
لأبيه بكثرة .

فَقِيلَ لِي : اسْتَدِلْ بَعْضَ أَهْلِ اللُّغَةِ هَذَا عَلَى أَنَّ السَّوَاكَ يَجُوزُ

تَأْنِيثُهُ ؟

فَقُلْتُ : هَذَا غَلَطٌ ، وَيُلْزَمُهُ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِقَوْلِهِمْ : الْوَلَدُ مَبْخَلَةٌ مَجْبُونَةٌ

عَلَى جَوَازِ تَأْنِيثِ الْوَلَدِ ، وَلَا قَائِلَ بِهِ أَه .

وَمَا تَقْدَمُ مِنْ أَنَّهُ يُقَالُ : مَحْوَاةٌ مِنَ الْحَيَةِ هُوَ مَا ذَكَرَ صَاحِبُ فَتْحِ
الْأَقْفَالِ ، وَمَذْهَبُ سَيِّوِيٍّ أَنَّ عَيْنَ حَيَّةٍ يَاءٌ غَانَةٌ يُقَالُ مَحْيَاةٌ بِالْيَاءِ ، وَقِيلَ :
وَاوٌ قَلْبَتْ يَاءٌ فَيُقَالُ : مَحْوَاةٌ ، وَنُقِلَ عَنْ صَاحِبِ الْعَيْنِ أَنَّهُ قَالَ : أَرْضُ
مَحْوَاةٍ ، وَكُتِبَ الْعَيْنُ كَمَا عَرَفَ مِنْ حَالِهِ وَلَا دَلِيلَ فِي قَوْلِهِمْ : حَوَاءٌ لَصَاحِبِ
الْحَيَاتِ ، وَلَا فِي الْحَادِي لِأَنَّهُ إِنَّمَا سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَحْوِيهَا وَيَضُمُّهَا وَيَجْمَعُهَا
إِلَى نَفْسِهِ ، وَاسْتَدِلَّ لِسَيِّوِيٍّ بِقَوْلِهِمْ فِي حَيَّةٍ بَنُ بَهْدَلَةٍ : حَيَوَى ، وَلَوْ قَالَ
قَائِلٌ : إِنَّ الْكَلِمَةَ يَأْتِيَةُ الْعَيْنُ وَوَاوِيَّتُهَا مَا أَبْعَدَ مَا قَالَهُ صَاحِبُ التَّحْقِيقِ ، فَعَلَى
مَذْهَبِ سَيِّوِيٍّ عَيْنُهُ يَاءٌ ، وَلَامُهُ وَاوٌ ، فَاصْلُ مَحْيَاةٍ مَحْيَوَةٌ ، قَلْبَتْ الْوَاوُ
أَلْفَا لِتَحْرِكِهَا بَعْدَ فَتْحٍ ، وَمَذْهَبُ غَيْرِهِ أَنَّ عَيْنَهُ وَاوٌ ، وَلَامُهُ يَاءٌ أَصْلُهُ مَحْيَوَةٌ ،
قَلْبَتْ الْيَاءُ أَلْفَا لِتَحْرِكِهَا بَعْدَ فَتْحٍ ، وَلَكَ أَنْ تَقُولَ عَيْنُهُ وَلَامُهُ وَاوٌ ، وَلَوْ لَا
دَلِيلُ سَيِّوِيٍّ وَهُوَ النِّسْبُ إِلَى حَيَّةٍ بِحَيَوَى لَكَانَ مَذْهَبُهُ مَرْجُوحًا ، لِأَنَّ كَوْنَ
الْلَامِ يَاءً أَغْلَبَ وَأَكْثَرَ مِنْ كَوْنِهِ وَاوًا ، فَالْحَمْلُ عَلَى الْأَكْثَرِ أَوْلَى .

وَالْمَزِيدُ فِي الْبَيْتِ مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ أَيُّ مِنْ ذِي الزِّيَادَةِ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ،
لِأَنَّ الْقِيَاسَ الْمَزَادَ بِالْفَتْحِ فِي الْمَصْدَرِ لِكَسْرِ عَيْنِ الْمَضَارِعِ ، وَهَرَّ أَنَّهُ قِيلُ
بِالْوَقْفِ مَعَ السَّمَاعِ ، وَأَنَّهُ قِيلَ بِجَوَازِ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ فِي الْمَعْتَدِلِ الْعَيْنِ بِالْيَاءِ
الْمَكْسُورِ عَيْنِ الْمَضَارِعِ ، أَوْ اسْمُ مَفْعُولٍ أَيُّ مِنْ صَاحِبِ الْحَرْفِ الْمَزِيدِ ، وَلَوْ
أَسْقَطَ ذِي فَتَحْتَحْ نُونٌ مِنْ أَوْ تَكْسُرُ لَجَازًا ، فَيَكُونُ الْمَزِيدُ اسْمَ مَفْعُولٍ أَيُّ

الاسم المزد في ، ولك أن تقدر من الحرف المزد فيكون بياناً للزائد
لا متعلقاً باختزل ، هذا ولا يبنى مفعلة للكثرة من الرباعي المجرد .

الإعراب : من اسم متعلق بالنسبة بين المبتدأ والخبر أو بمحذوف ،
أى أعنى من اسم ، قال فى التحقيق : ومن اسم تحتل من التعليل ، وتتعلق
بمحذوف ، أى أعنى من أجل كثرة الاسم أى المسمى ، أو مسمى الاسم
والسببية أى باسم أى اسم الأرض بسبب ما كثر فيها مفعلة اه باينصاح .

وزيادة وفيه أنه لا فرق بين التعليل والسببية ، ولو فرق أبو حيان
كما بسطته فى النحو ، أو بمحذوف حال من الخبر أو من المبتدأ على جوازه ،
وما مضاف إليه واقعة على المسمى ، وكثر ماض مستتر الفاعل جوازاً ،
والجملة صلة ما أوصفتها ، والرابط مستتر ، واسم مبتدأ مضاف
للأرض ، ومفعلة خبره ، وأجاز فى التحقيق كون اسم خبراً مقدماً ، ومفعلة
مبتدأ فانظر ما مرّ فى مثله .

وكمثل متعلق بمحذوف خبر لمحذوف ، أى ذاك ثابت كمثل ، أو
الكاف اسم هو الخبر مضاف لمثل ، ومثل زائدة بناء على جواز زيادة
الاسم أو الزائد الكاف ، ومثل خبر لمحذوف بالزائد ، أو لا زائد ، والكلام
كناية على حدّ ما قررته فى (ليس كمثل شئ) أو مثل بمعنى الصفة ،
ولو الصفة اللفظية فأضافته (ح) بيانىة أى كصفة هى مسبعة .

والواو للعطف أو للحالية أو للاستئناف ، والزائد مبتدأ ، واختزل
بضم التاء ماض مبنى للمفعول مستتر النائب جوازاً ، والجملة خبر أو
الزائد مفعول لا اختزل بفتح التاء ، والذى مكسورة على كل وجه قدم

للوزن والحصير ، كما تقول في تقديم من اسم وللروي ، ومن ذي متعلق
باختزل أن جعلت ذي واقعة على الاسم ويصحذف حال من الزائد ، ومن
ضميره المستتر فيه ، أو في اختزل بالبناء للمفعول إن جعلت ذي واقعة
على الحرف ، فتكون من للبيان وكمفعلة ظرف خبري لمحذوف ، وفي من
ذي المزيد مع الزائد اختزلا تضمنين على قول وعدمه .



••• على قول آخر ومقتضية

وأفعلت عنهم في ذا قد احتملا

أى واحتمل السلف ، ونقلوا عن العرب في الدلالة على الكثرة اسم
الفاعل من الرباعى المبدوء بهمزة قطع زائدة ، والفعل الرباعى المذكور ،
وذلك فى الأعيان ، فكما صاغوا من اسم العين مفعلة للدلالة على الكثرة ،
صاغوا وزن مفعلة بضم الميم وكسر العين ، وأفعلت بقاء التأنيث لأنها
وصفان للأرض لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ، وكذا مثل الأرض ، وتسقط
التاء فى المذكر تقول : أرض مسبعة وأرض أسبعت وأسبعت أرض وأضبت
أرض فهى مضبة بوزن اسم فاعل الرباعى ، بل هو اسم فاعل الرباعى ،
والفعل رباعى بزيادة الهمزة أى كثيرة السباع والضب ، وتقول أسبع
مكان فهو مسبع أى كثر سباعه ، ويصاغ ذلك من مزيد الثلاثى بإسقاط
الزائد تقول أبطخت الأرض وأفعت ، وهى مبطخة ومفعية ، بفتح الياء ،
وأبطخ المكان وأفعى ، فهو مبطخ ومفعيع ، بإسقاط الياء لالتقاء الساكنين ،
أى كثر بطيخه وأفاعيه بزيادة الهمزة فى الفعل ، والميم فى الوصف ،
وإسقاط الزائدة وهى همزة أفعى وياء أفعى ويا بطيخ ، وإحدى طاعيه ،
وتمثيل صاحب تحقيق المقال ، وصاحب فتح الأقفال بأعشب وأعشبت ،
ومعشبة ومعشب ، وأبقل وأبقلت ، ومبقل ومبقلة صحيح ، لا ينافيه ما مر
من أنه يقال شخوذاً : عاشب وبأقل من أعشب وأبقل ، ولا يقال معشب
ومبقل ، لأنه لا يقال ذلك فى مطلق الأعشاب والإبقال ، وأما حيث
أريدت الدلالة على الكثرة ، فيقال قياساً معشب ومبقال •

الإعراب : الواو للاستئناف أو للعطف ، ومفعلة بضم الميم وكسر
العين مبتدأ معطوف عليه أفعلت ، وعنهم متعلق باحتمل ، وفي ذا كذلك ،
وتقدما للوزن والروى ، وقد للتحقيق واحتملا ، بضم التاء فعل ونائب
والجملة خبر ، والنائب الألف ودال قد مضموم تبعاً للتاء أو مكسور على
أصل التقاء ساكنين ، واو سكنت لالتقى ساكنان •



غير الثلاثي من ذا الوضع صمتع
وربما جاء منه نادر قبل

أى امتنع صوغ مفعلاً بضم الميم وكسر العين ، وأفعل من الاسم
الذى ليس ثلاثي الأصول ، بل رباعى الأصول أو خماسيها ، وكذلك مفعلة
بفتح الميم والعين ، فلا يبنى ذلك من سطرل وصدع للدلالة على الكثرة ،
وقل ونذر مجيء مفعلاً بضم الميم وسكون الفاء وكسر العين ، وأفعل
من الرباعى الأصول ، حكى سيوييه : مثلبة ومعقربة كثيرة الثعالب والعقارب
وأعقرت الأرض فهي مقعرة وأما مثلبة فيحتمل أن يكون من ثعالة ،
وعليه اقتصر سيوييه ، وهو أولى من كونه من ثعلب ، لأن نحو أعقر ومعقر
من عقرب نادر من وجهين اثنين : صوغه من رباعى الأصول ، وحذف أصل .

وحكى أبو زيد ما حكى سيوييه ، وحكى أيضاً مكان معقرب ومثلب ،
وحكى أيضاً سكون تالئ الميم وفتح ما بعد هذا التالى .

قال سيوييه : ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف من نحو
الصدع والثعلب كراهية أن يثقل عليهم ، ولأنهم قد يستغنون بأن
يقولوا كثيرة الثعالب ونحو ذلك ، واختصوا به الثلاثة لخفته ، وشذ
معقربة ومثلبة ولا نظير لهما .

وقد علمت أن بناء أفعل واسم فاعلة من الرباعى الأصول بحذف
الرابع ، وإلا لم يكن بوزن مفعلاً وأفعل اللذين الكلام فيهما ، وأما بناء
الوصف من غير حذف فخارج عن مفعلاً بسكون الفاء وداخل فى مفعلاً

بفتحتها كمدرج ، والإشارة بذا إلى مطلق صوغ الفعل واسم الفاعل ، سواء كانا على وزن أفعلت ومفعلة ، أو على وزن فعللت ومفعلة ، ففي ذلك شبه بالاستخدام .

فائدة : اعلم أنه قد يقال في المكان مفعلة بضم العين وفتح الميم : كمزبلة ومطبخة ، ومفعلة بالفتح لمكان الطبخ ، قال الناظم في التسهيل ، والسيوطي في الجمع والهمع : أنه قد يقال مفعلة بكسر الميم وفتح العين للمكان كمطبخ لمكان الطبخ ، ومرفق لبית الخلاء ، وذكر في التسهيل أنه قد يقال مفعلة بالفتح للميم والعين للمكان ، ومثل بقوله :

لكل أناس مقبر بفنائهم

فهم ينقصون والقبر - ور - تزيل

ومرادده الكثرة وإلا تكرر مع ما سبق له ، ولم تصح القلة المعبر عنها بقدر ، وقد يقال : لا تصح الكثرة في البيت ، لأن لكل أحد قبراً واحداً إلا أن راعى المجموع .

الإعراب : غير مبتدأ مضاف للثلاثي أي اسم غير الثلاثي ، ومن ذا متعلق بممتنع ، وذا للإشارة ، والوضع نعت أو بيان أو بدل أي من هذا النوع أو الصوغ ، وممتنع خبر ، والجملة مستأنفة أو معطوفة بمحذوف ، أو الوضع مبتدأ وممتنع خبره ، والجملة خبر الأول والرابط محذوف أي الصوغ منه ، أو ممتنع فيه ، وفي بعض النسخ من ذي بالياء إلى الأسماء التي من شأنها أن يشتق منها للمكان ، فتعلق بمحذوف نكرة نعت لغير أو ذي بمن صاحب مضافة للوضع ، والمراد واضح اللغة فتعلق بممتنع على أنها للابتداء ، أو بمعنى عند .

والواو للعطف وربّ حرف تقليل شامل للنفور وما كافة وجاء ماض ٤
ومنه متعلق بجاء أو بمحذوف حال من ضمير نادر ، ونادر فاعل أى شىء
نادر أو فاعل جاء مستتر عائد للوضع بمعنى النوع أو الصوغ ، فينصب
نادر على الحالية ، وقبل ماض مبنى للمفعول مستتر النائب جوازا عائد
للمنعوت بنادر ، والجملة صفة نادر بل صفة لموصوفه أو حال من ضمير
نادر إن أبقيناه على الوصفية حتى يصح كونه نعنا .



فصل

في أبنية الآلة وهي ما يعمل به الشيء ، ونحو ما يعمل به ، ولما كان لها شبه بالمصادر والظروف الميمية ألحقها بها في الذكر في الباب الواحد ،

كمفعل وكمفعال ومشعلة

من الثلاثي صُغ اسم عليه عملاً

أي صُغ من الفعل الثلاثي المتصرف التام دون غيره اسم ما عمل به الشيء على وزن مفعَل بكسر الميم وفتح العين ، أو مفعال كذلك بزيادة الألف بعد العين ، أو مشعلة كذلك بزيادة التاء للتأنيث في آخره ، والميم في الجميع زائدة .

فالأول : كالمحطب والمقدح والمقلَى ، أصله المقلَى تحركت الياء بعد فتح فقلبت ألفاً والمبرد والمحجم والبضع والمجدع بالعين ، والمجدم بالميم للتسيف ، وكذا المخدم والمفصل ، لأنه يجدع به ويجدم ويفصل ويقطع ، ومخلب الطائر لأنه يخلب به أي يقطع ومنجل ، والمصفى والمخزن والمشفر والمخيط حيث كسرت الأوائل للدلالة على الآلة .

الثاني : كالمصباح والمفتاح والمسواك والمرضاخ ، لما يرضح به النوى ، والمسبار لحديدة يسبر بها الجرح ، والميزاب والميزان والمكيال والملقاش والمجداف ، لخشبة في رأسها لوح عريض ترفع به السفينة ، والمقراض ، وقد يقال المفتاح بعد الألف ، وقالوا دُمِقَ فلاناً دقك بالمنحاز حب القلقل بكسر القافين ، وهو شجر من العضاة له حب أسود ، قال أبو النجم :

وانصببت البهيمى كنبك الصبـنقل

وصـازت الريح يبيس القلقل

والعامة تقول حب الفلفل ويراه الأصمعى تصحيفاً ، والمنحاز المدق ،
والنخر الدق ، نخرت الشيء أنخره نخرأ ، وأصل المثل فى الإلحاح على
البخيل أى ان التعريض والتلويح إنما يستعملان مع الكريم ، وأما اللئيم
فليكثر من سؤاله ، فعسى أن يجدى فيه فهو بمثابة العضاة التى تخبط
بالعصى ، كما يفعل بالقلقل لكثرة شوكة ، فحينئذ يسقط منه ما يسقط ،
فكذا اللئيم .

والثالث : كالمسرجة ، ويقال أيضاً المسراج والمسبحة والمسحاة ، أصله
المسحية والمسحوة ، تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفاً ، والمجمره
والمدبة والمروحة والمخدرة للوسادة توضع تحت الخد ، والمرفقة والمصدغة
توضعان للمرفق والصدغ ، وميم المرفق غير ميم المرفقة ،
وكلاهما زائدان ، والمكسحة ومسلة بالتشديد أصله مسلة ، نقل فتح
اللام للسين وأدغم فى اللام بعده ، ومثل سيبويه للاول بالمقص ، بالتشديد
مثل المسلة ، والمصفى والمحرز والمخيظ ، وبالمحلب والمنجل ، وللثانى
بالمكسحة والمسلة ، وللثالث بمقراض ومفتاح ومصباح ، وظاهره قلة
مفعال ، ونص هذا باب ما عالجت به ، أما المقص فالذى يقص به ،
والمقص المكان والمصدر ، وكل شيء يعالج به فهو مكسور الأول كانت
فيه هاء التانيث أم لم تكن ، وذلك محلب ومنجل ومكسحة ومسلة ومصفى
ومحرز ومخيظ ، وقد يجىء على مفعال نحو : مقراض ومفتاح ومصباح ،
وقالوا المفتاح كما قالوا المحرز ، وقالوا المسرجة كما قالوا المكسحة اهـ .

ولا تلحق التاء مفعلاً ، وقد علمت أن المراد بالآلة ما يعتبر آلة من حيث إنه يفعل به ، أو من حيث إنه يفعل فيه مثلاً كالمجمره لما يعد لجعل الجمر فيه ، وقل مجيء الآلة على فعال بالكسر كالسنان في معنى المسنكة ، والقناع في معنى المقنعة ، والنطاق في معنى المنطقة .

الإعراب : كمفل متعلق بمحذوف حال من اسم سواء أبقى على التشبيه أو جعل للاستعلاء ، فيقدر رمضان أى على وزن فاعل أو الكاف اسم هو حال ، ومفعلة معطوف على مشعال ، ويجوز عطفه على مفعل : يؤيد الأول كونه قريباً من مفعال ، وكون مفعال مقروناً بالكاف مثل ما قبله ، فالأولى اتصاله به ، ويؤيد الثانى كون مفعلة هو مفعل ، زيدت فيه التاء ومن الثلاثى بإسكان الياء الواحدة ، ولا ثانية معها للضرورة أى من الفعل الثلاثى متعلق بصنع قدم للوزن .

وضع فعل أمر مكسور الآخر لالتقاء الساكنين مستقر الفاعل وجوباً ، واسم مفعول به وما مضاف إليه ، وبه متعلق بعمل ، وقدم للوزن والروى وعمل ماض مبنى للمفعول ونائبه ضمير العمل لا به ، لأن النائب لا يتقدم ولو ظرفاً ، وتقدم استجوازه والجملة صلة ما أو صفتها ، وجملة صنع الخ مستأنفة .

شذّ المدقّ ، ومُسَعَط ومكطّة
ومدّهن متّصل والآت من نَحْلا

أى خرج عن القياس ستة أسماء الآت ضمت عيونها وميماتهما :

الأول : المدق بضم الميم والبدال المفتوح فى الأصل ضمّاً منقولاً من
القاف المدغم التى هى العين ، ومعناه ما يدق به ، ويطلق على ما يدق
فيه ، لأنه آلة أيضاً للدق لأنه تسبب فى الدق •

والثانى : مُسَعَط بضم الميم والعين سموه آلة ، لأن الآلة تكون
فيه ، مدّهن والمسعط وهو الإناء الذى يجعل فيه السعوط بفتح السين
وهو الدواء ، يصب فى الأنف ، وقد تفتح الميم ، وأيضاً تكسر وتفتح العين
على القياس كما فى القاموس بوزن منبر ، فبطل قول فتح الأقفال أنه لم
يسمع فيه إلا الضم ، وظاهر القاموس أنه سماع ، لأن الصحيح المشهور
أنه لا يقاس مع السماع ، وإنما جعل آلة مع أنه موضع باعتبار أنه
تسبب فى العمل •

الثالث : مكطّة بضم الميم والحاء وبفتح الحاء ، لما يجعل فيه الكط ،
أى الإثمد وأما المكط بكسر الميم وفتح الحاء والمكحال كذلك فالميل
للذى يكط به •

الرابع : المدّهن للوعاء الذى يجعل فيه الدّهن بضم الهاء وفتح
الميم وكسرها وضمها •

الخامس : مُنْصَلَّ بضم الميم والصاد ، وقد تكسر الميم وتفتح الصاد على القياس وقد ، تضم صاده مع فتح الميم وهو السيف ، والظاهر أن المنصل ليس آلة •

السادس : مُنْخَلَّ الآتى من نخل وهو ما ينخل به الدقيق بضم الميم والخاء ، وتكسر الميم مع فتح الخاء على القياس أيضاً ، وتضم الميم مع فتح الخاء أيضاً •

قال في تحقيق المقال : ومثل ذلك الممرضة أى بضميتين اسم لوعاء الحرض بضميتين أيضاً ، وهو النبات المعروف بالأشنان ، قلت : أصله للناظم في التسهيل ، وذكر في القاموس أنه بفتح الراء وكسر الميم ذكر الكسر ، وأراد كسر الميم ولم يقيد الراء فجئ بالفتح كما يعلم من ترجمة ، فهذه سبعة أسماء شبيهة بالآلات إلا المدق إذا جعل لا يدق به ، والمنخل فإنها اسمان للآلة والضم فيهن وكسر عينهن وفتح فاءهن على خلاف القياس ، وتبقى على ذلك ، ويجوز فتح عينها وكسر فائها جميعاً إذا أريد الاشتقاق مما عمل بها ، وبقاءها على ما سمعت كما أشار إليه بالبيت الآتى •

الإعراب : سُذَّ ماض المدق فاعل وحذفت ياء الآتى للوزن أى ومفعلاً الآتى من نخل أو المنخل الآتى من نخل ، ومن نخل متعلق بالآت أو بمحذوف حال من ضميره ، ونخل بفتح الخاء •

ومن غوى عملاً بهنّ جاز له

كسر فيهنّ ولم يعبا بهنّ عذلاً

أى من راعى اشتقاق السنة وقصد الإخبار بالعمل بمسماهنّ ، ولم يجعلهنّ اسماً بدون مراعاة العمل ، بجاز له فيهنّ كسر فاءاتهنّ مع فتح عيونهنّ نحو : سعطته بالمسعط ، ونخلته بالمنخل ، ودققته بالمدق ، ولم يبال بهنّ لأمه على ذلك لموافقته كلام العرب ، لأنها فى الضم أوعية ، وفى الكسر الآت ، فلا مخالفة فيعبا بالالف بمعنى يتبالى ، وعذلاً بذال معجمة بمعنى لام ، وإنما ثبت ألف يعبا بعد الجازم لأنها كانت همزة أسقط الجازم ضمها ، فإسقاطه الضم مقتضاه من الجزم ، فسكنت الهمزة بعد فتح فقلبت ألفاً وحذفها بعد ذلك ، أعنى حذف الألف لا حاجة إليه ، وأما أن تبدل الهمزة ألفاً قبل الجازم فتحذف الألف للجازم ، فثاذا وبسطت ذلك فى النحو .

الإعراب : الواو للعطف أو للاستئناف ، ومن مبتدأ ونوى ماضى لمرطها ، وفاعله مستتر جوازاً عائداً لمن ، وعملاً مفعول به ، ومن متعلق بفعلها أو نوى ، وجزاء ماضى هو الجواب ، والفاعل كسر والخبر جملة الشرط أو الجواب أو هما معاً ، حيث وقع المبتدأ اسم شرط ، وله متعلق بجاز ، يوفيهنّ متعلق لجزاء ، ويجوز على ضعف جعل من موصولة مبتدأ جملة نوى صلتها ، وجملة جاز له فيهنّ كسر خبره والواو للعطف ولم للجزم ، والنفى هرف ويعبا بالالف مجزوم ، وعلامة جزمه حذف الضمة

التي كانت في الهمزة المبدلة إلى تلك الألف ، والمراد الاستقبال أو الحال ،
لأن لم ولو كانت للمضى ، لكن هنا في جملة معطوفة على جملة الجواب
التي للاستقبال ، والفاعل مستتر جوازاً ، وبمن متعلق ببيعاً ، وعدل ماض
مستتر الفاعل جوازاً لفاعل جوازاً عائداً لمن ، والجملة صلة .



وقد وفيت بما قد رمت منتهيا

فالحمد لله إذا ما رمته كحلا

أى تحقق أنى وفيت بما قصدته من إيجاد نظم محيط بالمهم من
تصريف الأفعال بالغاً للنهاية فيه ، لا أزيد بعد ما تقدم أبياتاً من التصريف
في هذه القصيدة ، وذلك نعمة تقتضى الشكر ، فالحمد لله أى الثناء عليه
بالخير ، والخدمة بالأركان على ذلك ، لأن ما قصدته قد تم ، وعلى خير ،
ورمت بمعنى قصدت ، وفى وفيت ومنتهيا ، وكمل براعة الختام ، وسبق
الكلام على الحمدلة وميم كحل مثلثة كما مر أولاً .

الإعراب : الواو للاستئناف ، وقد حرف تحقيق ، ووفيت فعل ماض
وفاعل ، وبما متعلق بالفعل وقد للتحقيق ، ورمت فعل ماض وفاعل صلة
ما أو صفتها ، والرابط محذوف جوازاً أى رمته ، ومنتهيا حال من التاء
في قوله : وفيت ، أو من ما مؤكدة للعامل ، وهو وفى والفاء للعطف
والسببية ، والحمد لله جملة اسمية بالرفع ، أو فعلية بالنصب على ما
مر أولاً ، معطوفة على قد وفيت ، وفى نسخة بالواو وهى للعطف أو
للاستئناف ، وإذا ظرف أو حرف تقليل بسطت في النحو ، وما مبتدأ ورمته
صلة أو صفة ، والرابط الهاء ، وكلاماً ماض مستتر الفاعل جوازاً والجملة
خبر ، وجملة المبتدأ أو الخبر مضاف إليها ، إذ إن قلنا باسميتها وظرفيتها ،
وتعلق (ح) بما تعلق به لله .

ثم الصلاة وتسليم يقارنهما

على الرسول الكريم الخاتم الرسلا

أى ثم الدعاء بالخير منا أو إنعام الله والتسليم من كل آفة ، على الذى أرسله الله إلى الخلق كلهم ، سيدنا محمد الحليم العزيز عليه ، الذى هو آخر الذين أرسلهم الى الكل والى البعض ، أى الخاتم وحده ، فلا نبى معه ولا بعده ، ولو كان معه أحد لكان خاتماً أيضاً ، ولكن لم يكن وهو أيضاً خاتم الأنبياء الذين ليسوا رسلا ، ولعله أراد الرسل والأنبياء ، فحذف ذلك فيكون من باب الاكتفاء ، أو أراد بالرسل ما يشتمل الأنبياء إطلاقاً للخاص وإرادة للعام بجامع الإيحاء الى كل ، أو بنى على القول بترادف النبى والرسول ، ووجه تسميته من لم يرسل لغيره رسولا أنه أرسل إليه ، وأوحى إليه ، وفى وصفه بالخاتم مدح بدوام شرعه ، فلا ينسخ ، وأما نزول عيسى فلا ينافيه ، لأنه يكون على شرعه ، وأما الحكم الذى يحكمه عيسى من أنه لا يقبل الجزية من النصارى وغيرها ، الإسلام أو القتل ، فشرع لنبينا بعد نزول عيسى وشرعه قبله قبولها ، وأما لجرد بعض الأنبياء الى الآن كعيسى والخضر ، فلا ينافى الخاتمة ، لأن المراد من هو موجود كوجودنا هذا معروف مطلقا ، ويوحى إليه وهؤلاء ليسوا كذلك ، وجملة الصلاة إنشائية معنى ، خيرية لفظا ، والكلام على ما فى البيت كله ذكر فى غير هذا .

الإعراب : الكلام على ثم الصلاة على الرسول كالكلام على ثمهم الصلاة على خير الورى ، وتسليم يقارنهما مبتدأ وخبره معترض ، فالواو للاستئناف وسوغ الابتداء التعظيم ، أو عطف الجملة التى هو منها على

الجملة التي مبتدؤها معرفة ، وهي الصلاة على الرسول ، ولو تأخر قوله على الرسول ، لأنه في نية التقديم ، فتكون الواو للعطف أو الجملة حالاً من المبتدأ على جوازه ، أو من ضمير الاستقرار ، فتكون الواو حالية ، أو تسليم معطوف على الصلاة ، ويقارنها نعت ، والكريم والخاتم نعتان للمدح ، والرسول مفعول الخاتم جمع رسول ، والرسول اسم لا صفة ، ولو شبه الصفة وفعل لأسم رباعى بمرده ، قد زيد قيل لام إعلالا فقه ، وقد يستعمل صفة .

وآله الغر والصحب الكرام ومن

إياهم في سبيل المكرمات تلا

الغر بضم الغين جمع أعر قال في الخلاصة : فُعل لنحو أحمر وحمرا ، أى أبيض مواضع وضوئهم استعارة من الغرة بياض في وجه الفرس ، فوق الدرهم أو حقيقة ، أو معناه السادات المتقدمون بالشرف ، المختارون ، والكرام جمع كريم قال : وفي فعيل وصف فاعل ، ورد أى ورد فعال جمعاً فعيل بمعنى فاعل ، يعنى صحيح اللام ، والمكرمات بضم الراء ولا واو وبعدها جمع مكرمة بضم الراء ، كذلك وهى فعل الكرم أو جمع مكرم كذلك ، أو جمع مكرمة ومكرم بغير ضم ، والمراد بمن تلاهم في سبيل المكرمات من بتعهم بإحسان الى يوم القيامة ، قبل الناظم ومعه وبعده ، ويجوز أن يراد بمن تلاهم التابعون ، وبالأل بنو هاشم وبنو عبد المطلب المؤمنون* والذي روينه عن شيخى الحاج إبراهيم بن يوسف قدس الله سره وآله والصحابة الكرام ، وتقدم الكلام على الصحابة والصحب .

الإعراب : آل معطوف على الرسول ، والغر نعت ، والصحب معطوف

على آل أو الرسول ، والكرام نعت مدح لا نعت احتراز ، لأن الصحابة عند الناظم وغيره من قومنا كلهم كرام من حيث الآخر والدنيا ، ومثله الفضلا أوائل النظم ، ولو عجز بعض أصحابنا الوهية الإباضية بمثل ذلك كان النعت للاحتراز عن الصحابة الذين هم عندنا غير مرتضين ، كما عاوية وغيره ، ويجوز القطع رفعا ونصباً بمحذوف وجوباً ، ومن معطوف على الصحب أو الرسول وإيا بكسر الهمزة مفعول تلا قدم للوزن والروى ، والهاء بحرف غيبة والميم ، دالة على الجماعة ، وفي سبيل متعلق تلا كذلك ، والمكرمات مضاف إليه ، وتلا ماض مستتر الفاعل جوازا ، والجملة صلة من .



واسأل الله من أثواب رحمته

ستراً جميلاً على الزلات مشتملاً

صلى على الرسول ومن ذكر لينك الفضل واتبعه بالدعاء لنفسه لأن الدعاء إنما يقبل بعد الصلاة عليه ، وقبلها مكتنفاً بين الصلاتين ، ولأن مقام الحمد والصلاة مظنة إجابة ، فدعا إثرهما والناظم صلى بعد البيت الآتي على النبي بدون نظم أي ، واسأل الله ستراً عظيماً حسناً مشتملاً على الزلات ، كائناً ذلك الستر من أثواب رحمته ، أي من رحمته التي كالثوب في الستر والتغطية ، والمراد محو الذنوب ، وعدم المؤاخظة بها حتى لا تشاهد آثارها ولا تظهر كالشيء المستور بنحو ثوب ، والأثواب جمع ثوب ، قال وغير ما أفعل فيه مطرد من الثلاثي اسماً بأفعال يرد .

وهو استعارة لأنواع الرحمة الحقيقية تصريرية ، مرشحة بسترًا ومشتملاً ، والزلات قريبة أو للرحمة فتكون الإضافة للبيان ، ورحمة الله إنعامه ، والزلات بكسر الزاى بجمع زلة كذلك ، وهي الخطأ وارتكاب ما نهى عنه ، والستر بكسر السين واحد الستور ، وهذا هنا أولى ليناسب الأثواب ويرشحها ، وبالفتح المصدر وهو الأنسب مع المصادر نحو : أسأل الله النعمة والعافية ، والرحمة والستر ، والمشتمل المحيط من كل الجهات .

الإعراب : والواو للعطف أو للاستئناف واسأل مضارع مستتر

الفاعل وجوباً ولفظ الله لا ذاته مفعول به اصطلاحى ، وحاشاه حقيقة ،
ومن أثواب متعلق بمحذوف حال من ستر أو باسأل إن جعلت من ابتدائية ،
ورحمة مضاف إليه لله ، وسترأ مفعول اسأل ، وجميلاً نعت ، ومشتملاً
نعت أيضاً ، وعلى الزلات متعلق بمشتملاً ، وقدم للوزن والروى •

وأن ييسر لى سعيأ أكون به
مستبشراً آمناً لا بأسراً وجلاً

أى وأسأله أن ييسر لى عملاً سبباً للاستتشار والفرح والأمن من
مكر الله يوم القيامة ، وهو العمل الصالح ، لا عملاً سبباً لسواد الوجه
وانقباضه وللخوف حقق الله لى ، ولشيخى ولوالدى ، وللمؤمنين ما نحن
نرجوه .

الإعراب : الواو للعطف وأن ييسر حرف مصدر واستقبال ونصب
ومضارع مستتر الفاعل جوازاً فى تأويل مصدر منصوب معطوف على
ستر أولى متعلق بيبسر ، وسعيأ مفعول ييسر ، وأكون مضارع مستتر الاسم
وجوباً وبه متعلق به أو بمستبشراً والناظم يعلق الظروف بالناقص ،
ومستبشراً خبر أكون وآمناً خبراً ثان أو لأكون محذوفاً أو حالاً من ضمير
مستبشراً ، ولا حرف نفى وعطف وبأسراً معطوف على مستبشراً أو آمناً
ووجلاً أى خائفاً بكسر الجيم حال من بأسراً أو معطوف بمحذوف على
باسراً أو معطوف بلا مع بأسراً عطف خبرين بعاطف على ما فى ذلك من

بسط بسط الله لنا نعمه دنيا وأخرى ، وقبض عنا نقماته ، وعلمنا الله ما
جهلنا ، وجعلنا صادقين قولاً وعملاً •

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه الموشين وسلم •

ثم شرح لامية الأفعال لمؤلفه محمد بن الحاج يوسف الملقب بأطفيش
بين الظهر والعصر سابعة ساعات من اليوم الثالث عشر من صفر من
عام ٢٦٠ هـ ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، والله أعلم •



